Selçuk Üniversitesi
İlahiyat Fakültesi Kitaplığı
Demirbaş No. 3424-A
Tasnif No.

706267
492.752
A45
1260
K1

بسم الله الرحمن الرحيم

يامن تقدس ذاته عن اللفيف و المثال * و تنزهت صفاته عن النقصان والزوال * وكرم بعض عباده بتصحيح البال * وعم لطفه ايانا باعطاء المضاعف من النوال * وجعل اعنة اختيارنا مصروفة الى مابه سلامة البال والحال * صل على من ارشدنا الى طريق به السلامة عن السلاسل والاغلال * وعلى آله واصحابه الآمرين بالمعروف والناهين عن المنكر بصحة المقال * واحبابه الكاملين المكملين بجوامع كلم النبي عليه السلام والملك المتعال (امابعد) فيقول الفقير الى الله الملك الاعلى على بن عثمان اسكنهما الله تعالى فى فردوس اعلى من جميع الجنان * لما كان علم التصريف ركنا واحدا من اركان العلوم العربية * الوسيلة الى دخول الجنان * والذريعة والاسباب القوية * الى رضاء الرحمن * وقد صنف فيه مطولات شافية * ومختصرات صافية * من جملتها المختصر الموسوم بالبناء * والاساس الذى هو شرحه المؤلف لاستاذنا ومولانا * ومن كل وجه اولانا * وهو المحقق المدقق احمد رشدى القره اغاجى * عامله الله بلطفه المنجى * وهذا الشرح جامع لجميع المسائل الصرفية من الباب الى المحراب * ولا رطب ولا يابس

من

من هذا الفن الا فى ذلك الكتاب * وقد سئل منى بعض الازكياء المستفيدين منا * ان اختصره بعبارة سهلة مفيدة للمبتدئين بمنه تعالى منا * لكون المباحث مسائله عسيرة للطالبين * بل لبعض المعلمين الفاضلين * واعرضت عن هذا الخطاب صدا * خوفا من ان اكون للاستاذ معارضا وندا * ومع كونى فى هذا التردد رأيت استاذى فى المنام * فى ليلة مباركة معانى على وضوء انام * وهو رحمه الله يريد التوضوء بين الحيطان * وصببت الماء على يديه معان عندى طالبين من الخلان * وقال رحمه الله يابنى تفضل الى مدارسى مع الاخوان * وذهبنا اليها ورأينا انها روضة من رياض دار السلام * يسر الله لنا شفاعة حبيبه والاساتذة الكرام * فاشار الى هذا العمل فيها بشارة ولطافة وحسن الكلام * ولما فهم منه الاجازة * اجبت سؤالهم على وجه الوجازة * واضفت اليه بعض الفوائد * وهى مع الاوائل كالفرائد * وسميته بتلخيص الاساس * ونعوذ بالله من الجنة والناس * ثم للمأمول من الناظرين ان يعذرونى فى سهوى ويصلحوا بحسن الاصلاح * يسر الله لنا ولهم النجاة والفلاح * ونسئل الله تعالى ان ينفع به كما نفع باصله فى كل حين * ويجعله ذخرا ليوم الدين * انه ولى التوفيق * وهو حسبى وجاعل التوفيق خير رفيق *

قال المصنف بسم الله الرحمن الرحيم اقتداء بالكتاب المجيد وامتثالا بحديث البسملة وجريا على سنن السلف الصالحين وحديث البسملة كل امر ذى بال لايبدأ اولم يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو ابتر اى قليل البركة فان قلت لم ترك المصنف الامتثال بالحمدلة قلنا ههنا امور ثلثة احدها الابتداء بالبسملة وثانيها جمع البسملة والحمدلة وثالثها تأخير الحمدلة من البسملة اذا ذكرا معا فالامتثال بالاول والثالث لازم وبالثانى غير لازم فليس ترك الحمدلة بعد البسملة كافعله المصنف خرقا للاجماع لانه انما انعقد الاجماع على ذكر الحمدلة بعد البسملة لاعلى ذكرهما معا ويؤيد ما قلنا ما قاله بعض شراح البخارى

بان فى صحة حديث التحميد مقالا فلا يصلح للحجة وقد وقع كتب رسول الله
عليه السلام الى الملوك وكتبه للقضايا مفتتحة بالتسمية دون التحميد
وقال الامام النووى فى شرح المسلم ان رسول الله عليه السلام كتب
الى هرقل بالتسمية فقط ولذا ذهب ابن الحاجب الى ان لفظ الحمد انما
يحتاج اليه فى الخطب دون الرسائل و الوثائق و يمكن ان يجاب بان الحمد
حقيقة اظهار صفات الكمال وهو حاصل فى التسمية او بان تركه هضما لنفسه
وقيل هو من قبيل الاكتفاء كما فى قوله تعالى وجعلكم سرابيل تقيكم الحر
والتقدير تقيكم الحر و البرد فتأمل وقال الاستاذ وامثال الحديثين غير
مختص بالكتابة بل يجوزان يستعان بالذكر والكتابة فى التسمية و بالذكر
فقط فى التحميد انتهى ثم ان الباء فى بسم الله للملابسة اى الملاصقة
والاتصال عند الزمخشرى رحمه الله ٩ وللاستعانة عند البيضاوى ولعل
هذا هو الحق فان قلت هذا يشعر كون اسمه تعالى الهة فيخل بالتعظيم
قلنا كونها للاستعانة بمعنى ان اسمه تعالى شبيه بالالة من حيث توقف
كمال الفعل شرعا و الاعتداد به عليه لا بمعنى انه الهة حقيقة حتى يخل
بالتعظيم قال السيد الشريف قدس سره فى حواشى الكشاف ان كون
اسم الله تعالى الهة لبس الا باعتبار انه يتوسل اليه ببركته فقد رجع الى معنى
التبرك وقد رجح الاستعانة بانه يدل على ان الفعل بدون اسم الله تعالى
كلا فعل فهو اولى من هذه الحيثية من الحمل على التلبس انتهى و الباء
متعلق بمقدر فعل خاص مؤخرا اى بسم الله الخ الف اواقرأ مثلا فهى
جملة فعلية على الاصح ٦ والاسم من الاسماء المحذوفة الاعجاز عند البصرية
لانه يجمع على اسماء ويجمع جمعه على اسامى كمصابيح واصله سمو بكسر
الفاء و سكون العين كحمل و جمعه احمال فظهر انه مشتق من السمو
بمعنى الارتفاع و ناقص واوى و حذف آخره على غير القياس لمجرد
التخفيف لكثرة استعماله ففعل به ما فعل فكان ما كان و عند الكوفيين
انه مثال واوى واشتقاقه من السمة بمعنى العلامة لانه كالعلامة المعرفة

٩ كما فى قولهم كتبت بالقلم فالقلم آلة للكتابة ✱

٦ قوله على الاصح هذا قيد لمجموع الثلثة بل الاربعة فتبصر ✱

للمسمى فاصله وسم حذفت الواو وعوضت تاء التأنيث فى آخره كما فى زنة
وعدة اصلهما وزن و وعد فهو من الاسماء المحذوفة الاوائل زيدت
همزة الوصل فى اوله لصحة الابتداء و قيل عوض عنها و الاول حق
لانها لو كانت عوضا لما حذفت وثمرة الخلاف بينهما وتفصيل المذهبين
فى الشرح وانما قال بسم الله و لم يقل بالله للفرق بين اليمين و التيمن
ولم يكتب الالف على ما هو وضع الخط لكثرة الاستعمال و طولت الباء
عوضا عنها والله علم لذات الواجب الوجود المستجمع لجميع الصفات
الكمالية واعلم انه كما تحيرت العقول فى ذاته وصفاته فكذلك فى اللفظ الدال
عليه انه اسم او صفة مشتق او غير مشتق علم او غير علم والاظهر انه وصف
فى اصله لكنه لما غلب على الذات الواجب الوجود المعبود بالحق
ولم يستعمل فى غيره صار كالعلم له تعالى لا علم لانه انما وضع لشئ بملاحظة
جميع مشخصاته وهى لا تتصور فى حق الله تعالى واصله اله بمعنى معبود
مطلقا او متحيرفيه او سكون او مفروغ او ملتجاء اليه فحذفت الهمزة
على غير القياس وعوض عنها الالف واللام فكان علما معهما او كالعلم
على ما عرفته آنفا و كان الالف و اللام بمنزلة الحرف الاصلى فلذلك
يصح ان يقال يا الله بالقطع كانه لم يكن حرف تعريف والا لما جاز اجتماعهما
مع حرف النداء التى هى من آلات التعريف ايضا وقيل اصله الاله وقيل
لاه بمعنى الارتفاع و لما كانت لفظة الجلالة دالة على العظمة و الكبرياء
المستلزمة للقهر والغلبة وتوهم منها انه موصوف بالجلال دون الجمال
ذكر بعدها وصفين دالين على الجمال ليعلم انه ذو الجلال والاكرام سبقت
رحمته على غضبه فقال الرحمن الرحيم فان قلت اذا كانت لفظة الجلالة
اسما للذات المستجمع لجميع الصفات الكمالية الشاملة للجلال و الجمال
فما فائدة ذكرهما بعدها قلت هذا تصريح بما علم ضمنا او من باب الاحتراس وهو
ان يؤتى فى كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه ويسمى هذا تكميلا اطنابيا
على ما تقرر فى علم المعانى و المشهور انهما صفتان مشبهتان مشتقان

من رحم بالكسر بعد النقل الى رحم بالضم لان الصفة المشبهة لاتبنى
الامن اللازم لكن فى التحقيق انهما اسمان بنيا لافادة المبالغة معناهما
واحد وهو ذو الرحمة وهو فى اللغة رقة القلب والانعطاف المقتضى
للتفضل والاحسان واسماء الله تعالى واوصافه انما تؤخذ باعتبار الغايات
التى هى الافعال دون المبادى التى هى انفعالات فتدبر والرحمن ابلغ
من الرحيم لان زيادة البناء تدل على زيادة المعنى ولذا يقال يارحمن الدنيا
لانه يعم المؤمن والكافر ورحيم الآخرة لانه يختص بالمؤمن من قبيل
يارحمن الدنيا والآخرة ورحيم الدنيا وقدم الرحمن على الرحيم لتقدم رحمة
الدنيا ولانه كالعلم من حيث انه لايوصف به غيره تعالى اذا كان معرفا
باللام كما لايطلق لفظة الله على غيره ثم قال اعلم بخطاب عام لمن يستفيد
فيشمل الواحد والكثير والحاضر والغائب والمذكر والمؤنث
وان كان اصل الخطاب لمعين لكونه قسما من المعارف ويحتمل ان يكون
خاصا بمخاطب معين وعلى التقديرين يكون مجازا مرسلا من قبيل
ذكر الخاص وارادة العام اوذكر المقيد وارادة المطلق وفى الاول من قبيل
اطلاق الحاضر على الغائب بعلاقة التضاد ويحتمل ان يكون استعارة
مصرحة بتشبيه الغائب بالحاضر وذكر المشبه به وارادة المشبه هكذا افاده
بعض الافاضل وماقيل انه خطاب لنفسه بطريق التجريد كأن المصنف
جرد عن نفسه شخصا فخاطبه فلايناسب المقام لان المقام مقام الافادة
والمفيد والمستفيد لايكون كلاهما شخصا واحدا وبعبارة اوضح لايكون
شخص واحد متكلما ومخاطبا لان خطاب الشخص لنفسه من علامة
الجنون على مابين فى محله مع ان هذا القائل اعترف كون المقام مقام الافادة
والحث للمتعلمين الطالبين فاستبان من هذا التحقيق ان المفرد اولى من ان
يقال اعلموا على صيغة الجمع لعدم شموله مادون الثلث على الاصح بخلاف اعلم
فانه يشمل الكل على ماعرفته ولذا قال (اعلم ان ابواب التصريف) ان بالفتح
والتشديد من الحروف المصدرية التى هى ان وان وما اسمها ابواب وخبرها

قوله

قوله خمسة وثلثون فان قلت كيف يؤول الخبر بالمصدر هنا مع ان التأويل
المشهور انما يجرى اذا قدر لكون ويضاف الى اسمها والخبر يكون خبرا
لكون المقدر وذلك الكون يكون مفعولا لاعلم قائما مقام المفعولين على ماقاله
الفاضل الجامى ٩ قدس الله سره السامى فالمعنى هنا اعلم كون ابواب
التصريف خمسة وثلثين والابواب جمع باب اصله بوب قلبت الواو
لفا ويجئ جمعه على ابوبة ايضا كفعلة وتصغيره بويب والمراد من الباب
النوع والتصريف علم لهذا الفن ولامه مزيدة للمح الوصفية اى للاشارة
الى انه وصف فى الاصل لانه منقول من المصدر ولامه عارضة غير لازمة لان
العلم اذا نقل عن الوصف اوالمصدر يجوز دخول اللام وعدم دخوله وليس
دخوله مطردا الايرى انك لاتقول فى محمد وعلى المحمد والعلى وهذا احد
الاقسام الثلثة للعلم وثانيها مايمتنع استعماله مع اللام اذا لم يقع ٤ اشتراك
اتفاقى وهو مالم يكن فى الاصل المنقول عنه معنى المدح اوالذم كزيد
وعمرو وثالثها مايسمى علما اتفاقيا وهو ماكان فى الاصل اسم جنس خص
لفرد منه لخاصية اقتضت ذلك التخصيص يعنى كونه علما ليس بوضع
واضع بل بكثرة الاستعمال مع الاضافة او اللام فى شئ بعينه ويسمى
هذا القسم علما غالبا ايضا فعلم ان هذا القسم على نوعين النوع الاول
ماستعمل باللام كالصعق لشخص اصابه صاعقة والعيوق لكوكب
مضئ مائل الحمرة يذهب خلف الثريا ولايتقدمه والنوع الثانى كابن عباس
وابن الزبير اذا عرفت هذا فاعلم ان التصريف ليس من العلم الاتفاقى بل
من العلم القصدى الذى يجوز دخول اللام فيه كالحسن والحسين وغيرهما
لانك قد عرفت انه فى الاصل مصدر نقل منه وجعل علما لهذا الفن وهو علم
يعرف به احوال ابنية الكلم التى ليست باعراب لما بينهما من المناسبة لان
التصريف فى الاصل التغيير وفى هذا العلم تغييرات الكلمات وقد عرف
بعضهم كالزنجانى بتحويل الاصل الواحد الى امثلة مختلفة لمعان مقصودة
لاتحصل الا بها والحمل على معناه الاصلى المنقول عنه بعيد وخلاف

٩

حيث قال فى بحث الحر
المصدرية فان تعـ
التأويل بالمصدر قدر
الكون نحو اعجبنى ان ه
زيد اى كونه زيدا التى
وقد عرفت انه متعذر
فيقدر الكون لما قلناه
ولاتكون المكررين

٤

واما اذا وقع اشتراك اتفا
يجوز دخول اللام وعد
والاضافة فتأمل فيه و
مثاله ولا تغتر بعـدم
مطابقتها

ظاهر فحاصل المعنى ان انواع الكلمات المبينة فى علم التصريف (خمسة وثلثون) على مقتضى ترتيبه لانه عد الثلاثى ستة وما زيد عليه خمسة وعشرين والرباعى واحد اوما زيد عليه ثلثة فالمجموع خمسة وثلثون وان زاد البعض اونقص على ماسنبينه ان شاء الله تعالى (بابا) فان قلت هذا مستدرك بعد ذكر الابواب فى قوله ان ابواب التصريف * قلنا ذكر بعض الشارحين انه تمييز للتأكيد وقال العلامة التفتازانى فى المطول ان ذراعا فى قوله تعالى زرعها سبعون ذراعا تمييز للتأكيد وقال الفاضل السيالكوتى فى حاشية قوله للتأكيد اى مجازا وان كان وضع التمييز لدفع الابهام هذا اذا كان المراد من زرعها ذراعها واما اذا كان المراد منه مزروعها اى ذات السلسلة فالتمييز على حقيقته واقول وفيما نحن فيه ايضا يجوز ان يكون التمييز على حقيقته لانه لما ذكر الابواب على صيغة الجمع وقع الابهام بان الابواب هو معتبر على طريق الجمعية اوعلى طريق الانفراد فان اعتبر على طريق الجمعية يلزم ان يكون الابواب مائة وخمسة اوازيد لان اقل الجمع ثلثة فاذا ضرب الثلثة فى الخمسة والثلثين يكون المجموع مائة وخمسة واذا اعتبر على طريق الانفراد يكون المجموع خمسة وثلثين فازال ذلك الابهام بقوله بابا يعنى انه معتبر على الانفراد فثبت ان التمييز على حقيقته وهذا ٦ كما يقال فى مثل الازمنة الثلثة ان الثلثة تابع للزمان الذى هو مفرد معدوده ولا يتبع لفظ الازمنة لانه لو كان تابعا للفظه لاختل الفرض لانه يقتضى ان يكون الازمنة تسعة اوازيد لان اقل الجمع ثلثة فاذا ضرب الثلثة فى الثلثة يكون الحاصل تسعة وهو خلاف المقصود فخذ هذه القاعدة فانها تنفعك فى مواضع كثيرة

٦ فان قلت هل يجرى هذه القاعدة اذا كان اسم العدد خبرا كما فى الصفة قلت نعم لان الخبر فى حكم الصفة عن المبتدأ ويدل عليه ما قاله الخادمى فى البريقة شرح الطريقة فى قوله وهى اى الامور المهمة ثلثة قيل الاولى ثلث لعل وجه الاولوية التطابق فى التأنيث لكن يدفعه ما يقال من ان اسم العدد تابع على مفرد موصوفه انتهى وفيه دلالة صريحة على ماقلنا فافهم *

(ستة) مبتدأ لتخصصه بالصفة اعنى قوله (منها) اى من الابواب الخمسة والثلثين وخبره قوله (للثلاثى) اى ستة كائنة منها للثلاثى اى المنسوب الى ثلاث من غير اعتبار التكرار اى ثلثة ثلثة ويجوز ان يكون مجرد اصطلاح ونسبة لفظية كالكرسى وكذا الرباعى وامثالهما (المجرد)

اى الخالى عن الزيادة لان التجريد بمعنى التجرد والخلو اومبنى على تنزيل الامكان منزلة الوجود كما فى فلان ضيق فم البئر اذا حفرها ضيق الفم وفى سبحان الذى صغر جسم البعوضاء وكبر جسم الفيل وانما انحصرت الابواب فى الستة لان عين الماضى منه اما مفتوح او مكسور او مضموم فان كان مفتوحا فلا يخلو اما ان يكون عين مضارعه مفتوحا اومكسورا اومضموما والاول الباب الثالث والثانى الباب الثانى والثالث الباب الاول وان كان عين الماضى مكسورا فلا يخلو اما ان يكون عين مضارعه مفتوحا اومكسورا اومضموما والاول الباب الرابع والثانى السادس والثالث ساقط للزوم اجتماع الثقيلين المتغايرين فى باب واحد وان كان مضموما فعين مضارعه اما مضموم اومكسور اومفتوح والاول الباب الخامس وكل من الثانى والثالث ساقط لان فعل بالضم لما اختص بافعال صادرة من الطبع على نهج واحد كالحسن والكرم لم يرضوا بمخالفة عين مضارعه ايماء الى ذلك فاذا سقط ثلثة من التسعة المحتملة بقى ستة لا يقال الاحتمالات ترتقى على ازيد من التسعة باعتبار حركات الفاء وسكونه ولام الفعل كذلك وسكون العين لانا نقول الفاء لا يكون الا مفتوحا لرفضهم الابتداء بالساكن وكون الفتحة اخف واللام والعين لا يكونا الا متحركا لئلا يلزم التقاء الساكنين فى نحو ضربت وضربن والحركات منحصرة فى الفتح والكسر والضم على ما عرفته آنفا واما ماذكره السائل ففرض محض ولذا تركنا تلك الاحتمالات الفرضية (الباب الاول)

اللام حرف تعريف فان اشير بها الى حصة معينة من مفهوم مدخولها فهى اللام العهد الخارجى وان اشير الى مفهومه وحقيقته فلا يخلو اما ان يؤخذ ذلك المفهوم من حيث هو هو باعتبار حضوره وتعينه فى الذهن من غير اعتبار تحققه ووجوده فى الخارج فهى لام الجنس والحقيقة واما ان يؤخذ من حيث تحققه ووجوده فى الخارج بمعونة القرائن فحينئذ ان دلت القرينة على تحققه فى بعض غير معين فهى لام العهد الذهنى

كقوله تعالى حكاية فاكله الذئب وان لم تدل على البعض تقول ان ذلك
المفهوم متحقق فى الجميع لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح فهى لام
الاستغراق فالمأخوذ فى كل من الثلثة هو المفهوم من حيث الحضور
والتعين فالاختلاف الواقع فى المعانى الثلثة اختلاف بالاعتبار والاخذ
فقط لا اختلاف بالذات هذا هو المختار عند المحققين اذا عرفت هذا
فاللام فى الباب للعهد الخارجى وهى لام قصد بها الاشارة الى حصة
معينة من مفهوم مدخولها ثم ان الحصة المعينة المدلولة بلام العهد
لايجب ان يكون شخصية وجزئية بل قد تكون نوعية كما فى ارادة الرومى
من الانسان اذا الحصة بمعنى القسم والاخص من المفهوم والقسم
والاخص لايجب ان يكون جزئيا حقيقيا ثم ذكر تلك الحصة اعم من ان
يكون صراحة اوكناية وهنا ذكر كناية فى قوله ستة منها فوجه الكناية
ان المراد منه ستة ابواب او المعنى ستة من الابواب الخمسة والثلثين
والابواب جمع وهو مايدل على المجموع والفرد فى ضمنه (فان قلت الباب
الاول الذى هو حصة من الابواب اهو من قبيل الشخصى ام من قبيل
النوعى (قلنا هو من قبيل الثانى لان الباب الاول نوع كان تحتها الكلمات
التى هى الاشخاص كنصر ينصر وخرج يخرج وغيرهما (فان قلت كون
الباب بمعنى النوع حقيقة ام مجاز (قلنا قال بعض شرح الملتقى الباب
فى اللغة بمعنى النوع انتهى اقول هذا مخالف لما ذكر فى كثير من كتب اللغة
من انه مدخل الدار او الحجرة مثلا ولذا قال الاستاذ روح الله روحه
واسكنه بحبوحة جنانه ثم فى استعمال الباب فى النوع استعارة مصرحة
اصلية وقوله الاول ترشيح اوتجريد والاول فى اللغة نقيض الآخر اصله
وول ادغمت الواو الاولى فى الثانية بعد سلب الحركة ثم زيدت الهمزة
فى اوله لتعذر الابتداء بالساكن وله استعمالان احدهما بمعنى قبل ويكون
منصرفا وثانيهما ان يكون صفة اوافعل تفضيل بمعنى الاسبق فيكون
غير منصرف للوصفية ووزن الفعل وفى الاصطلاح مايكون سابقا

على الغير غير مسبوق بالغير والسبق هنا بالذكر فلا يستغنى الامر عن قيد
الاول لانه لا يعلم الاولية بناء على ان لام العهد لايشار بها الى اوصاف
المعهود بل الى ذاته ولو كان الاوصاف لازما لانه فرق بين ملاحظة
الشئ وحصوله على ما حققه افاضل العصام ثم المراد من النوع الذى
اريد من الباب ليس بنوع منطقى بل نوع نحوى تدبر (فعل يفعل) هذا
مجموعه خبر لقوله الباب الاول فان قلت كيف يكون المجموع خبرا
من غير عطف يفعل على فعل قلت هذا المجموع علم لجنس مايوزن به
من الصيغ من الماضى والمضارع واسم الفاعل والمفعول والامر والنهى
وغيرها من الكلمات المتصرفة التى تجئ من الباب الاول وكذلك
نظائره ولذا يقال نصر او ينصر اونا صر مثلا من الباب الاول ولايقال لكل
واحد منها هو باب اول فان قيل اذا كان فعل يفعل علما فمن اى قسم
من اقسام الكلمة قلت هو من قسم الاسم لانه وضع للكلمات المذكورة
بوضع نوعى ونظيره اسامة علم لجنس الاسد على ماعيناه فى شرحنا على
الوضعية فان قلت لم اختاروا فعل يفعل للوزن دون سائر الافعال قلت
لوجود الحروف الثلثة فيه من المخارج الثلثة اعنى الشفة والفم والحلق
لان الفاء شفوى والعين حلقى واللام فمى مع انه اعم الافعال من جهة
المعنى لانه يقال فعل النصرة وفعل الضرب والجلوس وغيرها هذا
ماقالوا ولكن هذا منقوض بعمل لانه كفعل فى جميع ماذكر تأمل و(موزونه)
المراد بالوزن هنا الوزن التصريفى وهو مايعتبر فيه مقابلة المتحرك بالمتحرك
والساكن بالساكن مع التعبير عن الاصول بالفاء والعين واللام وعن الزائد
بلفظ لا الوزن العروضى الغير المعبر فيه بهذا الضمير اما راجع الى الموزون به
ويعبر عنه بالوزن والميزان وقد عرفته فالتقدير هذا موزون به وموزونه واما
راجع الى الباب الاول والاول اقرب لفظا ومعنى (نصر ينصر) مثلا لان
الموزونات كثيرة ونصر ينصر واحد فنصر كفعل فى الحركات وعدد
الحروف وينصر كيفعل فيهما وفى السكون فان قلت لم لم يذكر المصدر

قلت تنبيها على ان مصدر الثلاثى ان كان غير ميمى غير مندرج تحت الضابطة لكونه سماعيا وما بينوا من ان المصدر من الباب الاول هكذا ومن الثانى كذا الى آخر ما قالوا فهو مبنى على الغالب يعنى ان بيانهم هذا اكثرى لا كلى فلا يكون قياسيا على ما ذكره ائمة اللغة وانما جاء من هذا الباب الصحيح والاجوف والناقص والواويان والمضاعف المتعدى ولا يجئ ما عداها من الاقسام السبعة على ما قالوا (وعلامته) الواو اما استينافية او عاطفة او اعتراضية والضمير راجع الى الباب الاول اى ما يعلم به الباب الاول اذ العلامة فى اللغة الامارة كالمنارة للمسجد على ما بينه ابن الملك فى شرح المنار وانما لم يقل وخاصته لان الخاصة تطلق على ما يوجد فى الشئ ولا يوجد فى غيره و يجوز انفكاكه وتكون شاملة وغير شاملة واما العلامة فقد تطلق على ما يوجد فى الشئ و فى غيره و يمتنع انفكاكه وتكون شاملة ولما امتنع انفكاك كون عين الماضى مفتوحا وعين المضارع مضموما من الباب الاول وكان شمول ذلك الكون لجميع افراد الباب الاول لازما عبر المص عن ذلك الكون بالعلامة دون الخاصة فتفطن فتح الله عليك (ان يكون عين فعله) وهذه الجملة اعنى قوله ان يكون عين فعله مفتوحا ومضموما خبر لقوله وعلامته بعد التأويل بالمصدر اى كون عين فعله والجملة الكبرى اسمية لا محل لها استينافية او معطوفة على جملة سابقة او اعتراضية وضمير فعله راجع الى الباب الاول والمراد بالفعل بكسر الفاء اصطلاحى وهو كلمة دلت على معنى فى نفسه مقترن باحد الازمنة الثلثة واما بالفتح فمصدر فعل يفعل على ما قاله السعد فى شرح الزنجانى ثم ان الفعل اما علاجى ان احتيج فى حدوثه الى تحريك عضو كضرب وشتم واما غير علاجى ان لم يحتج كعلم وظن (مفتوحا فى) الفعل (الماضى) وهو الفعل الذى دل على معنى وجد فى الزمان الماضى فان قيل هذا التعريف دورى لذكر الماضى فيه قلنا المراد من المعرف صناعى والماضى المذكور فى التعريف لغوى فلا دور والمراد من الدلالة الدلالة الوضعية

فلا ينتقض التعريف جمعا بقولنا ان ضربت ضربت ومنعا بلم يضرب لان دلالة الاول على الاستقبال ليست بالوضع بل بواسطة ان الشرطية ودلالة الثانى على الزمان الماضى ايضا ليست بالوضع بل بدخول لم والمراد بالماضى الذى هو المعرف ما يكون متصرفا فلا ينتقض جمعا بنعم و بئس وليس وعسى لانها غير متصرفة فلا يضر خروجها عن التعريف ويمكن ان يجاب بان هذه الافعال تدل على الزمان فى اصل الوضع والتجرد عارض فلا اعتداد به كما فى صيغ العقود نحو بعت واشتريت على ما ذكره السعد رحمه الله (ومضموما فى) الفعل (المضارع) وهو ما كان فى اوله احدى الزوائد الاربع بشرط ان تكون تلك الحروف زائدة على الماضى وهى حروف اتين فلا ينتقض بمثل نصر فان النون فيه وان كان من حروف اتين الا انه ليس بزائد على الماضى واعترض على هذا التعريف بمثل يزيد ويشكر ويعوق و يغوث اعلاما لانها لا يصدق عليها المعرف اعنى المضارع مع ان التعريف صادق عليها فلا يكون مانعا لاغياره واجيب بان هذه داخلة فى المعرف بحسب اصل الوضع لوجود حرف المضارعة فيها الان كل واحد منها مضارع فى الاصل والاسمية عارضة فلا اعتبار ثم ان المضارع يصلح بحسب الاستعمال لاحد الزمانين الحال والاستقبال ويحتملهما لكونه مشتركا بينهما بالوضع اشتراكا لفظيا على ما ذهب اليه السيد السند قدس سره وهو الاصح ولذا يحتاج الى القرينة فى استعمال احدهما كلفظ ما والآن للحال ومثل غدا ولن ولا والسين وسوف للاستقبال وقيل حقيقة فى الحال ومجاز فى الاستقبال وقيل بالعكس وانما سمى مضارعا لمضارعته ومشابهته لاسم الفاعل لفظا ومعنى واستعمالا على الاصح كما بين فى محله (وبناؤه) الواو فيه كالواو فى وعلامته والظاهر ان اضافة البناء الى الضمير الراجع الى الباب الاول لامية كغلام زيد وعلم الفقه لان البناء عام والباب الاول خاص واضافة العام الى الخاص لامية وعموم البناء هنا لكونه شاملا للباب الاول وغيره

من الابواب لان البناء عبارة عن عدد الحروف الكلمة المرتبة مع حركتها
وسكونها باعتبار الوضع فيشمل الابواب كلها قبل الاضافة و بعدها
يختص بالباب الاول مثلا والمعنى وبناء مختص للباب الاول كائن (للتعدية)
اى لان يتعدى او يجئ له يعنى ان بناءه منقسم على قسمين الاول متعد
وهو ما يكون فهم معناه موقوفا على ذكر المتعلق وافراد هذا القسم
اكثر واليه اشار بقوله (غالبا) اى كونا غالبا ويجوز ان يكون حالا من
فاعل الظرف والقسم الثانى لازم وهو مالايكون فهم معناه موقوفا على
ذكر المتعلق وافراده اقل بالنسبة الى القسم الاول واليه اشار بقوله
(وقديكون) اى بناء الباب الاول (لازما) اى غيرموقوف على ذكره
وكلمة قد هنا للتقليل وهو ضربان تقليل وقوع الفعل نحو قد يصدق
الكذوب وقد يجود البخيل اى قلما يصدق وقلما يجود وتقليل متعلقه
نحوقوله تعالى قد يعلم ماانتم عليه اى ماهم عليه اقل معلوماته تعالى على
مافى المغنى فكلمة قد هنا يجوزان يكون لتقليل الفعل فيكون المعنى قلما
يكون بناء الباب الاول لازما ويجوزان يكون لتقليل متعلقه فيكون المعنى
ان ما هو البناء اللازم اى الكلمات اللازمة اقل بناء الباب الاول اى اقل
كلماته على ما شرنا اليه والاول اظهر بحسب العبارة والثانى انسب بحسب
المرام عند من هو عارف باسلوب الكلام خذ هذا فان الشارحين قد
غفلوا عن هذا التحقيق فى هذا المقام ووجهوا بمالايرضى به صاحب
هذا الكلام واعلم انه قد يوجد لغة فى باب واحد متعديا ولازما كالنقص
قال فى مختار الصحاح نقص الشئ من باب نصر ونقصانا ايضا ونقصه
غيره يتعدى و يلزم يعنى يكون متعديا ولازما قلت النقص مصدر المتعدى
والنقصان مصدر اللازم والمتعدى يتعدى الى مفعولين تقول نقصه
حقه قال الله تعالى ثم لم ينقصوكم شيئا واما قولك نقص المال درهما والبر
مدا فدرهما ومدا تمييز انتهى كلامه وكذا الزيادة من الباب الثانى يتعدى
و يلزم قال فى المختار ايضا الزيادة النمو وبابه باع وزيادة ايضا وزاده الله

خيرا قلت يقال زاد الشئ وزاده غيره وهو لازم ومتعد الى مفعولين
يقولك زاد المال درهما والبر مدا فدرهما ومدا تمييز انتهى وقد يكون فى
بابين يكون من احدهما متعديا ومن الآخر لازما مثل حزنه بالضم فهو
محزون من الباب الخامس ايضا وحزن بالكسر فهو حزين من الباب الرابع
فى الاول قوله تعالى لا يحزنهم الفزع الاكبر ومن الثانى قوله تعالى ولاهم
يحزنون كذا قال الاستاذ رحمه الله لكن فى المثال الاخير اعنى الحزن
نظر تأمل وكذا كلمة حرم يتعدى و يلزم ويجئ من الباب الخامس ومن
الثانى فمن الخامس لازم ومن الثانى متعد والتمثيل فى الشرح (مثال الفعل
المتعدى) فان قلت ما الفرق بين المثال والشاهد قلت المثال هو الجزئى
الذى يذكر لايضاح القاعدة الكلية وايصالها الى فهم المستفيد والشاهد
هو الجزئى الذى يذكر لاثبات القاعدة الكلية مع الايضاح بشرط ان
يكون من القرآن او الحديث او من كلام من يوثق به فبينهما عموم
وخصوص من وجه فالشاهد اخص مطلقا لكونه مشروطا بالشرط
المذكور على ماذكره العلامة التفتازانى فى المطول و بينه فى هامشه عليه
فكل شاهد مثال من غير عكس كلى ثم الغرض من التمثيل رفع الحجاب
عن معنى الممثل له وابرازه فى معرض الشاهد (نحو نصر زيد عمرا)
بالالف لابالواو (والنحو له معان القصد والجهة والمقدار والمثل والنوع
وهذه خمسة معان يجمعها على الترتيب قول الشاعر * نحونا نحودارك
ياحبيبى * لقينا نحوالف من رقيبى * وجدناهم جياعا نحوكلب * تمنوا منك نحوا
من شرابى * والمعنى قصدنا جهة دارك يا محبوبى ولقى الينا مقدار الف
من رقيبى وعدوى ووجدناهم اى الرقيب الكثير جياعا هو ضد الشبعان
نحوكلب اى مثل كلب تمنوا اى سئلوا على سبيل التمنى منك ياحبيبى نوعا
من شراب وقد يجئ بمعنى الصرف نحو نحوت بصرى اليه اى صرفته
اليه ويجئ اسما لقبيلة يقال لهم بنو نحو وهم قوم من العرب و يطلق
على فن مخصوص يعرف فيه احوال الكلمة من حيث الاعراب والبناء

على ماذكره السكاكى فى المفتاح والمراد هنا معنى المثل فان قلت ان لفظ
النحو بعد ذكر لفظ المثل زائد لاطائل تحته بل هو قيد مفسد يقتضى
ان لايكون نفس نصر زيد عمرا مثالا للمتعدى بل المثال نحوه وشبهه
وليس كذلك بل المثال نفسه ونحوه معا قلنا لانم انه زائد وقيد مفسد بل
هو قيد لازم يستعمل فى تكثير الامثلة فاصل التركيب مثال المتعدى
نصر زيد عمرا ونحوه بطريق عطف النحو المضاف الى ضمير يرجع الى
هذا التركيب ثم حذف المضاف اليه الذى هو الضمير فبقى ونحوه ثم حذف
حرف العطف وقدم المضاف الذى هو النحو على هذا التركيب
وشاع بين المؤلفين لتلك الاشارة حتى كانه حقيقة عرفية على ما نقل
الاستاذ عن استاذه محمد الامين الاسلامبولى وتوضيح المثال ان نصر
فعل ماض وزيد فاعله وعمرا مفعوله ولاشك ان فهم المعنى يتوقف
على ذكر متعلقه لان النصرة يقتضى الناصر والمنصور يقال
نصره اى اعانه ونصر الغيث الارض اى اعانها قال ابوعبيدة فى قوله
تعالى من كان يظن ان لن ينصره الله اى لن يرزقه على ما ذكره
التفتازانى فى شرح الزنجانى واعلم انه ما ينبغى ان ينبه عليه ان عمرا الواقع
مفعولا هنا لم يكتبا بالواو لان الواو الواقعة فيه للفرق بين عمرو وعمر
والفرق بينهما واضح حين كونهما مفعولا لان عمرا اذا كان منصوبا
ومفعولا يكتب بالالف منونا لكونه اسما مفردا منصرفا وعمر يكتب
بلا الف ولا تنوين لكونه غير منصرف للعدل التقديرى والعلمية فلا يحتاج
الفرق بينهما الى الواو والفارقة وكثير من المحصلين لم يفهموه ويكتبونه
بالواو فى الاحوال الثلث و (مثال الفعل اللازم نحو خرج زيد) وتوضيح
المثال ان خرج فعل وزيد فاعله ولاشك ان فهم المعنى لم يتوقف على
شئ غير الفاعل اذ الخروج معنى لم يتوقف على غير زيد ولم يتجاوز اياه
فبذلك لاعتبار يكون لازما وسيجئ تفصيله ان شاء الله تعالى (المتعدى)
اى جنس الفعل المتعدى وانما لم تعطف هذه الجملة على ما قبلها لانها

جواب سؤال اقتضته الجملة الاولى لانه لما قال وبناؤه للتعدية غالبا
وقد يكون لازما فكانه قيل وما المتعدى واللازم فاجاب بقوله المتعدى
كذا واللازم كذا ولذا فصل هذه الجملة عما قبلها كما يفعل الجواب عن
السؤال على ماقرر فى علم المعانى وانما قدم المتعدى على اللازم لان
مفهوم المتعدى وجودى ومفهوم اللازم عدمى والوجودى اشرف
فيناسب التقديم (هوما) اى الفعل الاصطلاحى لان تعيين الموصول
بمعونة المقام سنة سنية وعادة قديمة على ماقال الفاضل العصام وغيره
(يتجاوز) لم يقل يتعدى كما قال الزنجانى حذرا عن الدور (فان قلت يرد
على تعريف المصنف ايضا بانه تعريف الشئ بمراد فه اذهو يوجب
الدور ايضا وتغيير اللفظ لا يدفع الدور على ما اشار اليه التفتازانى فى
شرح المقاصد (قلنا هو مدفوع بانه جائز عند كون احد المترادفين
اجلى من الاخر كقولهم القضنفر الاسد والقعود القصاص لكون هذا
التعريف تعريفا لفظيا على ما فى كتب الآداب (فعل الفاعل) الفعل
هنا بالفتح لغوى بمعنى الحدث على ما بينا آنفا والعائد الى الموصول محذوف
والتقدير ما يتجاوز فعل الفاعل فيه كقوله تعالى فاصدع بما تؤمر اى به
فحينئذ يجوز ان يكون المراد من الفاعل ذات يقوم به الفعل ومن المفعول
ذات يقع عليه الفعل كما يجوز ان يكون المراد منهما ماهو المصطلح فى علم
النحو هذا ويجوز ان يكون التقدير فعل فاعله على ان يكون اللام
عوضا عن المضاف اليه فحينئذ يكون المراد من الفاعل والمفعول ماهو
المصطلح فيه لاغير لان الفاعل المضاف الى ضمير الموصول الذى هو
عبارة عن الفعل الاصطلاحى لايكون الا فاعلا اصطلاحيا وما قاله
الكفوى ركيك جدا فانظر وتدبر والا وضح فى التعريف ان يقال هو
ما يتجاوز عن الفاعل الى المفعول فحينئذ يكون الموصول كناية عن الفعل
اللغوى (فان قلت المتعدى والمتجاوز ليس الا الفعل اللغوى فلم جعلوا
الفعل الاصطلاحى متعديا (قلت جعلهم اياه متعديا باعتبار تضمنه

المعنى اللغوى كتسميتهم اياه فعلا لذلك تسمية للكل باسم الجزء مجازا بعلاقة الكلية والجزئية والا فالمجاوز فى الحقيقة هو الفعل اللغوى وكذا الحال فى اللازم (الى المفعول به) وانما قيد بقوله به لان المتعدى وغيره متساويان فى نصب ما عدا المفعول به نحو اجتمع القوم والامير يوم الجمعة فى السوق اجتماعا لتأديب زيد ونحو ذلك كذا فى شرح الزنجانى للعلامة التفتازانى ويسمى المتعدى واقعا لوقوعه على المفعول به ومجاوزا ايضا لمجاوزته الفاعل بخلاف اللازم والمراد من التجاوز التجاوز عبارة فيدخل مثل ضرب زيد عمرا مع كذبه ويدخل ايضا مثل ماضرب زيد عمرا لوجود التجاوز اليه عبارة والالم يفد النفى نفيه وهذا قريب الى ما يقال من ان التجاوز فى النفى ذهنى لتوقف النفى على الاثبات لان الاعدام تعرف بملكاتها كتوقف عدم البصر على البصر ولاشك فى وجود التجاوز فى الاثبات الذى هو الاصل فيوجد فى النفى ايضا فلا اشكال فقد ظهر مما سبق ان التجاوز ليس بسبب العارض فيخرج مثل ذهبت بزيد لان التجاوز فيه بسبب العارض الذى هو الباء ومنه يعلم ان المراد من المتعدى مايكون بغير واسطة حرف الجر وهو المقابل للازم والمراد عند الاطلاق المقابل للازم وههنا بحث نفيس مذكور فى الشرح والحاصل ان لكل فعل اذا نظر وتؤمل فيه لابد له من شئ يقوم به يقال له الفاعل فان اقتضى بعده مفعولا اى شيئا يتجاوز الفعل من الفاعل اليه ويقع عليه فهو متعد وهو اما متعد الى مفعول واحد كمثال المتن او الى اثنين نحو علمت الله واحدا او الى ثلثة نحو اعلمنا الله العلم نافعا * وان لم يقتض بعد الفاعل مفعولا بل ينحصر فى فاعله ولاينفك عنه فهو اللازم وهذا معنى قول المص (واللازم) اى الفعل اللازم (ما) اى الفعل الاصطلاحى الذى (لايتجاوز) فيه (فعل الفاعل) اى حدثه القائم به سواء كان ذلك الحدث بتأثير من الفاعل كمثال المتن او لا كحمق زيد فان الحماقة قائم بزيد لا بتأثيره منه ولاينفك عنه لعل القصر على الاول تقصير ولاتكن من القاصرين

٩ ومثل مات زيد فان الموت قائم بالميت لاصنع فيه له ولا تأثير لا تخليقا ولا اكتسابا *

* وكذا *

وكذا الحال فى المتعدى كضربت زيدا وكفهمت مسئلة (الى المفعول به) الذى هو متعلق الفعل (بل وقع) ذلك الفعل اى الحدث (فى نفسه) اى نفس الفاعل الذى يقوم به ذلك الفعل ولزمه بان لاينفك عنه اصلا فان الخروج مثلا لاينفك عنه ولاينتقل الى آخر ومنه يعلم وجه التسمية باللازم ثم انه قيل فى معرفة المتعدى واللازم ضابطة وهى ان مايفعل بجميع البدن فهو لازم كقام وذهب ودخل وخرج ومايفعل بعضو واحدا وقلب اوحس فهو متعد لكن هذا استقراء جائز التخلف كما اشرنا اليه آنفا والحق ان متعلق الفعل ان كان مما يستغنى عن تصريحه فلازم والا فمتعد خذ هذا (الباب الثانى) اى النوع الثانى من الابواب الستة (فعل) بفتح العين (يفعل) بكسرها وانما قدم الباب الذى كان على هيئة فعل بفتح العين ويفعل بضمها على ما كان على هيئة هذا لان الاول ادل على المعنى واكثر اشتقاقا واختاره الامام البيهقى والزوزنى والفاضل العصام فى ميزان الادب واما العلامة الزمخشرى فقد عكس الامر نظر الى ان المخالفة بين الفتحة والكسرة اتم من المخالفة بين الفتحة والضمة اذ الفتحة علوية يتصعد الصوت عند قراءة الحرف بها والكسرة سفلية يتسفل الصوت والضمة بينهما ولذا قدم الزمخشرى الثانى على الاول واعترض عليه ان هذه العلة جارية فى باب علم اذ المخالفة فيه بين الفتحة والكسرة ايضا فيجعل باب ضرب بابا اول دونه تحكم واجيب بان باب ضرب اكثر استعمالا من باب علم ولان الابتداء بفتح العين فى الماضى اسهل من الابتداء بكسره وما قاله الفاضل الكفوى من ان تقديمه على الباب الثالث لكونه من دعايم الابواب ٩ فلايستقيم لانه لوكان مطلق الكون من دعايم الابواب سببا لتقديمه لصح تقديم الباب الرابع على الباب الثالث مع انه اخره عنه بل الوجه فى تقديم الثانى على الثالث كثرة لغاته ووفرة استعماله بالنسبة الى مابعدها * والمراد من دعايم الابواب اصولها باعتبار اختلاف عين الماضى وعين المضارع لان الاختلاف بدل

٧ ولذا يرد كثرة الابواب على ذلك الباب فى بناء المغالبة على ما فى الشافية وغيره على ما سنبينه فى آخر الثلاثى المجرد ان شاء الله تعالى *

٩ الدعايم جمع دعامة وهى عمود البيت وانما سمى الثلثة بدعايم الابواب لاختلاف حركاتهن فى الماضى والمستقبل وهو يدل لما قلنا *

على الاصالة اذ معنى الماضى مخالف لمعنى المضارع فينبغى ان يكون اللفظ
مخالفا من جهة الحركة ليكون اللفظ مطابقا للمعنى و بهذا ظهر وجه
تسمية الباب الاول و الثانى و الرابع بدعايم الابواب للمخالفة المذكورة
فى كل واحد من هذه الابواب الثلثة فان قلت فعلى تقدير ان يكون
الباب الرابع من الدعايم ينبغى ان يقدم على الباب الثالث كما فعله البعض
فلم عكس المصنف قلت تقديمه على الرابع لكونه مناسبا للاولين فى كون
عين ماضيه مفتوحا و ان لم يكن من الدعايم لعدم المخالفة المذكورة فيه
(موزونه) اى موزون الباب الثانى (ضرب يضرب) يقال ضربه بالسوط
وغيره وضرب فى الارض اى سار فيها كقوله تعالى اذا ضربتم فى الارض فليس عليكم جناح
ان تقصروا من الصلوة اى اذا سافرتم على ما فى الكشاف وغيره و يقال
ايضا ضرب مثلا كذا اى وصف و بين على ما فى مختار الصحاح و منه
قوله تعالى ان الله لا يستحيى ان يضرب مثلا الخ وقوله تعالى و ضربنا
مثلا وغير ذلك (وعلامته) اى الامر المختص به الغير المنفك عنه الشامل
لجميع افراده على ما عرفته فى الباب الاول فتذكر (ان يكون عين فعله
مفتوحا فى الماضى ومكسورا فى المضارع و بناؤه ايضا) اى مثل بناء الباب
الاول فى كون اكثر افراده للتعدية و بعضها للازم و كلمة ايضا فى مثل
هذا المقام مصدر مفعول مطلق عامله محذوف وجوبا سماعا بمعنى العود
يقال آض يئيض ايضا من الباب الثانى اى عاد عودا ثم غلب فى معنى
مثل ما سبق على ما فى نتايج الافكار و هذا معنى قولهم هو لا يستعمل
الا مع الشبئين اللذين وقع بينهما توافق بحيث يمكن استغناء منهما
عن الآخر (للتعدية غالبا وقد يكون لازما) تذكر ما سبق و قد عرفت
فيما سبق ان لفظ الزيادة يجئ من هذا الباب متعديا و لازما و كذا رجع
فانه يجئ متعديا مثل قوله تعالى فان رجعك الله الى طائفة فحينئذ يكون
من الرجع و يجئ لازما مثل قوله تعالى حكاية ارجعوا الى ابيكم فحينئذ

يكون من الرجوع و كلاهما من الباب الثانى كذا قال الاستاذ فى الشرح
قال فى مختار الصحاح رجع الشئ بنفسه من باب جلس و رجعه غيره
من باب فتح وهزيل تقول ارجعه غيره بالالف انتهى و قال البيضاوى
فى تفسير قوله تعالى فان رجعك الله الى طائفة منهم اى فان ردك الله
الى المدينة و فيها طائفة من المتخلفين يعنى منا فقيهم الخ و اقول فعلم
من هذا التفسير ان رجع فى هذه الاية من قبيل رجعه غيره و هو متعد لكنه
من باب فتح اى الباب الثالث فما قاله الاستاذ رحمه الله من انهما من الباب
الثانى مخالف لما فى المختار تتبع تنل (مثال المتعدى) من هذا الباب (نحو
ضرب زيد عمرا) يعنى ضرب زيد عمرا و نحوه على ما عرفته فان الضرب
الصادر من زيد تجاوز الى عمرو و نحو عرف زيد المسئلة فان العرفان القائم
بزيد وقع على المسئلة و نحو وجدت العلم نافعا (و مثال اللازم) منه (نحو
جلس زيد) فان الجلوس قائم بزيد بحيث وقع فى نفسه و لا ينفك عنه
اصلا وهو معنى اللزوم (الباب الثالث) اى النوع الثالث منها (فعل
يفعل) علما لجنس ما يوزن به من الكلمات المتصرفة (موزونه فتح يفتح)
وقد عرفت ان تقديم هذا الباب على باب علم و ان كان باب علم من دعايم
الابواب لمشابهة هذا الباب للاول و الثانى فى كون عين الماضى مفتوحا
و مغايرة باب علم لهما فى حركة عين الماضى والمضارع و تقديم المشابه اولى
وقيل ان الفتحة علوية و اصل والكسرة سفلية وفرع وفيه بحث تأمل
ثم ان الفتح يجئ لمعان يقال فتح الباب بمعنى ضد السد و الغلق و فتح
الامير البلدة قهر اهلها وغلبها وفتح اى نصر و ظفر وفيه لغات كثيرة
(وعلامته ان يكون عين فعله مفتوحا) يعنى ان يكون فعله الاصطلاحى
مفتوح العين (فى الماضى والمضارع) لكن لا مطلقا بل حال كون ذلك
الفعل مشروطا (بشرط ان يكون عينه) اى عين فعله (او لامه احدا
من حروف الحلق) فقد ظهر مما قلنا ان قوله بشرط اه حال من قوله
فعله لان المضاف اليه يجوز ان يكون ذا الحال اذا كان المضاف فاعلا

اومفعولا مع جواز حذفه واقامة المضاف اليه مقامه كما فى قوله تعالى
بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا اذيجوز ان يقال بل نتبع ابراهيم وكما فى قوله تعالى
ان يأكل لحم اخيه ميتا فانه يجوز ان يقال ان يأكل اخاه ميتا و قوله تعالى
حنيفا وميتا حال عن المضاف اليه فيهما فكذلك يجوز ان يقال ان يكون
فعله مفتوح العين كما قلنا فان قلت ان المضاف هنا اعنى لفظ العين
لم يكن فاعلا بل اسم يكون قلنا هو فى الحقيقة فاعل كفاعل الفعل التام
لكن سمى اسما شعارا بانحطاطه عن حكم الفاعل لنقصان عامله على مابين
فى محله ولذا قالوا فى تعريف الافعال الناقصة انها موضوعة لتقرير الفاعل
على صفة فعناها غير مستقل بالمفهومية على ماقاله الفاضل السيالكوتى
فى حاشية المطول ويجوز ان يكون حالا من المضاف اعنى العين لانه جزء
المضاف اليه ويكون من قبيل ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين ويقرب
منه قول من جعله حالا من الضمير المستكن فى قوله مفتوحا لانه راجع
الى العين قال الاستاذ رحمه الله تعالى هذا الجاعل لم يعرف الحال تعريضا له
واقول ان الاستاذ رحمه الله تعالى فى ظنى لم يعرف المقال لانه قال انه حال
من الماضى والمضارع ومقال المصنف ينادى على خلافه باعلى صوت
اما اولا فلان افراد الضمير فى عينه اولامه يدل على انهما راجعان
على فعله مع ان اضافة العين اليه قبيله قرينة قوية عليه والحال ان ارجاع
ضمير الحال الى غير ذى الحال شان من لايعرف الحال و ادعاء الرجوع
الى كل واحد من الماضى والمضارع مع كونه خلاف الظاهر يرده عطف
المضارع على الماضى بالواو الواصلة لابالو الفاصلة و اما ثانيا فلانه لوكان
حالا عنهما يلزم ان يكون الشرط لهما فقط وليس كذلك بل لجميع
الكلمات التى تجئ من هذا الباب و اما ثالثا فلانه لم يسمع وقوع الحال
عن المفعول فيه وهذا ناش من قلة التدبر لامن قلة العلم والافهو ممن ينبغى
ان يقال فى حقه مامن مطلب الاوهو فيه اوحدى و مامن مقصد الا وهو
فيه المعى سعد آوانه وسيد زمانه رحمه الله تعالى باكمل رحمته و انما اشترط

هذا

هذا الباب بهذا الشرط ليتحقق الثقلة ويتعذر رعاية المغايرة بين الماضى
والمضارع فى حركة عينهما على مامر مع ان تلك المغايرة هى القياس
وانما قلنا هكذا الان الغرض من الاشتراط بيان وجه صحة العدول عن القياس
المذكور اذلولم يعدل عن ذلك القياس حين تحقق الثقلة بهذه الحروف
الثقيلة لادى الى الجمع بين الثقلتين لكون كل من الضمة والكثرة ثقيلة ايضا
وهذا الكنة فى لغتهم مع ان سلامة لغتهم من كل لكنة و بشاعة و اجب
عندهم ولذا عدل عنه وقال الفاضل الكفوى تبعا للعلامة فى بيان وجه
الاشتراط ان الباب بالفتح فيهما فى كمال الخفة و لايكون معادلا لاخواته
فاشترط حرف ثقيل فى عينه اولامه ليحصل التعادل انتهى و فيه نظر
لانه يناسب الغرض المذكور تأمل فيه (وهى) اى حروف الحلق (ستة)
وقيل سبعة سابعها الالف لكن الجمهور لم يقولوا به قال المرعشى رحمه الله
فى جهد المقل ان قلت وقع فى بعض الرسائل اقصى الحلق ينقسم
الى ثلثة مواضع يخرج من ثالثها الالف المدية قلت ماذكر فيه من الانقسام
صحيح لكن جعل الموضع الثالث مخرج الالف المدية مجاز و انما هو مبدأ
صوته والجمهور لما لم يقولوا بهذا المجاز بل جعلوا مخرج حروف المد جوف
الحلق والفم سلكنا مسلكهم انتهى ولذا قال ابن الجزرى فى منظومته
فالف الجوف واختارها وهى حروف مد للهواء تنهى انتهى احدها
وثانيها (الهمزة والهاء) وثالثها ورابعها (العين و الحاء) المهملتان
وخامسها وسادسها (الغين والخاء) المعجمتان وانما سميت حروف الحلق
لخروجهن من الحلق فالاولان يخرجان من اقصى الحلق اى ابعدها من الفم
وهو ماولى الصدر والمتوسطان من وسط الحلق والاخيران من ادنى الحلق
اى اقربه الى الفم وهو اوله مما يلى الفم على مافى شرح الجزرى فتفسير الاستاذ
الاقصى بالاول لايوافق اللغة لان الاقصى فى اللغة بمعنى الابعد فان قلت
كثير من الافعال وقع فى عينها اولامها حرف حلق ولم تكن من هذا الباب
كنحت ينحت ونكح ينكح ورجع يرجع وصح يصح ودخل يدخل وفرح يفرح

بعد يبعد فالاربعة الاول من الباب الثانى والخامس من الاول والسادس
من الرابع والسابع من الخامس فكيف يصح هذا قلنا من القاعدة المقررة
ان وجود الشرط لايستلزم وجود المشروط فوجود حرف الحلق فى هذه
الكلمات لايقتضى ان تكون من الباب الثالث كالوضوء للصلوة فان وجود
الوضوء لايستلزم وجود الصلوة لوجوده بدونها فى مس المصحف وكتب
شرعية مثلا والا فلا يكون شرطا بل علة لان وجود العلة
يستلزم وجود المعلول كما بين فى محله واما اذا وجد المشروط
يلزم وجود الشرط كاستلزام وجود الصلوة لوجود الوضوء
لان الصلوة بلا وضوء وخلفه اعنى التيمم لا تجوز قطعا فان قلت
ان ابى يأبى وقلى يقلى وفنى يفنى وركن يركن جاءت على فعل يفعل
بالفتح فيهما مع انتفاء الشرط قلنا ان ابى يأبى شاذ مخالف للقياس
لايعتد به فلا يرد نقضا فان قيل كيف يكون شاذا وهو وارد فى افصح الكلام
قال الله تعالى الا ابليس ابى واستكبر وقال الله ويأبى الله الا ان يتم نوره
قلت كونه شاذا لاينافى وقوعه فى افصح الكلام لانهم قالوا الشاذ
على ثلثة اقسام الاول مايكون مخالفا للقياس دون الاستعمال
كالقود والصيد واستحوذ بلاقلب الواو الفا (والثانى مايكون
مخالفا للاستعمال دون القياس نحو ضرب يضرب بضم الراء فى المضارع
وهما مقبولان لكن الثانى دون الاول على ماقاله نجم الائمة (والثالث مخالف
لهما مثل قول وبيع ماضيين بلاقلب الواو والياء الفا والحمد لله العلى
الاجلل وكدخول حرف التعريف على الفعل كقوله ومن حجره بالشيحة يتقصع وهو مردود فتأمل (فابى يأبى) من القسم الاول لانه وان كان
مخالفا للقياس لكنه موافق للاستعمال وهو الشاذ الثابت عن الواضع والشواذ
الثابتة عنه فى حكم المستثنات فكانه قيل القياس كذا الافى هذه الصورة
فمخالفة الثابت عن الواضع للقياس لاينافى فصاحة المفرد اذ المخالفة
المنافية لها عند اهل البلاغة هى المخالفة التى لم تثبت من الواضع ولذا

اول الباب
وجه حج البريوعى من فقهائه
كواة المطلوب
عربطوشى ايين

عدوا

عدوا هذا القسم من الشواذ المقبولة فان قلت هذا ليس بشاذ لان لامه
حرف حلق على ماقال بعضهم من ان الالف من حروف الحلق فلذا فتح
عينه قلنا قد عرفت انها ليست من حروف الحلق عند الجمهور ولو سلم انها
منها لكن لايجوز ان يكون الفتح لاجلها للزوم الدور على ماقاله السعد
رحمه الله واما قلى يقلى بالفتح فيهما فلغة عامرية والنضبح الكسر
ومن اتداخل بان اخذ الماضى من باب رمى على لغة والمضارع من باب
رضى على لغة آخر فقيل قلى يقلى بالفتح على ما فهم من القاموس واما بقى
يبقى بالفتح فيهما ايضا وفنى يفنى كذلك فهما من اللغة الطائية والاصل
كسر العين فى الماضى فقلبوه فتحة واللام الفا تخفيفا واما ركن يركن فمن
اتداخل بان اخذ الماضى من باب نصر والمضارع من باب علم فقيل ركن
يركن بالفتح فيهما لا انه من باب فتح فلا نقض ونقل عن الزمخشرى
انه شاذ كابى يأبى (وبناؤه) اى بناء الباب الثالث (ايضا) اى مثل مامر
من بناء الباب الاول والثانى كائن (للتعدية) حال كون ذلك البناء (غالبا
وقد يكون لازما مثال) الفعل (المتعدى نحو فتح زيد الباب) فان الفتح
تجاوز من زيد الى الباب ووقع عليه (ومثال) الفعل (اللازم) منه (نحو ذهب
زيد) فان الذهاب بفتح الذال لم يتجاوز من زيد الى غيره بل وقع فى نفسه
وانما قلنا بفتح الذال لان الذهاب بالكسر ليس بمصدر بل جمع ذهبة
بكسر فسكون ففتح بمعنى المطر وفيه لغات كثيرة والمراد هنا ليس بمقصود لنا
الباب الرابع) منها (فعل يفعل) علما لجنس مايوزن به (موزونه علم يعلم)
مثلا ومايتصرف منه (وعلامته ان يكون عين فعله مكسورا فى الماضى
ومفتوحا فى المضارع) قد عرفت فيما سبق ان عين الماضى اذا كان
مكسورا فعين مضارعه اما مكسور ايضا وهو الباب السادس او مفتوح
وهو الباب الرابع ولا يجئ مضموما لاستكراههم الكسرة والضمة الثقيلين
المتخالفين فى باب واحد (فان قلت ان فضل يفضل ونعم ينعم وميت
يموت جاءت بكسر العين فى الماضى وضمها فى المضارع (قلنا كل واحدة

منها من تداخل اللغتين لانها جاءت من باب علم يعلم و نصر ينصر فاخذ الماضى من الاول والمضارع من الثانى (وكذا الحال فى زال يزال لان مضارعه يجئ على يزول و يزال فالاول فعل تام والثانى ناقص مع النفى على ما فى نتايج الافكار والمختار (و بناؤه ايضا للتعدية غالبا وقد يكون لازما مثال المتعدى منه (نحو علم زيد المسئلة) فان العلم القائم بزيد واقع على المسئلة التى هى المفعول لان العلم عندنا من مقولة الاضافة وهى تقتضى المضافين وهما الفاعل والمفعول هنا (واعلم ان علم وان كان من افعال القلوب التى تقتضى مفعولين الا انه هنا بمعنى عرف المتعدى الى مفعول واحد (و يجوز ان يكون المفعول الثانى محذوفا وهو حقا ونحوه كما فى قول الشاعر * كان لم يكن بين اذا كان بعده * تلاق ولكن لا اخال التلاقيا * اى ولكن لا اظن الملاقاة كائنا (فالمعنى هنا علم زيد المسئلة (حقا والبحث عن العلم وتعريفه و بيان المذاهب فيه وعن المسئلة لا يناسب هذا المقام (ومثال اللازم) منه (نحو وجل زيد (الوجل بفتحتين بمعنى الخوف وفى مضارعه اربع لغات (الاولى يوجل وهو الاصل (والثانية ييجل بقلب الواو ياء لخفة الياء (والثالثة ياجل بقلب الواو الفا (والرابعة ييجل بكسر حرف المضارعة وقلب الواو ياء لسكونها وانكسار ماقبلها (واعلم ان هذا الباب يكثر فيه العلل و الاحزان وضد الاحزان نحو سقم ومرض من العلل وحزن من الاحزان وفرح من ضدها و تجئ فيه الالوان و العيوب والحلى كلها عليه مثل شهب ٢ من الالوان وعور من العيوب وبلج ٧ من الحلى كذا فى الشافية وشرحها (يعنى ان المعانى الاول وان جاءت فى غير فعل بالكسر الا انها فيه اكثر منها فى غيره (واما الالوان والعيوب والحلى ٩ فانما تجئ على فعل بكسر العين لا على غيره ولذا قال كلها اى المعانى الاخيرة له اى لفعل بالكسر لا على غيره على ماقاله سيد عبدالله فى شرحها (الباب الخامس فعل يفعل) بضم العين فيهما (فان قلت القياس يقتضى ان يكون عين الماضى مغايرا لعين المضارع فلم ترك ذلك القياس فى هذا الباب (قلنا او لا بان الضم فيه جبر لنقصان

٣ شهب من الشهبة وهى الالوان البياض الغالب على السواد على ما فى مختار الصحاح ✻

٧ بلج من البلجة وهى تفاوت بين الحاجبين على ماذكره الجاربردى فى شرح الشافية ✻

٩ الحلية بالكسر الخلعة والصورة والصفة على ماقاله الفاضل العصام نقلا عن القاموس ✻

شئ من معنى التعدية وجبر ما نقص قياس ايضا على ماقاله السيد السند رحمه الله فى شرح الزنجانى (ولا يلزم فى كل باب المطابقة لكل قياس مع ان بين القياسين تنافيا فلا يجتمعان فى باب واحد (ورابعا بانه لما كان بناء هذا الباب لازما دائما التزم فيه الضم ليكون ثقله عوضا عما نقص من معنى التعدية و هذا الجواب قريب الى الجواب الاول فى المأل تأمل فيه تنل حقيقة الحال (فان قلت لم قدم هذا الباب على باب حسب مع انه يكون بناؤه متعديا ولازما ولم يكن من دعايم الابواب ايضا (قلنا قد عرفت ان هذا الباب وان لم يوجد القياس الذى هو المقصودة فى الدعايم لكنه وجد فيه قياس جبر النقصان بخلاف الباب السادس فانه مبنى على الشذوذ على ماسنبينه ان شاء الله تعالى (موزونه حسن يحسن) اعلم ان الحسن له معنيان (الاول انه عبارة عن تناسب الاعضاء على ماينبغى (والثانى مايمكن اكتسابه بالزينة من صفاء اللون ولين اللمس ونحو ذلك (والمراد هنا المعنى الاول لان هذا الباب مختص بافعال الطبايع ونحوها وهى الافعال اللازمة الصادرة عن الطبيعة التى جبل عليها الانسان كالحسن والقبح من افعال الطبايع (وكالصغر والكبر من نحوها فانهما لما اختلفا باختلاف الاحوال والاوقات لم يجعلا من افعال الطبايع بل من نحوها (فان قلت لم لا يجوز ان يراد المعنى الثانى من الحسن هنا اعنى مايمكن اكتسابه بالزينة (قلنا لان المكتسب ليس من افعال الطبايع والصفات الغريزية لان صاحبها فيها يكون مسلوب الاختيار والمكتسب ليس كذلك و التفصيل فى شروح الشافية (وعلامته ان يكون عين فعله مضموما فى الماضى والمضارع) قد عرفت فيما سبق نبذا من وجوه اختيار الضم فيهما ويمكن ان يوجه بوجه آخر وهو انهم انما اختاروه فيهما لان فعل بالضم لازم لا يتجاوز فعله عن الفاعل فارادوا عدم تجاوز حركة عين الماضى عن حركة عين المضارع ليحصل التوافق بينهما ويدل اللزوم اللفظى على اللزوم المعنوى بذلك التوافق (وقال سعد الدين رحمه الله فى وجهه ان هذا الباب موضوع للصفات اللازمة فاختير

اى كباب حسب ✻

الماضى والمضارع حركة لاتحصل الابانضمام الشفتين رعاية للتناسب
بين الالفاظ ومعانيها (ومثل هذه التعليلات لاستيناس المتعلمين وتوسيع
حوصلتهم واذهانهم والافالكل تعليل بعد الوقوع لان واضع اللغات
هو الله تعالى عند كثير من المحققين وارادة الفاعل المختار مرجحة فتبصر
(وبناؤه لايكون الا لازما) يعنى لايتعدى الى مفعول بغير واسطة حرف الجر
لان افعال الطبايع ونحوها لم تكن لها تعلق بغير من صدر عنه فلاتقتضى
متعلقا سوى الفاعل (فان قلت ان رحب من فعل بضم العين مع انه متعد
فى قولهم رحبتك الدار لتعديته الى المفعول الذى هو الكاف (قلنا اولا
ان رحب فيه وان كان لازما فى الاصل لكن تعديته لتضمنه معنى وسع
ويسع متعد فمعنى رحبتك الدار وسعتك الدار (وثانيا انه شاذ لايعتد به
ولاينقض به القاعدة (وثالثا ان اصله رحبت بك الدار فهو لازم فى الحقيقة
لكن حذفت الباء لكثرة الاستعمال فهو من قبيل الحذف والايصال
(قال ابن الحاجب فى الشافية وشذ رحبتك الدار اى رحبت بك انتهى
وفى هذا اشارة الى ماقلنا من الجوابين الاخيرين لاجواب واحد كما وهم
(فان قلت قد جاء ايضا فعل بضم العين متعديا فى نحو سدته وقلته لان
اصلهما سودته وقولته بضم العين عند الكسائى نقلت ضمة العين الى الفاء
وحذفت العين لالتقاء الساكنين (قلنا ضم الفاء فيهما ليس ضم النقل
من العين الى الفاء حتى يكون من الباب الخامس بل الضم لبيان بناء الواو
اى لتدل الضمة على الواو المحذوفة بعد قلبها الفا عند اتصال الضمير
المرفوع المتصل لالتقاء الساكنين ولولم يضم الفاء لم يعلم ان البناء واوى
ام يائى وهذا على مذهب الجمهور وكذا كسر الفاء فى باب بعته لتدل الكسرة
على الياء المحذوفة (فان قلت لم لم يضم الفاء فى باب خفت مع انه واوى
ايضا (قلت انهم راعوا فى نحو خفت بيان البنية اى بيان انه من فعل
بكسر العين اذ اصل خفت خوفت بكسر الفاء نقلت كسرة عينه
الى فائه بعد سلب حركة الفاء اولا وحذفت العين لالتقاء الساكنين

او حذف الالف المقلوبة من الواو وسلب حركة الفاء وحرك الفاء بالكسر
لبيان البنية ومراعاة البنية اولى من التفرقة بين الواوى واليائى (فان قلت
اذ كان مراعاة البنية اولى من التفرقة فلم يراعوا فى نحو سدته بيان البنية
ايضا (قلت لما كان مراعاة البنية فى نحو سدته غير ممكن لموافقة حركة
العين حركة الفاء راعوا فيه التفرقة على مافى الشافية وشروحه حيث
قال ابن الحاجب فيها واما باب سدته فالصحيح ان الضم لبيان بناء الواو
لالنقل وكذا باب بعته وراعوا فى باب خفت بيان البنية انتهى وبالجملة
ان نحو سدته وقلته ليس من الباب الخامس حتى ينتقض بناؤه به بل من الباب
الاول قال فى مختار الصحاح يقال ساد قومه من باب نصر ينصر وقال فيه
ايضا واصل قلت قولت بالفتح ولايجوز ان يكون بالضم لانه متعد انتهى
ويقول السائل ياليتنى لم اوت كتابيه (نحو حسن زيد) فان الحسن لكونه
من افعال الطبايع لايتجاوز من الفاعل الى الغير بل يقع فى نفسه ولذا كان
لازما (الباب السادس فعل يفعل) بكسر العين فيهما (موزونه حسب
يحسب) من الحسبان بالكسر بمعنى الظن الذى هو الاعتقاد الراجح
المقابل للوهم واما الشك فهو مساوات الطرفين يقال حسبته بالكسر
احسبه بالفتح والكسر وحسبانا بالكسر اى ظننته على مافى مختار الصحاح
(وعلامته ان يكون عين فعله مكسورا فى الماضى والمضارع) قد عرفت
ان تأخير هذا الباب عن الباب الخامس لكونه مبنيا على الشذوذ وذويانه
انهم لما رأوا اربعة نوادر من الافعال الصحيحة مستعملة بكسر العين
فيهما وهى حسب يحسب ويئس ييئس ونعم ينعم ويبس ييبس وثمانية
نوادر من المعتل مستعملة ايضا كذلك وهى ومق يمق مقة بمعنى الكون
عاشقا ووفق يفق وفقا بمعنى المناسبة ووثق يثق ثقة بمعنى الاعتماد
وورع يرع رعة بمعنى الزهد وورم يرم رمة بمعنى التنفخ وورث يرث ارثة وراثة
وولى يلى بمعنى القلب فلاجرم وضعوا لهذه النوادر بابا مستقلا (فان قلت
لم حكموا لهذه الكلمات بالشذوذ مع انها مستعملة (قلت قد عرفت

ان الشاذ على ثلثة اقسام وهذا ليس من القسم المخالف للاستعمال بل
من القسم المخالف للقياس لان القياس عندهم ان الماضى اذا كان على فعل
بكسر العين فمضارعه على يفعل بفتح العين نحو علم يعلم وحسب
يحسب قال الله تعالى ام حسبتم ان تدخلوا الجنة وحسبوا ان لا تكون
فتنة وقال ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه ويحسب ان ماله اخلده
وقال الله تعالى كما يئس الكفار ولا تيأسوا من روح الله انه لا ييئس من روح الله
(قال فى المختار يئس ييئس بالكسر فيهما لغة شاذة والقياس الفتح
فى المضارع ويأس ييأس من باب علم والكسر فيهما شاذ ونعم ينعم كعلم يعلم
وبالكسر فيهما لغة شاذة انتهى فعلم مما ذكرنا ان الكلمات الاربعة
الصحيحة مستعملة على القياس ايضا فتخصيص الاستاذ رحمه الله
بالاولين لا يخلو عن شئ واكثر الكتب الصرفية مشحون بهذا المرام
وما قاله الاستاذ رحمه الله وعليك بالتأمل الصادق فى هذا المقام فان
الشراح كلهم قد غفلوا عن هذا المرام فهو لا يخلو عن سوء الظن
للعلماء الاعلام اللهم الا ان يكون مراده اكثر شراح هذا الكتاب
الذين هم ليسوا من اولى الالباب (وبناؤه للتعدية غالبا وقد يكون لازما
مثال المتعدى نحو حسب زيد عمرا فاضلا) فحسب يتعدى الى مفعولين
لانه من افعال القلوب وزيد فاعله والمنصوبان مفعولان له (ومثال اللازم
نحو ورث زيد) ولقائل ان يقول ان هذا المثال فاسد لعدم كونه مطابقا
للممثل له لان ورث متعد كما فى قوله تعالى وورثه ابواه على ما فى القاموس
وغيره فالصواب التمثيل بوثق يثق ونحوه من النوادر كذا قال الاستاذ
رحمه الله ويمكن الجواب عنه بان هذا المثال فرضى لا وقوعى والفرضيات
تكفى فى المثال مع ان المناقشة فيه ليست من دأب المحصلين فضلا عن
الفاضلين على ما قاله بعض الفضلاء فى مثله لكن فيه نوع ضعف لانه
ينافى الفرض من التمثيل لان المثال هو الفرد المورود لايضاح المفهوم
الكلى على ما عرفته فيما سبق ولما فرغ من ابواب الثلاثى المجرد اراد

ان يذكر منشعباته وفروعه عقيب الاصل لرعاية المناسبة بين الاصل وفرعه
وان كان لذكر الاصلين معا وجه كما ذكره بعضهم كالامام الزنجانى فجمع
بين الاصل وفرعه لذلك فقال (واثنى عشر بابا) من الابواب الخمسة
والثلثين كائنة (لما) اى لبناء (زيد) فيه (على الثلاثى المجرد) والمراد بالمزيد
عليه هنا ما لم يكن ملحقا والا فمطلق ما زيد عليه عند المصنف خمسة
وعشرون على ما سيجئ (وهو) اى المزيد عليه الغير الملحق (ثلثة انواع)
لان الزائد على الحروف الاصلية اما حرف واحد او اثنان او ثلثة وكل
واحد من هذه الثلثة نوع واحد فصار ثلثة انواع فان قيل لم لم يزد الزيادة
على الثلثة (قلنا احترازا عن الثقل او توهم التركيب اذ يمكن ان يذهب
السامع الى انه كلمتان ركبت احديهما بالاخرى ولانه لو كان الزيادة زائدا
على الثلثة يلزم مزية الفرع وفضيلته على الاصل لان للاصل ثلثة
احرف لا غير واعلم ان الحروف التى تزاد فى الافعال والاسماء لا تكون الا
من حروف سألتمونيها ويعبر عنها ايضا باليوم تنساه واتانى سليمان الا
فى الالحاق والتضعيف فانه يزاد فيهما اية حرف كانت على ما قاله العلامة
التفتازانى فى شرح الزنجانى (النوع الاول) اللام للعهد الخارجى
لان النوع حصة من الانواع وسبق الذكر هنا صريح لا كنائى والظاهر
ان المراد من النوع معنى لغوى فيشمل الاصناف والاول ما يكون سابقا
على الغير غير مسبوق بالغير على ما مر تحقيق الكل فى الباب الاول
(هو ما) اى فعل (زيد فيه) اى فى ذلك الفعل (حرف واحد) وانما
اختار الواحد على الاحد لان الاحد مختص بوصف الله تعالى دون كلمة
واحد فانها غير مختص به بل يوصف به كل فرد على ما فى مفردات القرآن
للراغب (على الثلاثى المجرد) فيكون هذا النوع على اربعة احرف
ثلثة منها اصلية وواحد منها زائد ولذا يسمى هذا النوع بالرباعى المزيد
على الثلاثى (وهو) الضمير اما راجع الى النوع الاول لاصالته او الى الموصول
لقربه على ما قاله الفاضل العصام فى مثله (ثلثة ابواب) بحسب السماع

(الباب الاول) من الابواب الثلثة تذكر ما ذكر فى الباب الاول للثلاثى
(افعل يفعل افعالا) عملا لجنس ما يوزن به من الصيغ وانما قدمه على باب
لتفعيل لكون زيادته فى الاول (فان قلت لم ذكر المصدر هنا ولم يكتف
بالماضى والمضارع كما اكتفى بهما فى الثلاثى (قلنا تسمية الابواب فى الثلاثى
بفعله لكون مصدره غير مبنى على القياس وهنا بمصادره لكونها قياسية
لانهم ذكروا فى مصادر غير الثلاثى قاعدة كلية وهى ان كل فعل زيد
فى اول ماضيه همزة يزاد قبل آخر مصدره الف كاكرم اكراما وانكسر انكسارا
واستخرج استخراجا وكل فعل زيد فى اول ماضيه تاء بضم فى صدره
ما قبل الآخر كتكسر تكسرا وتباعد تباعدا وتدحرج تدحرجا وفى الرباعى
المجرد وملحقاته يزاد فى المصدر تاء فى آخر ماضيه كدحرج دحرجة وحوقل
حوقلة وفى فاعل مفاعلة وهذا هو القياس المطرد وقد يجئ فى بعضها على
غير القياس ايضا على ما سنبين كلا منها فى بابه ان شاء الله (فان قلت لم كسرت
الهمزة فى المصدر مع انها مفتوحة فى فعله (قلنا فرقا بينه وبين جمع
القلة كالاد بار بكسر الهمزة والادبار بفتحها وانما لم يجعل الامر بالعكس
لان الجمع اثقل من المفرد فالخفة فيه اولى من الخفة فى المفرد ويجئ
مصدر هذا الباب على خلاف القياس على اذى واذاء واذية مصدر آذى
بمد الهمزة والقياس ايذاء وعلى فعال بفتح الفاء نحو انبت الله نباتا عند
غير سيبويه فانه يقدر عاملا له من بابه اى انبته الله ونبت نباتا فتأمل وعلى
مفعل بضم الميم وسكون الفاء وفتح العين نحو قوله تعالى وادخلنى مدخل
صدق (موزينه اكرم يكرم اكراما) واصل يكرم يؤكرم حذفت الهمزة لدفع
الاستكراه الناشى من اجتماع الهمزتين فى المتكلم وحده وحذفوا فى غيره
اطرادا للباب وان لم يوجد لاجتماع المستلزم للاستكراه (فان قلت لم
لم تحذف الهمزة فى قول الشاعر * فانه اهل لان يؤكرما (قلنا هذا شاذ
لاستعمال الاصل المرفوض لضرورة الشعر على ما فى الشافية وشروحها
(وعلامته ان يكون ماضيه) المفرد المذكر الغائب مبنيا (على اربعة

احرف) اذا صله كرم ثم صار اكرم (بزيادة الهمزة فى اوله) اعلم ان هذه
الهمزة همزة قطع لكونها كلمة برأسها زائدة لمعان على ما سنبينه ان شاء الله
وما عداها من الهمزة التى كانت فى اوائل ابواب الخماسى والسداسى
همزة وصل زائدة للتوسل الى النطق بالساكن وهمزة المصدر والامر
كهمزة الماضى فاكان همزته فى الماضى قطع ففيهما ايضا قطع كما فى هذا
الباب وان وصلا فيه فوصل فيهما ايضا (وبناؤه للتعدية) اى لتعدية
ما كان ثلاثيا مجردا بزيادة مفعول عليه بتضمين معنى الجعل والتصيير بسبب
الهمزة فيصير الفاعل للفعل الثلاثى مفعولا مثلا اذا قلت جلس زيد
فهو لازم واذا قلت اجلسته يصير متعديا بسببها هذا اذا كان الفعل الثلاثى
لازما وان كان متعديا فيه الى واحد يصير متعديا الى اثنين بسببها كقرأ
زيد القرآن (فاذا قلت اقرأته القرآن يصير متعديا الى اثنين وان كان متعديا
الى اثنين فيه يصير متعديا الى ثلثة كاعلم وارى (فان قلت ان اكب واعرض
صار الازمين بعد النقل الى افعل لان كبه بمعنى القاه على وجه وعرضه
بمعنى اظهره متعديان فكيف يكون الهمزة سببا لمعنى التعدية بل الامر
على العكس على ما قاله التفتازانى ودده خليفة والفاضل الكفوى (قلنا
هذا القول منهم مبنى على صحة جعل اكب مطاوع كبه وهو ليس بصحيح
اذ لاشئ من بناء افعل مطاوعا بالكسر ولا يتقن نحو هذا الاحلة كتاب
سيبويه وانما كان اكب من باب انقض (٧ والام اى الهمزة فيه للصيرورة
او الدخول ومعناه صار ذا كب اودخل فى الكب وكذا اقشع يقال اقشع
السحاب اى صار ذ قشع وتفرق ومطاوع كب وقشع انكب وانقشع يقال
كبه فانكب وقشعت الريح السحاب فانقشع السحاب وتفرق على ما قاله
صاحب الكشاف والبيضاوى فى تفسير قوله تعالى افمن يمشى مكبا على
وجهه والتعويل على هذا القول لا على الاول (وقد يكون لازما شاذا) البناء
(المتعدى نحو اكرم زيد عمرا) فان قولك كرم عمرو لازم فلما قلت اكرم
صار متعديا بتضمين معنى الجعل والتصيير فالهمزة كانت سببا لحدوث هذا

(٧ من النقض بمعنى الهلاك
يا لام من اللوم يقال الام
زيدا اذا فعل ما يلام عليه
كانه صار ذا ملامة منه)

المعنى فى الفعل فحينئذ يصير فاعل كرم مفعولا لاكرم (ومثال اللازم نحو اصبح الرجل) اى دخل فى الصباح وفى استعمال كلمة قد اشارة الى ان البناء اللازم اقل من البناء المتعدى على ماستقف عليه ان شاء الله تعالى واعلم ان هذا البناء يجئ لمعان اخر للتعريض للامر وهو ان يعرض فاعل افعل مفعوله لاصل الفعل اى لمصدر ثلاثيه وهو البيع فى نحو اباع الجارية اى عرضها للبيع والبناء بهذا المعنى متعد لفظا ومعنى (وللصيرورة اى لصيرورة فاعله صاحب شئ وذلك الشئ اما اصل الفعل نحو اغد البعير اى صار ذا غدة اى طاعون واما صاحب اصل الفعل نحو اجرب الرجل اى صار ذا ابل ذات جرب فعلم منه ان الصيرورة قسمان ومنها قولهم ابن لرجل اى صار ذا ابن كثير (وللدخول فى الشئ نحو اصبح الرجل اى دخل فى الصباح هذا معناه المطابق المقصود المبحوث عنه فى هذا الفن ويلزمه معنى الصيرورة اى صار ذا صباح تأمل فالبناء على هذين المعنيين لازم لفظا ومتعد معنى (وللحينونة ومعناها ان يجئ وقت يستحق فاعل افعل ان يوقع عليه اصل الفعل نحو احصد الزرع اى حان وقرب وقت حصاده وهو بهذا المعنى لازم وجعل بعضهم احصد الزرع للصيرورة ايضا ولا يخفى ان الصيرورة تقتضى حصول الفعل كما فى اغد البعير وفى احصد الزرع لم يحصل بل قرب (وللوجدان اى لوجود الشئ على صفة ومعناه ان الفاعل وجد المفعول موصوفا بصفة مشتقة من اصل ذلك الفعل وتلك الصفة فى معنى اسم الفاعل ان كان اصل الفعل لازما نحو ابخلته اى وجدته بخيلا او فى معنى اسم المفعول ان كان اصل الفعل متعديا نحو احمدته اى وجدته محمودا فالبناء على كلا التقديرين متعد (وللازالة اى لسلب الفاعل اصل الفعل عن المفعول نحو اشكيته اى ازلت عنه شكواه وهو متعد ايضا وللزيادة فى المعنى نحو شغلته واشغلته وللتمكين نحو اقبرته اى جعلت له قبرا بمعنى اعطيت له مكانا يقبر فيه (وللتمكن نحو احفرت البئر اى مكنت من حفره (وللحمل نحو اكذبته اى حملته على الكذب (وللدعاء نحو شفيته اى دعوت له

بالشفاء وقد يكون بمعنى فعل اى بنسبة اصل الفعل الى الفاعل نحو قلت البيع واقلته بمعنى فسخته فهذه الابنية الستة اعنى من الازالة الى هنا كلها متعدية ايضا ولذا قال المصنف وبناؤه للتعدية غالبا (الباب الثانى) من الابواب الثلثة (فعل يفعل) بتكرير العين (تفعيلا) قد مه لكون الزائد فيه من جنس بعض حروف الاصل وقد عرفت فيما سبق ان المجموع محمول على الباب الثانى لكونه علما لجنس مايوزن به على مامر غير مرة ويجئ مصدر هذا الباب على فعال بكسر الفاء وتشديد العين نحو كذب كذابا وفسر فسارا كما فى قوله تعالى وكذبوا بآياتنا كذابا قال فى المختار وقوله تعالى كذابا احد مصادر فعل بالتشديد ويجئ ايضا على التفعيل كالتكليم وعلى التفعلة كالتوصية والتبصرة والتذكرة وعلى المفعل كقوله تعالى ومزقناهم كل ممزق اى كل تمزيق انتهى ويجئ على تفعال بفتح التاء وسكون الفاء نحو تذكار وتكرار وتوكاف وهو القياس وعلى تفعال بكسر التاء نحو تبيان وتلقاء بكسر التاء فيهما ولا ثالث لهما على ماقاله صاحب الكشاف فيه وعلى فعال بكسر الفاء وتخفيف العين نحو كذاب على مافى الشافية قيل الكذاب بالتشديد قياس اهل اليمن وقياس اللغة المشهورة التكذيب ويدل عليه كلام صاحب المراح فتأمل

(موزونه فرح يفرح تفريحا) وفراحا وتفرحة (وعلامته ان يكون ماضيه على اربعة احرف بزيادة حرف واحد من جنس عين فعله) فاذا كان الزيادة من جنس عينه فعلم ان اصل تفريحا تفررحا بسكون الراء الثانية وكذا الحال فى تكريما وتخريجا ونحوهما ابدلت الراء الثانية ياء لثقل المتجانسين كما قالوا فى تحواميت وتقضى البازى والاصل امليت وتقضض وقد يبدل الحرف الصحيح الى الياء من غير تكرار تخفيفا كما يقال اليوم الثانى اصله الثالث قال الشاعر * قد مر يومان وهذا الى * وانت بالهجران لا تبالى * على مافى بعض شروح الرنجانى واختلف فى ان الزائد هى الحرف الثانية ام الاولى فقيل الاولى لان الحكم بزيادة الساكن اولى من المتحرك عند الخليل

وقيل الثانية لان الزيادة بالآخر اولى والوجهان جائزان عند سيبويه
لتعارض الدليلين واختار المصنف هنا مذهب الخليل فقال (بين الفاء
والعين) لظهوره وسهولته من غير ان يتكلف لاسكان الحرف المتحرك
وتحريك الحرف الزائد الساكن بخلاف قول الاكثرين فانه يقتضى هذا
التكلف (وبنؤه للتكثير) غالبا الظاهر ان اللام فى التكثير عوض عن
المضاف اليه اى لتكثير فاعله اصل الفعل اما بالنسبة الى نفس الفعل اوالى
الفاعل اوالى المفعول ولذا قال المصنف (وهو) اى التكثير (قد يكون
فى الفعل نحو طوف زيد الكعبة) ونحو جول زيد اى كثر الطواف
والجولان (وقد يكون فى الفاعل نحو موت الابل) بكسر الباء وسكونها
جمع لاواحد لها من لفظها وهى مؤنثة للجمعية على مافى المختار اورد
لفاعل جعلان التكثير فيه بالنسبة الى الفاعل وفى المفرد لايتصور التكثير
بل يجب ان يكون محل التكثير جمعا ومن ثمة لا يقال موتت الشاة لشاة
واحدة بل موتت الشاء بغيرتاء لانه اسم جنس يشمل القليل والكثير كالجمع
(وقد يكون فى الفعل نحو غلق زيد الابواب) و بما عرفت من ان محل
التكثير يجب ان يكون جعاظهر ايراد المفعول جعلان التكثير فيه بالنسبة
الى المفعول فلايقال غلق زيد الباب بل يقال غلق زيد الابواب كما فى قوله
تعالى وغلقت الابواب (فان قلت ان قولك قطعت الثياب جاز
ان يكون المفعول فيه واحدا مع انه محل التكثير (قلنا جوازه فيه لجواز
ان يقطع الثوب الواحد مرات كثيرة فان فيه معنى الجمعية تقديرا كما فى سراويل
وكان كل قطعة منه فرد على مافى ايضاح المفصل وانما قيدنا التكثير
بقولنا غالبا لان هذا البناء قد يجئ لمعان غير التكثير لنسبة المفعول الى
اصل الفعل نحو فسقته بمعنى نسبته الى الفسق لابمعنى صيرته فاسقا كما توهم
وللتعدية نحو فرحته وللسلب نحو فزعته اى ازلت فزعه (وللاعتقاد
نحو وحدت الله وقدسته اى اعتقدت انه واحد وطاهر عن كل نقص
ولقبول الشئ كقوله عليه السلام القرأن شافع مشفع بفتح الفاء اى مقبول

الشفاعة ومنه قولهم فى دعاء جنازة الصبى واجعله لنا شافعا مشفعا
(والحضور فى شئ مثل جمع ووسم اى حضر الجمعة والموسم (ولنسبة اصل
الفعل الى فاعله من غير زيادة نحو زلته وزيلته فانهما بمعنى فرقته الا ان
فى الثانى مبالغة لان زيادة البناء تدل على زيادة المعنى ولاختصار الحكاية
كقولهم هلل وكبر وسبح وحمد ومجد وصلى ولبى والمعنى قال لااله الاالله
والله اكبر وسبحان الله والحمدلله وقرأ ما يدل على تمجيد الله وتعظيمه وقال
اللهم صل على محمد الخ ولبيك اللهم لبيك ومما ينبغى ان يعلم انه قد يوجد
بين الافعال والتفعيل تمام التقابل مثل الافراط الذى هو غاية التجاوز
عن الحد والتفريط الذى هو غاية التقصير والتضييع فكانه فات لعل الاول
من فرط بمعنى سبق والثانى من فرط بمعنى قصر كذا فهم من المختار ولهذا
لبناء معان اخر مبين فى المطولات (الباب الثالث فاعل يفاعل مفاعلة
وفعالا وفيعالا) وفعالا (موزونه قاتل يقاتل مقاتلة وقتالا وقيتالا) وقتالا
بكسر الفاء وتشديد العين مثل ماريته مراء لكنه شاذ فى المفاعلة على ماقاله
المحققون قال فى الشافية ومراء فيه شاذ انتهى ولذا لم يحمل المفسرون
كذابا بالتشديد فى سورة النبأ على معنى المكاذبة قال الفاضل العصام
فى حاشية انوار التنزيل ولم يحمل المشدد على معنى المكاذبة لانه شاذ
فى المفاعلة نحو مرا بالتشديد هذا كلامه وفى المراح قاتل يجئ مصدره
على قتالا يعنى بالتخفيف وقيتالا والقياس مقاتلة فعلم مما نقلنا ان فعالا
وفيعالا مخالفان للقياس دون الاستعمال وفعالا بالتشديد كمراء مخالف
لهما فان قلت ذهب بعضهم الى ان الاصل بعد المفاعلة فيعالا دون فعالا
بدليل ان حروف الفعل ثابتة فيه بتمامها الا ان الالف قلبت ياء لانكسار
ماقبلها وهو مذهب سيبويه حيث قال الاصل فى قتالا قيتالا حذفوا الياء
التى جاء بها اهل فلم قدم المصنف فعالا على فيعالا مع ان المناسب العكس
(قلنا ان فعالا اكثر استعمالا من فيعالا كما يقال خالف خلافا اى مخالفة
وانه اصل من فيعالا عند بعضهم لان حروف الفعل ثابتة فى فعالا بلا زيادة

لكن الالف الزائدة قلبت مكانها وفيعالا فرعه لان الياء حاصلة باشباع
كسرة الفاء وهو المختار عند الزمخشري ولان فيعالا مبني على لغة اهل
اليمن دون غيرهم ولهذا قدمه على فيعالا تأمل (فان قلت لم زيد الميم
والتاء في مصدر هذا الباب والتاء في مصدر باب التفعيل مع انهما لم تكن
في ماضيهما (قلنا مصدر غير الثلاثي مشتق من الماضي باتفاق البصريين
والكوفيين على ماجزم به بعض شراح المقصود فاذا كان كذلك فالمشتق
من الشيء بالاشتقاق الصغير يشتق اما بزيادة الحركة او الحرف فمصدر
هذا الباب اشتق من ماضيه بزيادة الميم في الاول لتقارب الميم والفاء مخرجا
وبزيادة التاء في الاخر لكون زيادة التاء في اكثر سائر المصادر كعدة
واستقامة واستخراجة وغيرها تأمل واما التفعيل فزيد التاء في اوله دفعا
للالتباس بمثل فعيلة وقس عليهما نظائرهما وهذا القدر يكفي لاسنيناس
المتعلمين والا فالحق في الجواب ان امثال هذه المصادر سماعية وزنا فلا
يقتضي التعليل بل لايمكن لان واضع اللغات هو الله تعالى على القول
المختار واراده مرجحة على ماسبق فان قلت فلم قالوا مصدر غير الثلاثي
قياسي (قلنا كونه قياسيا مجئ كل واحد منه من بابه على وزن مخصوص
دائما اي على سنن واحد بخلاف مصدر الثلاثي فانه لا يجئ على سنن
واحد على مابيناه في بابه (وعلامته ان يكون ماضيه) المفرد المذكر
الغائب اذ البواقي زائدة (على اربعة احرف) حال كون ذلك الماضي
ملتبسا (بزيادة الالف بين الفاء والعين) اذما بين العين واللام محل زيادة
الف المصدر وما بعد اللام محل زيادة الف التثنية والالف لسكونها
لا تزيد في الاول ولذا خص الزيادة بما بين الفاء والعين (وبناؤه للمشاركة
بين الاثنين) اي يكون بناء هذا الباب لنسبة اصل فاعل وهو مصدر فعله
الثلاثي الى احد الامرين متعلقا بالاخر صريحا بان يكون الامر الاول وهو زيد
في قولنا قاتل زيد عمرا مرفوعا والامر الثاني وهو عمرو منصوبا ولنسبة اصل
الفعل الى عمرو وهو الامر الثاني متعلقا بزيد وهو الامر الاول تعلقا ضمنيا ويلزم

من ذلك مشاركتهما في اصل الفعل (فان قلت ماقلته يقتضي ان لايكون
المشاركة معنى حقيقيا لهذا الباب بل معنى لازماله مع ان قولهم وبناؤه
للمشاركة يقتضي ان يكون معنى حقيقيا له (قلنا قولهم ان باب المفاعلة
والتفاعل للمشاركة والتشارك تفسير باللازم والتحقيق ان معنى قولهم
قاتل زيد عمرا ثبوت القتل لزيد متعلقا بعمرو صريحا وعكسه ضمنا ويلزم
من ذلك مشاركة احدهما للآخر لزوما في الجملة على ماحققه سيد المحققين
في حاشية المطول ثم ان المعنى الموضوع له اذا اقتضى المشاركة يكون
غير المتعدى من الثلاثي متعديا اذا نقل الى هذا الباب نحو كارمته وشاعرته
فانهما متعديان مع ان ثلاثيهما لازمان ويكون المتعدى الى مفعول واحد
متعديا الى مفعولين احدهما الاصل الفعل والثاني ماقتضاه معنى المشاكة
نحو جاذبته الثوب فان مفعول جذب وهو الثوب لما لم يصلح ان يكون
مشاركا للفاعل في المجازية احتيج الى مفعول آخر وهو الضمير ويلزم منه
مشاركة احد الشخصين الآخر في جذب الثوب بخلاف شاتمته فانه لما
كان المفعول في قولهم شتمت زيدا صالحا لان يكون مشاركا للفاعل اقتصر
على ذلك المفعول ولايحتاج الى مفعول آخر فاذا قلنا شاتمت زيدا يكون
معناه ثبوت الشتم لاحدهما متعلقا بالآخر صريحا وعكسه ضمنا ويلزم
من ذلك مشاركة احدهما للآخر وحاصل كلام المصنف وبناؤه كائن
لمعنى يستلزم المشاركة بين الشخصين او الاشخاصين على مانقل عن الائمة
(غالبا) اي كونا غالبا او حال كونه غالبا وفيه تنبيه على ان لزوم المشاركة
بين الاثنين للمعنى الموضوع له لباب فاعل ليس بكلي بل اكثري وغالبي
هذا بحقيق المقال ولاتلتفت الى قيل وقال (وقد يكون) اي البناء المذكور
(للواحد) اي لثبوت اصل الفعل الى الفاعل فقط بلا اقتضاء مشاركة
امر آخر في تلك النسبة وهذا مطرد في الافعال المنسوبة الى الله تعالى
ويجئ بناء هذا الباب لمعنى آخر كثر استعماله ايضا وهو ان يكون من احد
الطرفين صدور اصل الفعل ومن الآخر ما يقابله مثل بايع زيد عمرا فان

الصادر من احدهما اصل الفعل وهو البيع ومن الطرف الاخر مايقابله
وهو الشراء حتى قال بعضهم ان باب المفاعلة حقيقة فى القدر المشترك
بين هذا القسم وبين القسم المشهور يعنى المشاركة على مافى بعض
حواشى الكشاف ويجئ بمعنى فعل بالتشديد نحو نا عمت بمعنى نعمت
وضاعفته كما فى قوله تعالى والله يضاعف لمن يشاء بمعنى يضعف اى
يكثر اضعافه وبمعنى افعل نحو عافاك الله بمعنى اعفاك كذا فى المختار يعنى
يتعدى الى مفعول عنه بدون عن وهو مراد هم من كونه للتعدية بخلاف
عفى فانه وان كان متعديا ايضا الا انه يتعدى الى الذنب المعفو يقال عفى
عنه ذنبه ولايتعدى الى المعفو عنه الا بعن كقوله تعالى عفى الله عنك كذا
حققه بعض المحققين وبمعنى فعل نحو دافع بمعنى دفع وسافر بمعنى سفر
لكن يكون فى الاول مبالغة كزيادة المشقة لزيادة لفظه وكقول النبى
عليه السلام من جاوز الاربعين ولم يغلب خيره على شره فليتجهز الى
النار اى جاز الاربعين وبمعنى تفاعل نحو سارع بمعنى تسارع وللاغناء
عن اصل الفعل نحو بارك الله هذا الامر اى جعل الله ذلك الامر مباركا
فى حقك (مثال المشاركة) قدعرفت ماهو المراد منها (نحو قاتل زيد عمرا)
فان القتل نسب باعتبار القيام الى زيد وباعتبار الوقوع الى عمرو صريحا
وبالعكس ضمنا ويلزم من ذلك مشاركتهما فيه على ماسبق تحقيقه
(ومثال الواحد) اى مثال كونه لنسبة اصل الفعل الى الفاعل فقط
بلا اقتضاء مشاركة امر آخر فى تلك النسبة (نحو قاتلهم الله) فان القتل
فيه نسب الى الله تعالى بالفاعلية والى المقتولين بالمفعولية ولاينعكس ضمنا
لاقتضاء مقتولية من هو حى لايموت ابدا تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا وجعل
هذا المعنى منسيا على كون فاعل بمعنى الثلاثى ليس بصحيح لان كونه بمعنى
الثلاثى مجاز بخلاف هذا المعنى فانه مبنى على انه لنسبة اصل الفعل الى الفاعل
فقط حقيقة بلا اقتضاء مشاركة فثبت التغاير بينهما على مافى بعض
شروح الشافية وغيره فليتأمل ولما فرغ من الرباعى المزيد فيه على

الثلاثى اراد ان يشرع فى الخماسى المزيد فيه عليه فقال (النوع
الثانى) من الانواع الثلثة اى الطائفة المخصوصة من الالفاظ المخصوصة
الدالة على الكلمات المتنوعة الواقعة فى المرتبة الثانية المعبر عنها
بالنوع الثانى (هو ما) اى فعل (زيد فيه حرفان على الثلاثى) المجرد
وانما قال زيد فيه حرفان ولم يقل زاد حرفان لان المبحوث عنها نفس
الكلمة المشتملة على الزائد لا الحروف الزائدة على الثلاثى (وهو) اى
النوع الثانى (خمسة ابواب) بحسب الاستقراء (الباب الاول) منها
باب الانفعال وزنه (انفعل ينفعل انفعالا) بكسر الفاء وزيادة الالف
قبل الحرف الاخير لانك قدعرفت ان كل فعل زيد فى اول ماضيه همزة
يزاد قبل اخر مصدره الف (موزونه انكسر ينكسر انكسارا) وانما قدد
الابواب التى فى اوائلها همزة على مافى اولها تاء تبعا للامام الاعظم
ولمشابهتها للافعال الرباعية التى سبقت حين سقطت الهمزة لان
الهمزة التى فى اوائلها همزة وصل تسقط عند الوصل والاثبات عند
لحن يجب الاحتراز عنه قال على القارى فى شرحه لمقدمة ابن الجزرى
ثم ان همزة الوصل توجد فى الاسماء والافعال والحروف ومن شانها ان
لاتكون فى مضارع مطلقا ولافى ماض ثلاثى اورباعى كاكل واكرم بل
فى الخماسى كانطلق والسداسى كاستخرج انتهى واقول اما التى
فى الاسماء فقد ذكر الجار بردى انها على ضربين سماعى وقياسى اما
السماعى ففى احد عشر اسما وهى ابن وابنت وايم واسم واست
واثنان واثنتان وامرأ وامرأة وايمن الله وايم الله واما القياسى ففى كل
مصدر بعد الف فعله الماضى اربعة احرف فصاعدا نحو افعل واستفعل
فعلم ان همز باب افعل للقطع نحو اكرم اكراما كما سبق وكذلك همز الثلاثى
نحو اخذ (فان قلت ينتقض هذه القاعدة باهراق واسطاع بفتح الهمزة
فان همزيهما وهمزى مصدريهما للقطع مع ان بعد الفيهما اربعة احرف
(قلت اصلهما اراق واطاع زيدت الهاء والسين للمبالغة واما اسطاع

الهمز والهمزة كلاهما مستعملان فلا يرد على عبارة الشرح تدبر منه

بكسر الهمزة فهمزه للوصل لان اصله استطاع فحذف تاؤه وهو فى قوله
تعالى فما اسطاعوا ان يظهروه فلو ابتدئ ذلك ابتدئ بكسر الهمزة
واما همزة الوصل التى فى الافعال فالهمزات التى فى افعال المصادر المذكورة
ماضيا او امرا كانقطع وانقطع والهمزة التى فى امر الثلاثى انتهى كلام
الجار بردى ملخصا قال المرعشى رحمه الله تعالى وقد لا يوجد همز الوصل
فى باب الكلمة بل يزاد بعد الاعلال كهمز اطير واطهر وازين الثلثة
بتشديدين واثاقل وادارو بالجملة ان كل همز زيدت فى اول الكلمة بعد الاعلال
لم يمكن الابتداء فهى همز وصل وليس من هذا القبيل اذكر فى يوسف
لانه من باب افتعل سواء قرأ بالدال المهملة او المعجمة واما همز الوصل
فى الحروف فالهمزة الداخلة على لام التعريف وهمه ومن لام التعريف
اللام فى الذى والتى واللاتى واخواتها من الموصولات على ماقاله
الفاضل العصام قال على القارى وحكم همز الوصل فى الماضى المعروف
الكسر لاغير وفى الماضى المجهول الضم لاغير وهمزة الوصل التى
فى الاسماء كلها مكسورة الاهمزة ايمن وايم فانهما مفتوحتان واما امر
الحاضر فان كان الحرف الثالث منه مضموما ضما اصليا فهمزه مضمومة
نحو انظر وان كان مكسورا اومفتوحا فهمزه مكسورة نحو اضرب واعلم
واستخرج وانما قلنا ضما اصليا لانه اذا كان عارضا كما فى امشوا فهمزه
مكسورة انتهى واما همز الوصل التى فى الحروف فكلها مفتوحة
ثم اعلم ان ما عدا ماذكرانها همز وصل فهى همز قطع ومما ينبغى ان يعلم
ان همز الوصل تسقط فى الدرج الا همز الله ولم يقع فى القرآن وكذا همز
الوصل الواقع بين همز الاستفهام ولام التعريف وهى فى ستة كلمات
فى القرآن وهى آلذكرين فى الموضعين من الانعام وآلان فى الموضعين
فى يونس وآلله اذن لكم فى يونس وآلله خير فى النمل فان همز الوصل
فى هذه الكلمات وقعت فى الدرج بسبب همز الاستفهام التى قبلها
لكنها لاتسقط بل تبدل الفا لئلا يلتبس همز الاستفهام بهمز الوصل

لان همز الوصل مفتوحة فى هذه الكلمات كهمز الاستفهام فيمد ذلك
الالف مدا زائدا على المد الطبيعى لاجل الساكن الذى بعدها واعلم
ان فى هذه المواضع الستة وجهين الابدال والتسهيل لكل القراء سوى
نافع فى الآلان فى الموضعين من يونس فانه ينقل فيهما حركة همزتين الى لام
التعريف ومن اراد الختم يجب ان يقرأ كلا الوجهين معا واكثر الناس
عنه غافلون (وعلامته ان يكون ماضيه على خمسة احرف) لانه
اذا زيد الحرفان على الحروف الثلثة الاصلية يكون المجموع خمسة
احرف (بزيادة الهمزة والنون فى اوله) اى فى محل يكون قريبا من اوله
وقد عرفت وجهه ولكون جميع زيادة هذا الباب فى الاول قدم على سائر
الابواب (وبناؤه للمطاوعة) اى للدلالة على التأثر وقبول الاثر يعنى
وبناؤه كائن لان يكون مطاوعا بكسر الواو وهو عبارة عما لم يمنع عن قبول
الاثر على ماقاله عبد القاهر والمطاوعة فى اللغة الموافقة مطلقا وهو
ليس بمراد هنا بل المراد معناها الاصطلاحى ولذا قال المصنف (ومعنى
المطاوعة حصول اثر الشئ) اعلم ان الشئ عند اهل السنة هو الموجود
الخارجى سواء كان واجبا او ممكنا وفى اللغة وعند الحكماء مايصح
ان يعلم ويخبر عنه وهو يعم الموجود والمعدوم والممتنع والممكن والمراد
هنا المعنى الثانى فاندفع مايقال ان الشئ ههنا عبارة عن الفعل المتعدى
اللغوى الذى هو المعنى المصدرى مع ان الشئ يرادف الوجود فكيف
يصح ان يجعل الشئ عبارة عن المعنى المصدرى الذى هو من قبيل
الحال عند محققيهم وهى ليست بموجودة ولا معدومة هذا ويجوز ان يراد
المعنى الاول ويدفع الايراد المذكور بان الحال وان لم يكن لها تحقق
باعتبار نفسها لكن لها تحقق بتبعية تحقق الغير اذ الحال واسطة
بين الموجود والمعدوم باعتبار ان الموجود هو مايتحقق باعتبار نفسه
والمعدوم هو مالايتحقق فى الخارج والحال مايتحقق باعتبار غيره اى يكون
تحققه تابعا لتحقق غيره فهى بهذا الاعتبار يطلق عليه الشئ وبهذا

الحال قد يذكر وقد يؤنث
منه

يندفع مايقال ان قولهم ان الحال لبست بموجودة ولامعدومة يستلزم
ارتفاع النقيضين (عن تعلق الفعل المتعدى) اى الايقاع والايجاد
والتأثير كالكسر فى المثال المذكور فى المتن وكلمة عن متعلقة بالحصول
(فان قلت الاولى ان يقال عن تعلقه بالضمير الراجع الى الشئ فانه عبارة
عن الفعل المتعدى والمقام مقام الضمير لسبق مرجعه قلنا انما ظهر
فى مقام الضمير لئلا يتوهم رجوعه الى الاثر (بمفعوله) الذى هو الزجاج
فى مثال المتن والضمير المجرور راجع الى الفعل المتعدى (فان قلت الاثر
الحاصل للفاعل فى الحقيقة فلم جعل المصنف للفعل المتعدى حيث اضاف
الاثر الى الشئ الذى هو عبارة عن الفعل المتعدى قلنا نعم الامر كما قلت
لكن المصنف بنى كلامه على الاستعمال الشايع لان الشايع فيما بينهم ان
المؤثر الفعل المتعدى مجازا تسميته للشئ اعنى الفعل المتعدى باسم متعلقه
بالكسر اعنى الفاعل قال الشريف الجرجانى فى شرح الزنجانى اطلاق
المطاوع بالفتح على الفاعل وان كانت حقيقة لكن الشايع فيما بينهم
اطلاقه على الفعل المتعدى مجازا تسمية للشئ باسم متعلقه وكذلك
الحال فى جانب المطاوع بالكسر والحاصل ان الكسر فى المثال مطاوع
بالفتح مجازى والفاعل اعنى المتكلم فيه مطاوع حقيقى بالفتح والانكسار
مطاوع مجازى بالكسر والمفعول اعنى الزجاج فيه مطاوع حقيقى
بالكسر والشايع فى الاستعمال المجازيان دون الحقيقيين ولذا جعل المصنف
الاثر المتعدى دون الفاعل (فان قلت ما الفرق بين الكسر والانكسار
مع انهما مصدران قلنا الكسر هو المصدر الاصلى بمعنى الايقاع
والتأثير والانكسار هو التأثر وقبول الاثر وهو معنى المطاوعة اى معنى
الكون مطاوعا بالكسر وقد عرفت ان الكسر مطاوع بالفتح ثم ان المعانى
المصدرية على تحقيق بعض المحققين امور خمسة الاول معنى المصدر
الاصلى كالكسر والثانى معنى المصدر المبنى للفاعل كالكون كاسرا
والثالث معنى المصدر المبنى للمفعول كالكون مكسورا والرابع معنى الحاصل

بالمصدر

بالمصدر المبنى للفاعل كالكاسرية والخامس معنى الحاصل بالمصدر
المبنى للمفعول كالمكسورية فاستعمال المصدر فى الثلثة الاول حقيقة
وفى الاخيرين مجاز وانكر الفاضل حسن جلبى الثانى والثالث واليه يميل
كلام الفاضل الجامى حيث قال فى شرح قول ابن الحاجب فالرفع علم
لفاعلية اى علامة كون الشئ فاعلا وفى قوله علم المفعولية اى علامة
كون الشئ مفعولا والادلة من الطرفين وتحقيق الفرق وبيانه لايسعها المقام
ذكرها يقتضى تطويل الكلام ولايتحمله مخاطب هذا المرام (نحو كسرت
الزجاج فانكسر ذلك الزجاج) ومقصودنا من هذا المثال لفظ انكسر
لانه من هذا الباب ومراده منه بيان كون هذا البناء للمطاوعة اى لان يكون
مطاوعا بالكسر على ماقدمناه وقوله (فان انكسار الزجاج الخ) لتطبيق
المثال للممثل له ولذا ذكر الانكسار الذى هو من هذا الباب فالانكسار (اثر)
مرتب على الكسر الذى هو المطاوع فى عرفهم كما سبق تحقيقه وذلك
الاثر ان حصل فى الفاعل يسمى حاصلا بالمصدر المبنى للفاعل وان حصل
فى المفعول يسمى حاصلا بالمصدر المبنى للمفعول والانكسار هو الثانى
ولذا وصف الاثر الذى هو الانكسار هنا بقوله (حصل) اى ذلك
الاثر المعبر عنه بالمكسورية فى الزجاج (عن تعلق الكسر الذى هو الفعل
المتعدى) بمفعوله الذى هو الزجاج وذلك الحصول هو المطاوعة
وقد يعبر عنها بالتأثر وقبول الاثر الذى هو من مقولة الانفعال وهى
عبارة عن كون الشئ متأثرا مادام متأثرا كالمنقطع مادام منقطعا فان
الانقطاع اثر حصل فى الشجر عن تعلق القطع الذى هو الفعل المتعدى
ولذا قلت قطعت الشجر فانقطع ذلك الشجر واعلم ان هذا الباب
لاينقطع عن المطاوعة واللزوم اعنى انه لايجئ غير مطاوع بالكسر
ومتعديا ولا وهذا مختص بهذا الباب بخلاف سائر الابواب الذى يكون
بناؤه للمطاوعة فانه يجوز ان يكون متعديا فالمطاوعة لايستلزم اللزوم
بل اللزوم من خصائص هذا الباب وبهذا ظهر الخلل فى قول الفاضل

قوله ومتعديا عطف على لفظ غير اعنى المضاف

الكفوى حيث قال واعلم ان هذا الباب لاينقطع عن المطاوعة ولذا لايكون الا لازما انتهى وهكذا زعم صاحب روح الشروح فتأمل ٩ وتحقيق هذا المقام يقتضى ان يبين النسب ٤ الخمس بين الامور الاربعة اما النسبة بين المطاوع بالكسر واللازم فهي عموم وخصوص من وجه وهو المراد بقولهم كان بينهما تباين جزئى لاجتماعهما فى مثل قولنا كسرت الزجاج فانكسر ذلك الزجاج و يفترق اللازم فى قولنا جلس زيد و يفترق المطاوع فى قولنا علمته الفقه فتعلمه و اما النسبة بين المطاوع ايضا و بين المتعدى فكذلك عموم من وجه لاجتماعهما فى علمته الفقه فتعلمه ويوجد المطاوع بالكسر بدون المتعدى فى مثال المتن ويوجد المتعدى بدونه فى ضرب زيد عمرا مثلا و اما النسبة بين المطاوع بالكسر ايضا و بين المطاوع بالفتح فعموم مطلق لانه كلما تحقق المطاوع بالفتح تحقق المطاوع كمثال المتن وقد يتحقق المطاوع بالكسر ولا يتحقق المطاوع كما فى انكسر الاناء من غير ملاحظة الكاسر والكسر فالمفتوح اخص والمكسور اعم واما النسبة بين المتعدى والمطاوع بالفتح فعموم مطلق ايضا لاجتماعهما فى مطاوع كل باب يكون بناؤه للمطاوعة كما فى كسرت الزجاج لان المطاوع بالفتح يكون متعديا دائما ويوجد المتعدى بدونه فى كل باب يكون بناؤه للتعدية لا للمطاوعة كضرب زيد عمرا واما النسبة بين المطاوع بالفتح و بين اللازم فتباين كلى لان المطاوع لايكون لازما اصلا كما عرفته آنفا فقد علمت مما بيناه لك ان المطاوع بالكسر يكون انقص مفعولا واحدا من المطاوع فاذا تعدى المطاوع بالفتح الى مفعول واحد يكون ذلك المفعول فاعلا فى المطاوع كما فى المثال المشهور واذا تعدى الى مفعولين يكون احدهما فاعلا فى المطاوع والثانى مفعولا و بالجملة لايلزم ان يكون المطاوع بالكسر لازما بل قد يكون لازما وقد يكون متعديا كما عرفته اذا عرفت هذا فاعلم ان كل باب يكون بناؤه للمطاوعة يختص بالعلاج والتأثير اى بالافعال التى يكون فيها علاج وتأثير اى

و وجه التأمل انه يجوز ان يكون مرادهم بقولهم ينقطع عن المطاوعة اعتبرة فى هذا الباب بحمل لام على العهد الخارجى

فان قلت النسب بين الاربع ترتقى الى ستة فلم قال خمسة قلنا النسبة السادسة هى النسبة بين المتعدى و اللازم وهى ظاهرة مما سبق من تعريفهما ولذا تركها

احداث فعل بالجوارح اذ العلاج فعل يتوقف حصوله على عضو من اعضاء الانسان مثلا هذا الباب يختص بالافعال العلاجية لانه موضوع للمطاوعة فيختص بالمعانى الواضحة المحسوسة فلا يقال علمته فانعلم (فان قلت لم جاز فى علمته الفقه فتعلمه مع انه ليس من الافعال العلاجية بل من افعال القلوب قلت انما جاز ذلك فى باب التفعل وان لم يكن علاجا مع انه وضع لمطاوعة فعل لان تفعل يجئ للتكلف والعمل المكرر فتكرره جعل كالمحسوس ولذا قيل الفرق بين تكسر وانكسر ان تكسر للكسر الكثير دون الكسر (فان قلت ان بناء باب الافتعال للمطاوعة ايضا مع انه لم يختص بالعلاج كما فى غممته فاغتم فى غير العلاج قلنا ان بناؤه لايختص بالمطاوعة بل يكون لمعان اخر كما ينوا على ما سيجئ فى بابه ان شاء الله فكل كلمة من باب الافتعال تكون للمطاوعة فيجوز ان تكون من الافعال العلاجية كما فى اجتمع ومن غيرها كما فى غممته فاغتم على ما سنبين ان شاء الله قيل وهذا البناء يجئ لمشاركة المجرد كانطفاء النار بمعنى طفئت والاغناء عن المجرد كانطلق بمعنى ذهب وغيره (الباب الثانى) من الابواب الخمسة (افتعل يفتعل افتعالا) قدمه لما سبته لما قبله فى كونهما للمطاوعة لا لكونه ٧ مشتركا بين اللازم والمتعدى والا لناسب تقديمه ايضا على باب الانفعال ولبس فلبس (موزونه اجتمع يجتمع اجتماعا) اصله جمع من باب فتح يقال جمع الشئ المتفرق فاجتمع (وعلامته ان يكون ماضيه على خمسة احرف) جمع حرف كافلس جمع فلس (فان قلت لم يقل حروف قلنا المقام مقام جمع القلة والحروف جمع كثرة يطلق على مافوق العشرة الى مالانهاية له واما احرف فهو جمع قلة يطلق على ثلثة وعشرة وما بينهما ولذا اختاره هنا وفى السابق واللاحق دون الحروف واعلم ان اوزان جمع القلة اربعة على القول المختار افعل كافلس جمع فلس وافعال كافراس جمع فرس و افعلة كارغفة جمع رغيف و فعلة كغلمة جمع غلام واختلف فى الجمع الصحيح مذكرا

٧ هذا زائد للفاضل الكفوى

كان كمسلمين اومؤنثا كمسلمات فعند الجمهور هو جمع قلة وقال الشيخ الرضى
ان جمعى السلامة يصلحان للقلة و الكثرة و ماعدا الاوزان الاربعة
و الجمع الصحيح جمع كثرة و قد يستعار احدهما للاخر مع وجود ذلك
لاخر كقوله تعالى ثلثة قروء مع وجود اقرأ (بزيادة الهمزة فى اوله)
و بزيادة (التاء بين الفاء والعين) فيكون المجموع خمسة (و بناؤه ايضا)
اى مثل ماسبق من بناء الانفعال (للمطاوعة) غالبا اى لمطاوعة فعل
سواء كان علاجا اولا قال السيد عبدالله فى شرح الشافية وانما جاز غمته
فاغتم لان باب افتعل لم يكن موضوعا للمطاوعة فجاز ان يجئ مطاوعته
فى غير العلاج (فان قلت ان بيان الموزون و التمثيل باجتمع الذى هو
من الافعال العلاجية يوهم اختصاصه بالعلاج قلنا ذكر الشئ لاينافى
ماعداه فى مثل هذا لما عرفت ان غمته فاغتم جاز فى غير العلاج و اما
باب انفعل فهو مختص بالعلاج قال ابن الحاجب فى الشافية و انفعل
لازم مطاوع فعل نحو كسرته فانكسر وقد جاء مطاوع افعل نحو اسفقته
اى رددته فانسفق و ازعجته اى ابعدته فانزعج قليلا ويختص بالعلاج
و التأثير و من ثمة قيل انعدم خطاء انتهى كما بيناه فى بابه (نحو جمعت
الابل فاجتمع ذلك الابل) فان قلت الاولى ان يقول فاجتمعت باضمار
الفاعل لان المقام مقام الضمير لسبق المرجع قلنا اظهره هنا وفيما قبله
من باب الانفعال تفهيما للمبتدئين لغموض بحث المطاوعة لكن ينبغى
ان يقول تلك الابل تدبر و اعلم ان عادة المصنف ذكر المعنى الذى كثر
استعماله و ترك ما هو اقل استعمالا ولذا قيدنا بقولنا غالبا على ماذكره
ابن الحاجب فى الشافية حيث قال و افتعل للمطاوعة غالبا نحو غمته
فاغتم و بهذا ظهر انه يجئ بناء هذا الباب لمعان اخر قل استعمالها
بالنسبة الى معنى المطاوعة للاتخاذ اى لاتخاذ فاعله شيئا نحو اشتوى
اى اتخذ شواء ولزيادة المبالغة فى المعنى نحو اكتسب اى بالغ فى الكسب
بكسر الكاف اوفتحها واما كسب فمعناه تحصيل الشئ على اى وجه

كان سواء بولغ فيه ام لا قال الله لها ما كسبت و عليها ما اكتسبت وفيه
اشارة الى لطف الله تعالى لانه اثبت ثواب الفعل لهم على اى وجه كان
بقوله لها ما كسبت ولم يثبت لهم العقاب الاعلى وجه المبالغة بقوله وعليها
ما اكتسبت و يكون بمعنى فعل نحو جذب واجتذب و بمعنى تفاعل نحو
اختصموا اى تخاصموا ولاظهار اصل الفعل نحو اعتذر اى اظهر عذره
وجعل صاحب التوابع اعتذر بمعنى افعل للصيرورة اى بمعنى اعذر اى
صار ذا عذر وللقبول نحو اتعظ اى قبل الوعظ تأمل فيه و بمعنى تفعل
نحو اجترع بمعنى تجرع و بمعنى استفعل كايتقد بمعنى استوقد و بمعنى المجرد
نحو اقترب بمعنى قرب واقتدر بمعنى قدر ويقرب منه قولهم استلم الحجر
اى لمسه بالقبلة او باليد قال فى المختار السلم الاستلام تدبر (الباب الثالث
من الخمسة (افعل يفعل افعالا) زيد فى المصدر الالف قبل الآخر لانك
عرفت انه مشتق من الماضى فى غير الثلاثى باتفاق الفريقين والحال
ان المشتق يشتق بزيادة حركة اوحرف وهنا اشتق منه بزيادة حرف
اعنى الالف تذكر ماسبق وانما قدمه لاشتراكه مع الاولين فى زيادة الهمزة
التى هى للوصل (موزونه احمر يحمر) اصلهما احمر يحمر رفادغم
فيهما احدى الراءين فى الاخرى بعد سلب حركة الراء الاولى لاجتماع
الحرفين المتجانسين (فان قلت لم لم يدغم احدى الواوين فى الاخرى
فى كلمة ارعوى مع انه من هذا الباب اصله ارعو و فالقياس فيها يقتضى
ان يقال ارعوبالادغام كاحمر واعور (قلت انما لم يدغم فيهما لانعدام
الجنسية بقلب الواو الاخيرة الفا لتحركها و انفتاح ماقبلها (فان قلت
لم لم يكن الامر على العكس بان يقدم الادغام على الاعلال (قلت القلب
اعلال فى الآخر و الادغام اعلال فى الوسط و اعلال الآخر اسبق
واولى لانه محل التغيير وايضا الاعلال يكون بمجرد النظر الى حرف واحد
من حروف العلة بخلاف الادغام فانه لم يكن مالم ينظر الى الحرفين والحاصل
ان ارعوى كان فيه مقتضيان مقتضى الاعلال ومقتضى الادغام فلما قدم

الاعلال على الادغام للعلتين المذكورتين لم يبق مقتضى الادغام ولذا
لم يدغم (احمارا) على وزن افعلالا وانما لم يدغم في المصدر لكون الالف
فاصلا بين المتجانسين (وعلامته ان يكون ماضيه) المفرد المذكر الغائب
(على خمسة احرف بزيادة الهمزة في اوله و) بزيادة (حرف واحد من جنس
لام فعله) كاحمر اصله حمر فصار احمر بهذين الزيادتين (فان قلت الراء
مثلا مماثل للراء لا مجانس فلم قال من جنس لام فعله ولم يقل من مثل اه
قلنا من دأب الصرفيين ان يقولوا من جنس عين فعله او من جنس لام فعله
مقام المثل فتعبيرهم عن المثل بالجنس الدال على المجانسة اما مبني
على مسامحتهم المشهورة او مبني على اصطلاحهم ولا مشاحة في الاصلاح
والافالفرق بين المتماثلين والمتجانسين والمتقاربين ثابت في الحقيقة لان
المتماثلين هما المتفقان مخرجا وصفة كالباء مع الباء والراء مع الراء والمتجانسين
هما المتفقان في المخرج الكلي دون الصفة كالدال مع التاء والمتقاربين
هما المتقاربان في المخرج الكلي او في الصفة كالدال والسين المتقاربين
مخرجا وكالتاء والثاء المتقاربين صفة وبعض العلماء ادرج المتجانسين
في المتقاربين كذا قاله المرعشي في الجهد (في) محل قريب من (آخره) اختار
المصنف هنا مذهب المحققين وهو ان الزائد هو اللام الثانية لان الزيادة
بالاخر اولى (فان قلت هذا ينافي ما اختاره في باب التفعيل حيث قال
من جنس عين فعله بين الفاء والعين وذلك يقتضي ان يكون الزائد هو
الاول وهو مذهب الخليل ودليله على ما عرفت هنالك ان الحكم بزيادة
الساكن اولى (قلنا دليل الخليل رحمه الله لا يتمشى هنا لكون سكون الاول هنا
للادغام بخلاف فعل فانه للفرار عن توالي الحركات من اول الامر واما جواز
الامرين على ما يشعره كلام الفاضل الكفوي غير متصور هنا ايضا
ولما لم يتصور مذهب الخليل وسيبويه هنا اختار قول الاكثر فنعم ما قيل
لكل مقام مقال ولكل ميدان رجال (وبناؤه) مختص (لمبالغة) الفعل (اللازم)
فان احمر مثلا مبالغة حمر وهو لازم يعني ان المبالغة يكون في الفعل اللازم

ومايكون المبالغة اللازم يكون لازما فبناء هذا الباب يكون لازما ومن ههنا
يعلم ان ما اشتهر في دعاء لوضوء اللهم بيض وجهي بنور ك يوم تبيض
وجوه اوليائك ولا تسود وجهي بفتح التاء واو و تشديد الدال خطاء
لانه يكون حينئذ من هذا الباب ولا يتعدى الى المفعول اعني وجهي
بل الصواب ان يقرأ من باب التفصيل اعني بضم التاء وفتح السين وكسر
الواو كما يدل عليه عطفه على بيض فانه من باب التفعيل ايضا وكثيرا ما
عرضته على العقلاء وقعوا في الاستغراب وكادوا ان ينكروا والكمال
اشتهار ما قرؤا خذ هذا (وقيل) مختص (بالالوان) من غير ملاحظة
المبالغة وهذا خطاء ولعل مراده هذا القائل ذلك والافلا وجه لتمريض
المصنف بقوله قيل وقد عرفت مما قدرناه من الاختصاصين ان اللامين
للاختصاص ولو لم يحمل المصنف مراد القائل على ما قلنا لزم ان يكون
بين الاختصاصين تناف لان احدهما مختاره والاخر مردوده مع ان الحق
انه لا منافاة بين الاختصاصين لاجتماع المبالغة مع الالوان والعيوب
في كل كلمة من هذا الباب كاحمر واعور قال العلامة التفتازاني وهذا الباب
للمبالغة ولا يكون الا لازما واختص بالالوان والعيوب وقال السيد السند
قدس سره وهذا البناء مختص بالالوان والعيوب وفيه مبالغة انتهى
قال الاستاذ روح الله روحه لعل تمريض المصنف لقولهم ارعوى
عن القبيح اي كف ورجع اصله ارعوو وهو من هذا الباب مما لبس لعيب
ولا لون والتحقيق ان بناء هذا الباب مع كونه لمبالغة اللازم مختص بالالوان
والعيوب على ما ذكره العلامة التفتازاني وايضا شرط بعضهم
في هذا الباب عدم كونه مضاعف العين ولا معتل اللام فعلى هذا يكون
ارعوى شاذا وعلى اي تقدير لا وجه لتمريض المصنف الا ان يقال
مراده ان كونه لمبالغة اللازم وصف مشتهر في كونه للالوان والعيوب
بلا احتياج الى ذكرهما لاختصاصه بهما يفهمهما من كونه لمبالغة
اللازم من له ممارسة بهذا الفن هذا كلامه اقول هذا الجواب ركيك جدا

لان المخاطب بهذا الكلام ليس له الممارسة تأمل بل الحق فى وجهه
انه لادخل لهذا البناء فى افادة اللون والعيب بل الثلاثى منه دال على اللون
وهذا البناء يفيد زيادتهما ولذا قال المصنف وبناؤه لمبالغة اللازم وقيل الخ
واما قولهم انقض الحائط فمن الانفعال من القضض لا من هذا الباب
من النقض كما وهم (مثال) فعل (الالوان) اى مثال الفعل الذى هو للالوان
(نحو احمر زيد) وهو لمبالغة حمر لانه يقال فى اللغة حمر زيد اذا حصل له
حمرة فى الجملة ويقال احمر زيد اذا حصل له حمرة كثيرة على ماسيجئ من المص
(ومثال) فعل (العيوب نحو اعور زيد) يقال عورت العين بالكسر وعارت
ايضا ويقال اعور اى بين العور والعور بفتحتين عدم رؤية احدى العينين
على مافى المختار (الباب الرابع) منها (تفعل يتفعل تفعلا) بضم العين
فرقا بينه وبين الماضى وهذا حكم مصدر تفاعل هذا فى غير الناقص
واما فيه ٧ منهما فيكسر العين لتجانس الياء كالتمنى والترجى والتوقى والتعدى
فى التفعل والتصابى والتجافى والتوانى والتماشى فى تفاعل (فان قلت لم كسر
العين فيه فى مصدريهما مع ان القياس الضم قلنا لو ضم فى الناقص
لعين الذى هو ماقبل الياء لانقلبت واوا لسكونها وانضمام ماقبلها
فعدلوا عن الضم ليسلم بناء الياء عن القلب ويجئ مصدره على تفاعل
بكسر التاء والفاء وتشديد العين وبزيادة الالف بين العين واللام نحو
تملاق من تملق يقال تملقه وتملق له تملقا وتملاقا اذا تودد اليه وتلطف له
قال الشاعر ثلثة احباب وحب علاقة وحب تملاق وحب هو القتل
وهو قياس اهل اليمن كالكذاب بالتشديد فى باب التفعيل كما سبق واما الفعلة
بكسر الفاء وفتح العين كالطيرة والخيرة فقد قيل انهما مصدران
من تطير وتخير يعنى من هذا الباب والاثالث لهما لكن الحق انهما ليسا
بمصدرين بل اسمان وفى المختار يقال تطير من الشئ وبالشئ والاسم
الطيرة بوزن العنبة وهو مايتشأم به من الفال الردى وفى الحديث انه كان
يحب الفال ويكره الطيرة وفيه ايضا الخيرة بوزن العنبة الاسم من قولك

٧ واما فيه اى فى الناقص منهما اى من التفعل والتفاعل ✻

اختاره الله تعالى ويقال محمد خيرة الله من خلقه هذا كلام المختار
وكذلك فى سائر كتب اللغات والتفاسير (موزونه تكلم يتكلم تكلما) قدمه
على باب تفاعل لانه يجئ لمطاوعة فعل بالتشديد نحو كسرته فتكسر
ونحو علمته الفقه فتعلمه ونحو قبسته اى نسبته الى قبس فتقبس وباب
تفاعل يجئ لمطاوعة فاعل نحو باعدته فتباعد وباب فعل مقدم على باب
فاعل فكذا قدم تفعل على تفاعل اولان بنائه يكون للواحد وبناء تفاعل
للمشاركة والواحد مقدم على الاثنين وهذا ايضا وجه تقديم الافعال
والتفعيل على المفاعلة فيما سبق (وعلامته ان يكون ماضيه على خمسة
احرف بزيادة التاء فى اوله و) بزيادة (حرف آخر من جنس عين فعله
بين الفاء والعين) قد عرفت وجه التعبير بالجنس عن المثل فتذكر (وبناؤه
للتكلف) اى للدلالة على التكلف وهو فى اللغة التجشم يقال تكلفت الشئ
اذا تجشمته وفى المختار كلفه تكليفا امره بمايشق وتكلف الشئ تجشمه
قال السيد عبد الله معنى التكلف ان فاعل تفعل ان يتعانى ٧ فى اصل ذلك
الفعل ويريد حصوله فيه حقيقة ويجتهد فى الزيادة قال الشاعر * كريم اذا
زرناه لم يقتصر بنا * على الكرم المولود او ٤ يتكرما * نحو تشجع اى تكلف فى
الشجاعة وتحلم اى تكلف فى الحلم وطلب حصوله له وقال السيد السند معناه ان
الفاعل فيه يريد اظهار شئ عن نفسه وليس فيه ذلك له كتشجع وتحلم اى
اظهر من نفسه الشجاعة والحلم انتهى وماذكره المصنف معنى كونه للعمل
المكرر فى مهلة وهو عبارة عن حصول اصل الفعل من الفاعل مرة بعد
اخرى سواء كان حسيا نحو تجرعته اى شربته جرعة بعد جرعة
اومعنويا نحو تفهم وتعلم اى حصل الفهم والعلم مرة بعد اخرى ولما كان
مراد المصنف ارجاع هذا المعنى الى المعنى الاول مع كونه غير ظاهر منه
فسره بقوله (ومعنى التكلف تحصيل المطلوب) اى تمام المطلوب وكماله
(شيئا) اى بتحصيل شئ من افراده اواجزائه (بعد) تحصيل (شئ)
آخر من افراده اواجزائه والمطلوب عبارة عن الفن اوالكتاب اوغيرهما

٧ من التعانى من العناء بمعنى المشقة ✻

٤ كلمة او هنا بمعنى بل على ما يدل عليه النفى ✻

من ذوى الافراد اوالا جزاء ولتحقيق هذا المقام مقام آخر ولفهمه
مخاطب آخر (نحو تعلمت العلم) اى مسائله لان حقيقة كل علم مسائله
(مسئلة) هذا بدل من العلم بدل البعض من الكل (بعد مسئلة) اى بعد
تعلمى مسئلة اخرى والمعنى تعانيت وتحشمت فى تحصيل تمام العلم المطلوب
بتحصيل مسئلة بعد تحصيل مسئلة اخرى فيدخل مسائل المطلوب
كلها فى تعلم المتكلم فعلم من هذا التقرير ان قوله شيئا ومسئلة منصوب
بنزع الخافض والمضاف مقدر فى ستة مواضع على ما اشرنا اليها تدبر
(فان قلت ان غالب بناء هذا الباب ان يكون للمطاوعة عند جمهور
المحققين فالاولى لرأيه فى هذه الرسالة ان يذكرها دون التكلف لان رأيه
فيها اخذا المعانى الغالبة على ما سمعته فلم رجح التكلف على المطاوعة مع
انه خلاف عادته وكذا خلاف ماعليه الجمهور وهو فى قوة الخطاء (قلنا
لعل مراده ادعاء اندراج معنى المطاوعة تحت معنى التكلف فعلى هذا
فمعنى كلامه بنوع تحمل وبناؤه للتكلف غالبا اما مطاوعا لفعل مشددة
العين نحو علمته الفقه فتعلمه اوغير مطاوع نحو تشجع وتورع وهذا
من قبيل ضم النشر وتقليل الاقسام وهو معتبر عند المحققين ويجئ بناء
هذا الباب لاتخاذ الفاعل المفعول اصل الفعل نحو توسدت الحجر اى
اتخذته وسادة وللدلالة على ان الفاعل جانب الفعل نحو تهجد اى جانب
الهجود اى النوم كما فى قوله تعالى ومن الليل فتهجد به نافلة لك وللدلالة
على حصول اصل الفعل مرة بعد اخرى نحو تجرعته اى شربته جرعة
بعد جرعة كما فى البيت المعزوالى الشافعى رحمه الله هنيئا لارباب النعيم نعيمهم
وللعاشق المسكين مايتجرع اعد ٩ ذكر الخ لكن التجرع فيه على سبيل
التشبيه على ماتبينته فى شرح ابيات الجامى وللطلب اى بمعنى استفعل
نحو تكبر وتعظم وتيقن وتبين اى طلب ان يكون كبيرا وعظيما وطلب
اليقين والبيان ونحو تحينوا ليلة القدر فى العشر
الاواخر اوفى السبع الاواخر اى اطلبوا حينه ويومه ٧ ولا فادة الكمال

﴿فى حق﴾

٩ اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره هو المسك ما كررته يتضوع كذا فى الجامى منه

٧ وهذه المعانى ماذكره العلامة التفتازانى فى شرح الزنجانى على طريق الاجمال منه

فى حق الله تعالى نحو تقدس وتنزه وتوحد و تفرد لانه لما استحال التكلف
فى شانه تعالى حمل فى امثالها على الكمال كما قيل فى المتكبر ٨ و بمعنى تفاعل
نحو تعهد بمعنى تعاهد وللتشبيه نحو تهجر اى تشبه بالمهاجرين وفى
الحديث ها جروا ولا تهجروا وللا غناء عن المجرد كتكلم وتصدى
وللا عتقاد نحو تعظم اى اعتقد انه عظيم تأمل قال الاستاذ رحمه الله
ويجئ للصيرورة نحو تمول اى صار ذا مال واسم الفاعل متمول وهذا
مشهور فى المحاورات وللا نقلاب كتحجر الطين اى انقلب حجرا وحصول
الشئ بلا عمل نحو تكون وتولد انتهى اقول هذا مخالف لما هو التحقيق
وهو ان هذه المعانى الثلثة راجعة الى معنى واحد وهو الصيرورة على ما
قاله بعض المحققين بل الصيرورة راجعة فى التحقيق الى معنى التكلف
لان الفعل الذى يكون على وجه الكلفة والمشقة يلزمه صيرورة الفاعل
من حال الى حال فاستعمل صيغة التكلف فى الصيرورة مطلقا وهو الاغلب
فى استعماله على ما ذكره الشيخ الرضى فى شرحه للشافية وقال بعض
المحققين المعنى الثانى يعنى الصيرورة فيه من فروع التكلف ولذا لم يعد
ارباب اللغة معنى مستقلا انتهى تأمل فى هذا المقام فانه من مزالق الاقدام
(الباب الخامس) منها (تفاعل يتفاعل تفاعلا) قد عرفت حال مصدره
فى الصحيح والناقص فى باب التفعل فتذكر (موزونه تباعد يتباعد تباعدا)
بضم العين وتجافيا بكسرها ومما ينبغى ان يعلم انه اذا كان فاء تفعل وتفاعل
قريبا فى المخرج من التاء جاز ان تقلب التاء بما يقاربه فى المخرج وتدغم
فيها و تجتلب همزة الوصل لتكون الاول المدغم ساكنا وتعذر الابتداء
بالساكن نحو ادثروازمل واطيروازين واضرع واطوق واصدق واستمع
واطوع من التدثر والتزمل والتطير والتزين والتضرع والتطوق
والتصدق والتسمع والتطوع والكل من باب التفعل ونحو اثاقل من هذا
الباب لانه من الثقل كالتصالح (وعلامته ان يكون ماضيه على خمسة
احرف) كتباعد اصله بعد ثم صار تباعد بزيادة التاء فى اوله والالف بين

٧ على ما قاله المولى الخيالى منه

الفاء والعين و بناؤه للمشاركة) اى النشارك بين الاثنين فى اصل الفعل
مع تساويهما فيه (فصاعدا) اى فذهب الاشتراك حال كونه آخذا
فى الزيادة الى ثلثة واربعة وهلم جرا كذا قال السيد عبدالله وانما فسرنا
المشاركة بالنشارك لانها هنا بمعنى النشارك والاشتراك و بناء المفاعلة
قد يجئ بمعنى التفاعل كسارع بمعنى تسارع فان قلت ما الفرق بين
المشاركة والنشارك (قلنا ان المشاركة لاتضاف الا الى الفاعل او المفعول
يقال اعجبنى مشاركة زيد عمرا اومشاركة عمرو زيد ابخلاف الاشتراك
والنشارك فانهما يضافان اليهما معا وبهذا ظهر الفرق بين بناء المفاعلة
والتفاعل لان بناء المفاعلة يكون لنسبة اصل الفعل الى احد الشريكين
وتعلقه بالاخر صريحا فيلزم عكسه ضمنا كما سبق فى بابه و بناء باب
التفاعل يكون لافادة الشركة بين اجزاء الفاعل فى اصل الفعل ولذا قال
ابن الحاجب فى الشافية وتفاعل للمشاركة بين الاثنين فصاعدا فى اصله
صريحا نحو تشاركا يعنى يكون الفعل فى تفاعل منسوبا الى اثنين فصاعدا
على سبيل التصريح فاذا قلت تضارب زيد وعمرو كان الضرب منسوبا
اليهما على سبيل التصريح بالفاعلية و يكون المعنى تشارك زيد وعمرو
فى الضرب ومن ثمه اى من اجل ان المشاركة فى تفاعل صريح نقص
تفاعل مفعولا عن فاعل فان كان لفاعل مفعول واحد نحو ضارب
زيد عمرا كان تفاعل لازما نحو تضارب زيد وعمرو وان كان له مفعولان
نحو جاذب زيد عمرا الثوب كان لتفاعل مفعول واحد نحو تجاذب زيد وعمرو
الثوب والتفصيل فى شروح الشافية (مثال المشاركة) اى النشارك
بين الاثنين (نحو تباعد زيد عمرا) وبما عرفت من ان تفاعل نقص
مفعولا من فاعل ظهر ان قوله عمرا منصوبا سهو من قلم الناسخ لان باعد
يتعدى الى مفعول واحد و يكون تفاعل لازما والعبارة الصحيحة تباعد
زيد وعمرو على ان يكون الاشتراك بين اجزاء الفعل (ومثالها فصاعدا)
اى مثال المشاركة بين الاكثر المعبر عنه بقوله فصاعدا والافلا معنى له

ولا يجوز ربطه على ماقبله لان الفاء فيه وان دخل عليه بحسب الظاهر
الا انه داخل فى الحقيقة على العامل الضمير اى فذهب صاعدا كما سبق
آنفا ولذا قلنا المعبر عنه بقوله الخ فكان المراد منه لفظه تدبر (نحو
تصالح القوم قوما) الصواب ايضا ترك قوله قوما ولعله سهو من القلم
ايضا ومن جعل تباعد وتصالح بمعنى باعد وصالح فقال ماينافى الغرض
من المثال لانه على هذا لا يكون المثالان مطابقين للممثل لهما و يجئ بناء
هذا الباب بمعنى فعل نحو توانيت من الونى وهو الضعف ولمطا وعة
فاعل اذا كان فاعل لجعل الشئ صاحبه اصله نحو باعدته فتباعدا اى
جعلته بعيدا فتباعد ولارأة مالبس فى الواقع نحو تفاقلت وتمارضت
وتجاهلت اى اريت الغفلة والمرض والجهل ولبست لى هذه الاشياء
فى الواقع ولاريد حصولها وللتكلف نحو تجاهل اى اظهر الجهل من
نفسه والحال انه منتف عنه والفرق بين التكلف فى هذا الباب و بينه
فى باب تفعل ان المتحلم مثلا يريد وجود الحلم من نفسه بخلاف المتجاهل
كذا ذكره السعد رحمه الله (وقال صاحب الكشاف فى المفصل ولبس
تحلم مثل تجاهل لان الفاعل فى تحلم يطلب ان يكون حليما والفاعل
فى تجاهل لايطلب ان يكون جاهلا انتهى فعلم من هذا البيان ان تجاهل
يجوز ان يكون للاراءة وللتكلف فلا ضير فافهم (النوع الثالث)
من الانواع الثلثة لمنشعبة الثلاثى التى هى غير الملحق (هو ما) اى فعل
(زيد فيه) اى فى ماضيه المفرد المذكر الغائب (ثلثة احرف) ويسمى
هذا النوع السداسى المزيد (على الثلاثى المجرد وهو) اى النوع
الثالث ويجوز ان يرجع الى ما بل هو اقرب (اربعة ابواب) وهى
الاستفعال والافعيعال والافعوال والافعيلال (الباب الاول استفعل
يستفعل استفعالا) بزيادة الالف قبل الاخر وكسر التاء فى غير الاجوف
واما هو فيجوز فيه وجهان كاستقامة واستقوام (وقال ابو زيد هذا
الباب كله يجوز ان يتكلم به على الاصل والتاء فى استقامة عوض

عن العين المحذوفة اعنى الواو وكذلك اجاب يجيب اجابة فى باب الافعال
(موزونه استخرج يستخرج استخراجا) قدمه لكون الزوائد كلها فى الاول
(وعلامته ان يكون ماضيه على ستة احرف بزيادة الهمزة والسين
والتاء فى اوله) وقد يحذف تاؤه فى بعض المواضع نحو اسطاع يسطيع
اصلهما استطاع يستطيع حذفت التاء للتخفيف هذا اذا كانت الهمزة
مكسورة واما اذا كانت مفتوحة فلا يكون من هذا الباب بل من باب
الافعال ويكون السين زائدة اذ اصله حينئذ اطاع زيدت السين على
خلاف القياس كذا فى بعض شروح المراح وقد سبق بيانه فى بيان همزة
لوصل الاستاذ بينه هنا على الوجه الاكمل ان اردت التحقيق والتفصيل
فارجع الى شرحه وكذا استكان يجوز ان يكون من هذا الباب من الكون
اى انتقل من كون الى كون ويجوز ان يكون من الافتعال من السكون
اشبعت فتحة عينه كما فى بمنتزاح فى قول الشاعر وانت من الغوائل
حين ترمى * ومن ذم الرجال بمنتزاح * اى انت بمنتزح من الغوائل ومن ذم
لرجال اى بعيد منهما فاشبعت فتحة الزاى فصار منتزاح والاصل فيما
نحن فيه استكن فاشبعت فتحة الكاف فصار استكان (وبناؤه للتعدية
غالبا وقد يكون لازما مثال المتعدى نحو استخرج زيد المال) وكونه متعديا
لكونه بمعنى اخرج كاستقن بمعنى ايقن اصله خرج وهو لازم وبعد النقل
اليه صار متعديا الى مفعول تأمل (ومثال اللازم نحو استحجر الطين) اى
تحول الطين الى الحجرية على ما فسر به التفتازانى هذا معناه الحقيقى ويلزمه
صيرورة الطين حجرا ولذا فسر الشريف قدس سره بقول صار الطين
حجرا اى كالحجر وليس المراد انه يكون حجرا فى الحقيقة لان حقايق الاشياء
ثابتة عندنا ولا يجوز انقلاب حقيقة الى حقيقة اخرى فيكون لازما على
كلا التفسيرين فلا يرد السؤال بعدم مطابقة المثال للممثل له على تفسير
الشريف اذا عرفت هذا فاعلم ما قاله السيد عبد الله انه يجوز ان يكون
التحول فيه حقيقة الطين حجرا او مجازا اى صار الطين كالحجر فى صلابته

ولذا قال الامام البركوى فى الامعان فى شرح قوله تقلب الفا اى تلفظ
الالف مكان الواو اوالياء لعدم انقلاب الحقيقة وقال ابن كمال فى اعلال
لاتخشون باللغز اصله لاتخشيون فصار الحى ميتا بقلب الذات بالاعتبار
لابالحقيقه خذ هذا وكن من الشاكرين (وقيل لطلب الفعل) اى لطلب
فاعله عن مفعوله اصل الفعل ولعل وجه تمريضه ان هذا البناء يكون
متعديا غالبا ولازما تارة بجميع حروفه الاصول والزوائد لكونه بمجموعها
يعد من السداسى واما معنى الطلب فمستفاد من السين فقط لامن مجموع
البناء ولذا لم يذكر الامام الاعظم فى المق عند بيان معانى السين معنى
التعدية واللزوم (فان قلت ان الشراح بينوا ان هذه المعانى لمجموع
البناء لاللسين فقط والسين سبب لها (قلنا يجوز ان يكون هذه المعانى
بسبب السين فقط ومعنى التعدية واللزوم بسبب مجموع الزوائد (فان
قلت الهمزة زيدت للتوصل (قلنا كونه زائدا للتوصل لاينافى كونه جزءا
من السبب وبالجملة ماقلنا لاينافى ماينه الشراح فافهم وههنا كلام طويل
فى الشروح تركناه مخافة الاملال وبما ذكرنا اندفع ما اورده الشراح على
تمريض المص (نحو استغفر الله) العظيم (اى اطلب المغفرة منه) اى من الله
العظيم فهذا مثال لكونه للطلب (فان قلت هل فرق بين الطلب والسؤال
قلت نعم فرق بعضهم بتخصيص الطلب بالقلب والسؤال باللسان
والاكثرون لم يفرقوا بينهما بل جعلوا هذين المعنيين معنى واحدا على
ماذكره الامام البركوى فى الامعان ثم ان الطلب والسؤال اما ان يكون
صريحا اى حقيقيا نحو استكتبته اى سئلت عنه الكتابة وطلبته واما ان
يكون تقديريا نحو استخرجت الوتد من الحائط لان الوتد لايطلب منه
الخروج لكنه لما عملت الحيلة فى اخراجه نزل ذلك السعى والحيلة منزلة
السؤال والطلب ولذا صار تقديريا وقد يجئ ذلك البناء بسبب السين
التحول نحو استحجر الخمر خلا اى انقلب الخمر الى الخل (وانما قلنا الى الخل
لان انقلب من باب الانفعال فهو لازم قطعا على ما سبق فان قلت لم

قال الامام الاعظم فى الحق انقلب الخمر خلا (قلنا يجوز ان يكون منصوبا بنزع الخافض على ماقاله البعض او سهوا من قلم الناسخ على ماقاله البركوى فى الامعان والا فلا يصح نصبه بانقلب لما عرفت فان قلت لم يجئ منقلبا اسم مفعول من باب انفعل فى قوله تعالى لاجدن خيرا منها منقلبا (قلنا هذا ليس باسم مفعول بل مصدر او اسم مكان ولذا فسر المفسرون بالمرجع والعاقبة وللاعتقاد نحو استكرمته اى اعتقدت انه كريم وللوجدان نحو استجدته اى وجدته جيدا وللتسليم نحو استرجع القوم اى قالوا انا لله وانا اليه راجعون (الباب الثانى) من الاربعة (افعوعل يفعوعل افعيعال) بزيادة الالف كما سبق (موزونه اعشوشب يعشوشب اعشيشابا) اصله اعشو شابا بسكون الواو وكسر الشين ولذا قلبت الواو ياء كما فى قبل (وعلامته ان يكون ماضيه على ستة احرف) ثلثة اصلية وثلثة زائدة اذ اصله عشب فصار اعشوشب (بزيادة الهمزة فى اوله و) بزيادة (حرف آخر) اى غير الهمزة والواو بل تكون ذلك الحرف (من جنس عين فعله) يعنى يكون تلك الحرف مماثلا لعين فعله فى المخرج والصفة كالشين مع الشين مثلا وهاتان الزيادتان تكونان (بين العين واللام) والشين بعد الواو فيكون الواو فاصلة بين الشيئين ولذا لم يختلفوا فى ان الزائد هو الشين الثانى بخلاف فعل وتفعل فانهم اختلفوا فيهما كما بيناه فى بابهما (فان قلت الشين ليس من الحروف التى تزاد فى الاسماء والافعال اعنى حروف اليوم تنساه فكيف يصح زيادتها هنا (قلنا قد عرفت فى ماسبق انه يكون هكذا اذا لم يكن الزيادة للالحاق او من جنس الاصول واما اذا كانت لاحدهما فيجوز زيادة اية حرف كانت وهنا الشين من جنس الاصول فلا اشكال كذا حقق (وبناؤه لمبالغة اللازم) ومايكون لمبالغة اللازم يكون لازما فبناء هذا الباب يكون لازما (فان قلت نقل عن بعضهم انه قد يجئ متعديا نحو احلولته بمعنى جعلته حلوا واعروريت الفرس اى ركبته عريانا فكيف يصح قول المصنف

فالصواب ان يقول لمبالغة اللازم غالبا (قلنا قد يتهما لبس لذا تهما بل للتضمين كما عرفت من تفسيرهما اونقول انه لم يتعرض لهما لندرتهما والنادر كالمعدوم كما هو المذهب ولذا قيل لاثالث لهما كذا فى شرح ميزان الادب ولما كان فى المبالغة نوع غموض بالنسبة الى المبتدئين الذين الف لفعهم هذه الرسالة صور المبالغة بمثال بالنسبة اليهم فى صورة الاستدلال ٩ فقال (لانه) الضمير للشان وانما جئ بهذا الضمير من غير ان يتقدم مرجعه لاهتمام مابعده ليكون مبهما اولا ومفسرا ثانيا فيكون اوقع فى النفس كما قالوا فى نعم رجلا زيد وربه رجلا وله شروط وتفصيل ذكرتها فى شرح الابيات ولايسع هذا المقام بيانها وبيان سائر الضمائر ان اردت فارجع الى محالها (يقال) فى لغة العرب (عشب الارض اذا نبت) النبات (فى وجه الارض) لفظ الوجه يجوز ان يكون زائدا كما فى قول بعض الشعراء الا كل شئ هالك غير وجهه اى غيره ويجوز ان يكون مفيد المعنى اى فى سطح الارض فاسناد عشب الى الارض اسناد مجازى من قبيل جرى النهر وسال الميزاب اى جرى وسال الماء فى النهر والميزاب فالجارى والسايل فى الحقيقة هو الماء والنهر والميزاب مكانه والمعنى هنا نبت النبات فى الارض نباتا كائنا (فى الجملة) فيكون الخ حاصل المعنى صار الارض ذا نبات قليل وعشب بضم العين اعنى عين الفعل وهو الشين من العشب بضم العين وسكون الشين بمعنى النبات الرطب وهو لازم واعلم ان لفظ فى الجملة يستعمل فى القلة كما ان باالجملة يستعمل فى الكثرة على ماعرفت من التفسير (ويقال اعشوشب الارض اذا كثر نباته وجه الارض) اى النبات فى وجه الارض فاضافة النبات بمعنى وكذا يقال اخشوشن اذا اشتد خشونته قال فى المختار الخشونة ضد اللينة وقد خشن الشئ من باب حسن واخشوشن الشئ اشتدت خشونته وهو للمبالغة مثل اعشوشبت الارض واعشوشبت واخشوشن الرجل تعودت لبس الخشن انتهى وماقاله الاستاذ رحمه الله هو من خشن بكسر العين من الخشونة

٩ وانما قلنا فى صورة الاستدلال لانه ليس باستدلال فى الحقيقة لان المثال الجزئى لايكون دليلا للكلى بل يكون موضحا بل الاستدلال يكون بالكلى على الجزئى اوعلى الكلى كما فصل فى محله

ضد اللينة من باب حسب فهو لازم ايضا فهو حسبان منه بل وهم لانك
قد عرفت انه من باب حسن و بناؤه لا يكون الا لازما و ايضا كلامه مناف
لما قاله فى باب حسب من انه لم يوجد من باب حسب الا اربعة نوادر
من الصحيح ولبس خشن فى ذلك الاربعة وهذا لا يليق لمنصبه العالى
فتذكر مما قلت فى حقه رحمه الله وكذا اخشوشب من الاخشبشاب
وفى حديث عمر رضى الله عنه اخشوشبوا وهو الغلظ وابتذال النفس فى العمل
والاختفاء فى المشى ليغلظ الجسد كذا فى مختار الصحاح ايضا (الباب الثالث
افعول يفعول افعوا الموزونه اجلوذ يجلوذ اجلواذا) بكسر الهمزة وسكون
الجيم وتشديد الواو وسببين المصنف معناه وانما اختير الادغام على
الاعلال لان الواوين اذا زيد تا معا وسيجئ بيانه ولم يبال حركة الاولى
فاستعد الادغام دفعة فاختير الادغام دون الاعلال بخلاف ارعوى
كما سبق بيانه وقد قيل اجليواذا بقلب الواو الاولى ياء لسكونها وانكسار
ماقبلها لكن الادغام راجح لما قلنا (وعلامته ان يكون ماضيه على ستة
احرف) كاجلوذ اصله جلذ ثم صار اجلوذ (بزيادة الهمزة فى اوله
والواوين بين العين واللام) ولكونهما زائدتين معا ادغمت الواو الاولى
فى الثانية كما عرفت (وبناؤه ايضا) اى مثل ماسبق من بناء باب الافعيعال
(لمبالغة اللازم) اى لافادة المبالغة والكثرة فى اصل الفعل اللازم لان
مايكون لمبالغة اللازم يكون لازما اصلا وفرعا (فان قلت قد يكون
هذا البناء لمبالغة الفعل المتعدى كاعلوط يقال اعلوطنى فلان اى لزمنى
ويقال ايضا اعلوط الرجل بعيره اذا تعلق بعنقه وعلاه فالاولى التقييد
بغالبا (قلنا هذا نادر والنادر كالمعدوم ولذا لم يبال ثم انه صوره بمثال ايضا فى
صورة الاستدلال فقال (لانه) اى الشان (يقال) اى يقول العرب
(جلذ الابل اذا سار) الصواب اذا سارت بالتأنيث لكون ضميره راجعا
الى الابل وهى مؤنثة لانها اسم جمع لا واحد لها من لفظها واسماء الجموع
التى لا واحد لها من لفظها اذا كانت لغير الآدميين فالتأنيث لها لازم كما

على ماقاله الفاضل الجامى
فى شرح الكافية

فى المختار على ماسبق بيانه وهو لبس يجمع ٧ بالاتفاق وماقاله الاستاذ رحمه الله
انه جمع لا واحد له من لفظه لبس بصحيح تتبع تنل ماهو الحق (سيرا) ملابسا
(بسرعة) يقال اجلوذ بهم السير اذا دام مع السرعة وهو نوع سير الابل وفيه
مبالغة ولبس فى جلذ مبالغة اصلا فلا يخلو كلام الكفوى عن ضعف
فليطالع ولما قلنا يدل كلام المص وهو قوله (ويقال) فى السنة العرب (اجلوذ
الابل اذا سار) الصواب ان يقول سارت ايضا قلنا (سيرا زيادة سرعة)
اى سيرا سريعا لا سرعة فوقها (الباب الرابع افعال يفعال افعيلا لا)
اصله افعالل يفعالل افعئلا لا قلبت الالف فى المصدر ياء لسكونها
وانكسار ما قبلها فصار افعيلا لا لان الالف الساكنة اذا كان ماقبلها
مكسورا تقلب بجنس حركة ماقبلها واما الماضى والمضارع فادغم اللام
الاولى فى الثانية فيهما فصارا افعال يفعال فان قلت فعلى هذا يلزم اجتماع
الساكنين لان الالف ساكنة واللام الاولى ساكنة ايضا وهو غير جائز
عند غير يونس فانه يجوزه فى مثل اضربان واضربنان بالنون الخفيفة
وفى غيره لا يجوزه ايضا (قلنا اجتماع الساكنين فيما نحن فيه على حده
وهو مايكون الاول من الساكنين حرف مد والثانى مدغما نحو دابة
وخويصة وهنا وان اجتمع ساكنان لكن الالف حرف مد واللام مدغمة
فجاز لان اللسان يرتفع عنهما دفعة واحدة من غير كلفة والمدغم فيه
متحرك فيكون الثانى من الساكنين كلا ساكن فلا يتحقق التقاء الساكنين
الخالص ومما ينبغى ان يعلم انه يجوز اجتماع الساكنين فى خمسة مواضع
الاول فى المدغم قبله حرف مد اولين كما عرفت آنفا والثانى فى الوقف
مطلقا سواء كان الحرف الثانى مدغما اولا لان الوقف على الحرف يسد
مسد الحركة فجاز مع ساكن قبله فانك اذا وقعت على عمرو مثلا وجدت
للراء من التكرار وتوفر الصوت عليه مالبس له اذا وصلته بغيره ولان
الوقف لقصد الاستراحة فيجوز فيه مالا يجوز فى غيره نحو زيد وعمرو
والثالث فى نحو ميم ونون وعين وقفا ووصلا اما فى حالة الوقف فلما

ذكرنا واما فى حالة الوصل فلانه لاحركة للثانى لبنائه لعدم التركيب
والاول ساكن باصل الوضع فيلزم تجاور الساكنين والرابع فى ما كان
فى اوله همزة مفتوحة دخلت عليها همزة الاستفهام وذلك فى ثلثة
مواضع الاول لام التعريف نحو الحسن عندك بفتح الهمزة وبعدها
الالف المبدلة من الهمزة والثانى ايمن وايم فى نحو ايمن الله وايم الله يمينك
بهمزة والف لذلك والثالث آلآن كذلك وقع منه فى التنزيل فى موضعين
من سورة يونس واما جاز فى هذه الصور الثلث التى هى الصورة الرابعة
من الخمس لانه لو حذفت الهمزة الثانية عند دخول همزة الاستفهام
عليها لزم التباس الاستخبار بالاخبار لاتفاق الهمزتين فى الحركة والخامس
فى مثل لاها الله باثبات الف ها ونحو اى الله اصلهما الا والله واى والله
وانما لم يحذف الالف فى هما لان لفظها بمجموعه عوض عن الواو
فلو حذف لزم حذف جزء العوض ولم يحذف الباء فى اى لكراهة ان
يجئ اسم الله بعد همزة مكسورة واما خلقا البطان٧ باثبات الف خلقا
فشاذ والقياس حذفها كما تقول غلاما الامير وثوبا ابنك فانك لاتلفظ
بالالف فيهما هذا وان كان التقاء الساكنين غير هذه الصور الخمس
واوليهما مدة حذفت المدة اى حرف العلة نحو قل وخف وبع وغيرها
هذا ملخص ما فى الشافية وشرحيه الجاربردى وسيد عبدالله والزنجانى
وشرحه للتفتازانى فخذ ما آتيتك وكن من الشاكرين (موزونه احمار
يحمار احميرارا) تذكر ما فى الوزن (وعلامته ان يكون ماضيه على ستة
احرف بزيادة الهمزة فى اوله والالف وحرف اخر من جنس لام فعله
فى اخره) وفيه اشارة الى ان الزائد الحرف الاخير من المثلين وقد مر بيانه
فى باب الافعلال فتذكر (وبناؤه ايضا) اى كبناء باب الافعلال وهو
الملايم لسياق كلام المصنف ومن قال كبناء البابين المذكورين يرده
اللاحق (لمبالغة اللازم) اى لافادة المبالغة والكثرة فى اصل الفعل اللازم
ثم لما توهم متوهم ان بناء هذا الباب وبناء باب الافعلال سيان فى كونهما

٧ البطان الجذام الذى
تحت بطن البعير وفيه
خلقتان فاذا التقتادل على
نهاية الهزال وبهذا
المثل يضرب فى شدة الامر
وتفاقم الشر كذا فى سيد
عبدالله شرح الشافية

لمبالغة اللازم بدلالة قوله ايضا اراد دفعه باثبات الفرق بينهما بكلمة لكن
الدالة على الاستدراك فقال (لكن) بناء (هذا الباب ابلغ) اى اكثر
مبالغة (من باب الافعلال) لان زيادة البناء تدل على زيادة المعنى
(فان قلت ما معنى الاستدراك قلت هو دفع توهم يتولد من الكلام
السابق دفعا شبيها بالاستثناء فى كون ما بعدها مخالفا لما قبلها فى النفى
او الاثبات تدبر ثم اوضح الابلغية بمثال فى صورة الاستدلال فقال (لانه
يقال حمر زيد) من الثلاثى (اذا كان له) اى حصل لزيد (حمرة فى الجملة) اى
قليلة (ويقال احمر زيد) من باب الافعال (اذا كان له حمرة مبالغة) اى كثيرة بنوع
كثرة وفيه اشارة الى رد ما نقل عن سيبويه ان احمر مقصور من احمار لطول
الكلمة وايماء الى ان باب احمر باب مستقل تنصيصا للارجح وتوضيح
للمبالغة وزيادتها ويدل عليه عده بابا مستقلا ايضا فيما سبق (ويقال
احمار زيد) من هذا الباب (اذا كان له حمرة زيادة مبالغة) اى اكثر مبالغة
لاحمرة اكثر مبالغة فوقها لان ابلغيته من باب الافعلال يقتضى ذلك
ولا يوجد بناء غير هذا البناء يفيد زيادة مبالغة منه ومنه ادهام يدهام ادهيماما
اى اسواد يسواد اسويدادا قال الله تعالى مدهامتان اى اسودان من شدة
الخضرة والعرب تقول للكل احضر اسود (فان قلت كيف التمييز
فى مثل هذه الكلمة بين اسم الفاعل واسم المفعول وهكذا مشهاب
ومختار ومنجاب وغيرها (قلنا الفرق بينهما فى مثلها لايظهر فى اللفظ
بل الفرق تقديرى مثلا مدهام اذا كان اسم فاعل فالتقدير مدهام بكسر
الميم الاولى واذا كان اسم مفعول يكون بفتحها وكذلك البواقى (فان قلت
هو فى الآية اسم فاعل ام اسم مفعول (قلنا تفسيرهم بالاسودان يقتضى
ان يكون اسم فاعل تثنية مؤنث وبالادغام اشبهت باسم المفعول ومن هذا
الباب اصفار وابياض وهما ابلغ ايضا من اصفر وابيض ولما فرغ
من الثلاثى ومنشعباته الغير الملحقة اراد ان يشرع فى الرباعى المجرد ومزيداته
وبعض مزيدات الثلاثى من الملحقات على ما استعرفه فقال (وواحد منها)

اى عن الابواب الخمسة والثلثين قوله واحد مبتدأ وخبره قوله (الرباعى المجرد) والجملة معطوفة على قوله ستة منها للثلاثى المجرد او على قوله واثنى عشراه (فان قلت كيف يصح ان يكون واحد مبتدأ مع انه نكرة (قلنا اذا كانت النكرة مخصصة بشئ من المخصصات يجوز كونها مبتدأة وهنا تخصصت بالصفة اعنى منها والتقدير وواحد كائن منها وهذا من قبيل قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك ولما توهم متوهم من قوله واحد ان هذا الواحد اهو عبارة عن النوع ذى الابواب ام عن الباب دفعه بقوله (وهو) اى الرباعى المجرد (باب واحد) فان قلت رجوع ضمير منها الى الابواب يقتضى ان يكون الواحد عبارة عن الباب فلا حاجة الى هذا القول دفعا لذلك التوهم لا دفع التوهم فرع تخيله ولبس فليس (قلنا المضمرات كالمبهمات فلا يقتضى ماذكرت ولو سلم فهو يقتضيه لمن له ممارسة بالفنون وهذه الرسالة ليست مؤلفة لهم بل للمبتدئين ونفعهم ولذا عبرنا عنه بالتوهم لا بالتفهم تدبر فى ماقلنا ودع مالا يسمن ولا يغنى من جوع وههنا بحث نحوى مذكور فى الشرح ولا فائدة فى ذكره هنا وانما انحصر الرباعى المجرد فى باب واحد لان الفعل الماضى لا يكون اوله وآخره الا مفتوحين ولا يمكن سكون اللام الاولى لالتقاء الساكنين فى نحو دحرجت ودحرجنا فحركوها بالفتحة لخفتها وسكن العين لانه ليس اربع حركات متوالية فى كلمة واحدة كذا قال العلامة التفتازانى (وزنه) اى الموزون به للرباعى المجرد او ميزانه (فعلل يفعلل فعللة وفعلالا) قد ذكر المصنف مصدريه لان مصدر غير الثلاثى قياسى يلزم ذكره كالمزيدات بخلاف مصدر الثلاثى فانه ليس بقياسى ولذا لم يذكره فيه كما يناه فيما سبق ولعل لم يوجد فى نسخة الكفوى المضارع ولذا قال ماقال فليطالع (موزونه دحرج يدحرج دحرجة ودحراجا) بكسر الدال هذا فى الصحيح واما فى المضاعف فيجوز الكسر فيه ايضا كالزلزال والوسواس بكسر الاولين ويجوز الفتح فيه نحو قوقاة يقال قوقى الديك قوقاة اذا صاح قال الفاضل الجامى فى هامشه الديك يقوقى اى

يصيح قوقاة وقبقاء على وزن فعللة وفعلالا انتهى واما الوسواس والزلزال بفتح الاولين فالاول اسم بمعنى الوسوسة والثانى اسم بمعنى الزلزلة على ماقاله العلامة الزمخشرى فى تفسير سورة الناس وصرح به البيضاوى ايضا وللفاضل الكفوى هنا كلام فيه افتراء الى من هو برئ منه ثم ان فى زلزل وصرصر ودمدم وامثالها خلاف بين البصريين والكوفيين فعند البصريين ان امثالها من الرباعى المجرد وعند الكوفيين من الملحقات بالرباعى ودليل الطرفين فى الشرح (وعلامته ان يكون ماضيه على اربعة احرف) حال كونه ملابسا اوهو (بان يكون جميع حروفه اصلية) بخلاف الرباعى المزيد على الثلاثى فان احد حروفه زائد والثلثة اصلى على ماسبق (وبناؤ للتعدية غالبا وقد يكون لازما مثال المتعدى نحو دحرج زيد الحجر) يقال دحرج زيد الشئ اذا دوره وزلزل وبعثر متعديان ايضا قال الله تع اذا زلزلت الارض زلزالها وقال ايضا اذا بعثر ما فى القبور وزلزلت وبعثر مجهولان فيهما ولو لم يكن كل واحد منهما متعديا لما جاء مجهولا لان اللازم لا يبنى منه المفعول به ولا المجهول (ومثال اللازم نحو درج زيد) اى خضع وطأطأ رأسه وبسط ظهره وكذا حصحص اى ثبت واستقر وهملج الشئ اى مشى مشى الهملاج اى الفرس وقيل هو متعد وبرهم زيد اى ادام النظر وبرهن وكلام صاحب المق من ان ابواب الرباعى كلها متعد الا درج ينافيه مجئ موت وامسى وجلبب وغيرها متعديا على ماقاله الامام البركوى فى الامعان وقد يؤخذ من كلام ليفيد التكلم به نحو بسمل اى قال بسم الله الخ قال الشاطبى وبسمل بين السورتين بسنة رجال عموها دربة وتحمسلا وحمدل اى قال الحمد لله وحولق اى قال لا حول آه وحسبل وسبحل اى قال حسبى الله وسبحان الله ومنه قول المحدثين هذا الحديث مروى بالعنعنة اى بان يقال عن فلان وعن فلان الى رسول الله ومنه قولهم هذه الفاء فذلكة يقال فذلك الكلام اى اجمله ولذا قيل ان الفاء الفذلكة هى التى تدخل على الاجمال بعد التفصيل كما فى حاشية انوار التنزيل

للشهاب و نقل الشمنى عن التفتازانى هكذا فكلام الاستاذ رحمه الله
لايخلو عن نوع مخالفة لما حققوا فتدبر (وستة) ابواب مبتدأ لتخصصه
بالاضافة (منها) وخبره قوله (الملحق دحرج) اى لماهو ملحق بالرباعى المجرد
بزيادة حرف واحد على الثلاثى المجرد لاجل الحاق فكلام الاستاذ رحمه الله
اى لماهو ملحق بكلمة دحرج لايخلوعن شئ وسيجئ معنى الالحاق والمراد
من زيادة الالحاق ان لاتكون مطردة فى افادة المعنى كافادة زيادة الهمزة
فى اكرم مثلا فانها لايقال لهذه الزيادة انها للالحاق وان صار لفظ اكرم
بواسطة هذه الزيادة على وزن الرباعى فان هذه الزيادة ظاهرة فى معان
اخر على مابين فى بابه فلايجوز حمل تلك الزيادة على الغرض اللفظى
الذى هو للالحاق مع ظهور امكان حمل تلك الزيادة على الغرض المعنوى
وكذلك الحال فى زيادة التفعيل والمفاعلة وغيرها من الزيادة لغير الالحاق
والحاصل ان الزيادة لغير الالحاق تكون مطردة فى افادة المعنى كزيادة الهمزة
فى اكرم وتكرير العين فى كرم مثلا بخلاف الزيادة التى هى للالحاق فانها
غير مطردة فى تلك الافادة وجعل هذه الزيادة من قبيل مالامعنى له اصلا
غير الالحاق كما قال بعضهم فاسد لان معنى حوقل وشملل مخالف لمعنى
حقل وشمل مع ان قولهم زيادة اللفظ تدل على زيادة المعنى يرده ايضا هذا
والاولى ان يجعل المصنف الملحق بالرباعى سبعة بزيادة باب فعنل كما جعله
الفاضل العصام فى ميزان الادب و قال بعضهم هو ثمانية ابواب بحكم
الاستقراء لان باب فعنل وفعفل ايضا منه كقلنس وزلزل انتهى اقول
و فيه نظر لانه مبنى على مذهب الكوفيين و هو ضعيف لان مثل زلزل
رباعى مجرد لازيادة فيه بل كل حروفه اصلية على ماذهب اليه البصريون
كما سبق بيان الاختلاف فيه بين الفريقين ويقال اى يطلق لهذه الستة
الملحق بالرباعى المجرد هكذا وجدنا فى النسخ التى رأيناها لكن الاولى
ترك هذا القول اعنى قوله و يقال الخ هنا واتيانه بعد الابواب الستة (الباب
الاول) من الستة (فوعل يفوعل فوعلة وفيعالا) اصله فوعالا قلبت

الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار فيعالا فان قلت الادغام
والاعلال مبطلان للالحاق كما قالوا فلم جاز الاعلال هنا قلنا قولهم
هذا لبس على الاطلاق فى حق الاعلال بل كونه مبطلا له اذا كان
فى الوسط مع عدم بقاء الوزن بعد الاعلال واما اذا بقى الوزن بعده او كان
فى الآخر كما فى سلق فلا يبطل الالحاق بخلاف الادغام فانه مبطل مطلقا
لانكسار الوزن به و لذا لايجور الادغام فى جلبب كما سيجئ و كذا فى قردد
فانه ملحق بجعفر (موزونه حوقل يحوقل حوقلة وحيقالا) اصله حوقالا
فاعل كما فى الوزن (وعلامته ان يكون ماضيه على اربعة احرف) ثالثة
منها اصلية وواحدة زائدة اذ اصله حقل ثم صار حوقل (بزيادة الواو
بين الفاء والعين) ولذا قدمه على سائر الابواب (و بناؤه للازم فقط) اى
فحسب يعنى لايكون بناؤه متعديا اصلا (نحو حوقل زيد) اى هرم وضعف
كذا فى الصافية شرح الشافية او كبر وفتر عن الجماع كذا فى السيد عبد الله
هذا معنى حوقل واما حقل فهو بمعنى الزرع اذا تشعب ورقه قبل ان تغلظ
سوقه و الحقل ايضا القراح الطيب كذا فى المختار و فى بعض النسخ
لم يذكر بناء هذا الباب وغيره من الستة (الباب الثانى فيعل يفيعل فيعلة
وفيعالا) هذا موزون به اووزن (وموزونه بيطر يبيطر بيطرة و بيطارا)
على وزن فيعالا (وعلامته ان يكون ماضيه على اربعة احرف) كبيطر
اصله بطر فصار بيطر (بزيادة الياء بين الفاء والعين) ولكون محل الزيادة
فيه مقدما كالباب الاول قدمه على باب فعول وان كان لتقديم باب فعول
على هذا الباب وجه ايضا و هو موافقته للاول فى كون زيادتهما واوا
ولذا قدمه صاحب المق عليه خلاف مافعله المصنف وتقديم مافيه الواو
على مافيه الياء لقوة الواو وهو ظاهر و بهذا ظهر ان الباب الاول يستحق
التقديم على سائر الابواب من وجهين كما عرفت (و بناؤه للتعدية نحو بيطر
زيد القلم) اى شقه فسر به للتنصيص على كونه متعديا قال السيد عبد الله
اى عمل البيطرة من بطرت الشئ ابطره اى شققته و منه سمى البيطار

ولذا اى لاجل ان محل
الزيادة مقدم ولكونه واوا

انتهى اقول فعلم من هذا ان المراد بعمل البيطار شقه وعلى كلا التفسيرين
يكون متعديا لفظا و معنى و التفريق بينهما تحكم يحث فكلام الاستاذ
هنا لايخلوعن ركاكة فليطالع (الباب الثالث فعول يفعول فعولة وفعوالا)
اذاعرفت ماقلنا فاعلم ان تقديم هذا الباب على باب فعيل كتقديم الباب
الاول على الثانى فتذكر (موزونه جهور يجهور جهورة و جهوارا)
بكسر الجيم والمصدر الاول موجود فى كتب اللغات و لم نجد الثانى
فى الكتب المشهورة تتبع (وعلامته ان يكون ماضيه على اربعة احرف)
كجهور اصله جهر فصار جهور (بزيادة الواو بين العين واللام و بناؤه
للتعدية نحو جهور زيد القرأن) اى رفع صوته به كذا فى المختار والسيد
عبدالله فعلى هذا يكون متعديا تدبر و يقال جهور الكلام بلند كفت سخن را
والجهر والجهورة بمعنى واحد وهو رفع الصوت به (الباب الرابع
فعيل يفعيل فعيلة وفعيالا موزونه عثير يعثير عثيرة وعثيارا) قال فى الترجمان
ولاتقل عثير لانه ليس فى الكلام فعيل بفتح الفاء الاضهيد وهو مصنوع
معناه صلب شديد كذا فى الصحاح انتهى ولعل لهذا لم يأخذ اكثر المصنفين
هذا الوزن فى باب الملحق ولعل المصنف و سائر من اخذه اطلعوا عليه
واخذوه و بالجملة هذا الوزن اما نادر و اما مصنوع ليس بلغة اصلية
ولايوجد فى كلام العرب وانما الموجود فيه فعيل كعثير بكسر الفاء وسكون
العين وفتح الياء كما قالوا (وعلامته ان يكون ماضيه على اربعة احرف)
كعثير اصله عثر فعصد الالحاق فصار عثير (بزيادة الياء بين العين واللام
و بناؤه للازم نحو عثير زيد) اى زل ولم يستقر رجله موضع وضعه قال
فى المختار العثرة الزلة و قد عثر فى ثوبه يعثر بالضم عثارا بالكسر يقال
عثر به فرسه فسقط على وجهه انتهى فعلى هذا يكون عثير من العثار
ويجوز ان يكون من العثور بضمتين وهو لغة قريش و اصله ان من عثر
فهو غافل ينظر اليه حتى يعرفه كذا فى الترجمان (الباب الخامس فعلل
يفعلل فعللة و فعللا لا موزونه جلبب يجلبب جلببة و جلبابا)

قدمه

قدمه على باب سلقى لان زيادته من جنس بعض حروفه الاصول فاورث
ذلك قوة فيه كما سبق فى باب التفعيل بخلاف باب سلقى فان زائده ليس
من جنس الاصول لان اصل جلبب جلب زيد من جنس لامه باء فصار
جلبب ولم يدغم الباء الاولى فى الثانية مع ان الادغام فيه واجب لئلا يبطل
الالحاق بد حرج لان الادغام يبطل الالحاق ويكسر وزن الملحق
مطلقا كما يبطله الاعلال فى الوسط و اما اذا كان الاعلال فى الآخر
فلا يبطله كما اعل سلقى بقلب آخره الفا لكون الآخر محل التغيير ولانه
كالوقف فكما لايضر فيه الاسكان و القلب كذلك لايبطل الالحاق
اذا كان الاعلال فى محل الوقف وهو الآخر هذا (فان قلت المناسب
للابواب السابقة ان يزاد الواو فى آخر فعل هذا الباب ويقال جلبو لان الترتيب
الطبيعى يقتضى ذلك لان الباب الاول زيد فيه بين فائه وعينه واو
وفى الباب الثانى زيد بين فائه وعينه ايضا ياء والباب الثالث زيد فيه بين العين
واللام واو وفى الرابع ياء فى ذلك المحل فالمناسب ان يزاد فى آخر الخامس
واو وفى اخر السادس ياء فلم لم يراعوا هذا الترتيب قلنا لو زيد فيه الواو
وقيل جلبو لكانت الواو واقعة فى الطرف رابعة فلاجرم تقلب الفا
فلم يعلم ان الزائد الف اوواو لكونه مكتوبا بصورة الالف مع ان الالف
لايكون للالحاق عندهم فيوهم خلاف المق و لذا زيد من جنس لامه
واما فى سلقى فلا يوهم لكون الالف فيه مكتوبا بصورة الياء لكونه مقلوبا
من الياء كما فى غزى ورمى تدبر و بعض المصنفين رتب هذه الابواب بغير
هذا الترتيب ولكل وجهة وماقاله الاستاذ رحمه الله فى وجه تقديم هذا
الباب على باب سلقى لايخلوا عن نوع التنافى بين كلاميه فليطالع ثمة
(وعلامته ان يكون ماضيه على اربعة احرف بزيادة حرف واحد
من جنس لام فعله) فى محل قريب من آخره فعلم من قوله فى آخره ان الزائد
فيه الباء الثانية فلايجرى فيه الخلاف المذكور فى باب التفعيل و الترتيب
الطبيعى يقتضى ذلك ايضا كما بيناه آنفا ومنه ظهر فساد ماقال صاحب

المطلوب شرح المقصود فزيدت فيه احدى البائين قيل اولهما وقيل
ثانيهما وجوز سيبويه الامرين فصار جلبب على وزن فعلل و بناؤه للتعدية
نحو جلبب زيد المال اى جره واخذه كذا فى المختار فهو متعد لفظا ومعنى
وبابه ضرب واما جلبية والجلباب كالدحرجة والدحراج بمعنى الملحفة
التى تلبسها المرأة فهو غير معنى الجلب لكن فيه معنى الجلب ايضا بجر
الجلباب الى نفسها عند المشى لحفظ نفسها مثلا عن المحارم وحينئذ
يكون لازما لفظا ومتعديا معنى يقال جلببت المرأة اى لبست الجلباب
وجمع الجلباب الجلابيب هذا تلخيص الاساس وفيه كلام سنبينه فى باب
تجلبب ان شاء الله تعالى (الباب السادس) منها (فعلى) بقلب الياء
الفا لان زائده ياء كما عرفت (يفعلى) بترك الياء على حالها لثقل الضمة
عليها كما فى يرمى وكتب الالف بصورة الياء فى الماضى للدلالة على انها
مقلوبة منها كما سبق بيانه (فعلية) كدحرجة و لم تقلب الياء فيه الفا
لئلا يبطل الالحاق لخروجه عن الاخرية بالتاء مع ان الشرط الاول
من الشروط السبعة المعتبرة فى قلب الواو والياء الفا اذا كانا متحركتين
غير موجود هنا لان التاء اخرجتها عن كونها فى وزن الفعل كما فى الحركة
فلم تقلب الفا كما لم تقلب فى الحركة وفيه اسقاط ما فى بعض الشروح
هنا (وفعلاء) بالهمزة اصله فعلايا قلبت الياء الفا لكونها واقعة بعد الف
زائدة فاجتمع الفان فانقلب الثانى همزة فصار فعلاء ولم يحذف احديهما
لئلا تكون الممدودة مقصورة فيختل الغرض (موزونه سلق يسلق
سلقية وسلقاء) تذكر ما فى الوزن (وعلامته ان يكون ماضيه على اربعة
احرف) كسلق اصله سلق ثم صار سلق (بزيادة الياء فى اخره) لكن الياء
قلبت الفا كما عرفت وقيل الزائد فيه الالف وظاهر كلام الفاضل الكفوى
يميل اليه وفيه نظر لانه مخالف لما قالوا ان الالف لا يكون للالحاق (وبناؤه
للتعدية نحو سلقيت رجلا) اى القيته على ظهره اواوقعته على قفاه
ومجرده يجئ على هذا المعنى ايضا يقال سلقته اذا القيته على ظهره ويقال

سلقه بالكلام اذا اذاه وهو شدة القول باللسان قال الله تعالى سلقوكم
بالسنة حداد ويقال سلق البقل والبيض اذا اغلاه بالنار اغلاءة حقيقة
وباب الكل ضرب كذا فى مختار الصحاح وفسر بعض شراح المتن سلق
بقوله اى عمل عمل الجاسوس وفيه نظر وفى بعض النسخ سلق زيد اى ناد
على قفاه ولعله من المصنوعات لانه معنى اسلق لا سلق كما يجئ (ويقال)
اى يسمى (لهذه) الابواب (الستة) التى ذكرت عنى باب الفوعلة والفيعلة
والفعولة والفعيلة والفعللة والفعلية كذا قالوا وفيه اشارة الى ان هذه الابواب
يذكر باسماء مصادرها كالابواب السابقة (الملحق بالرباعى) وهذه الجملة
على تقدير ذكرها قبل ذكر هذه الابواب على ما فى بعض النسخ تكرير لتقريب
المفسر والمفسر وعلى تقدير عدم ذكرها قبلها يلزم ذكره اشد لزوم
على ما فى اكثر النسخ وهذه النسخة اولى لخلوها عن التكرار وبالجملة يلزم
ذكرها هنا للتقريب المذكور سواء ذكر فيما سبق اولم يذكر لما استشعر
هنا سؤال بان يقال ما معنى الالحاق عند الصرفيين قال (ومعنى الالحاق)
اى معنى الالحاق المعهود (اتحاد مصدرى الملحق) كالجلببة و الجلباب
(والملحق به) كالدحرجة والدحراج يعنى اتحاد مصدرى الملحق ومصدرى
الملحق به كما مثلنا لهما فلا يرد ما قيل ان اخراجا ودحراجا متحدان فى الوزن
مع ان باب الافعال ليس بملحق بدحرج لان باب الافعال ليس له مصدران
كمصدرى دحرج حتى يتحد المصدران منه مع المصدرين لدحرج
فلا حاجة الى الجواب بان العبرة فى الالحاق بالمصدر الاول وهو الفعللة
كالدحرجة لا بالمصدر الثانى وهو الفعلال كالدحراج فان المصدر
الاول يجئ فى جميع الصور بخلاف المصدر الثانى وهو الفعلال فانه لم يجئ
فى جميع الصور كما فى خطب و عربد فان مصدرهما فخطبة و عربدة
لا خطابا وعربادا (فان قلت الجواب فرع ورود السؤال مع ان هذا
السؤال لا يرد اصلا لان الزائد فى اخراجا كان فى اوله مع ان الالحاق لا يكون
فى اول الكلمة بل فى وسطها او آخرها على ما سيصرح المصنف

فلاحاجة الى الجواب بين معا قلنا هذا تحقيق والسائل اورد السؤال
على ظاهره لان اخراجا ودحراجا متحدان فى الوزن الصورى مع قطع
النظر عن هذا التحقيق واما التحقيق فلايرد اصلا كما قلت والحاصل
ان معنى الالحاق الاصطلاحى كون الملحق بزيادة الحرف مماثلا للملحق به
من غير زيادة فى جميع تصرفاته وهذا هو المراد هنا لامعناه اللغوى وهو
الوصول والادراك يقال لحقه ولحق به من الباب الرابع اذا ادركه ولما فرغ
عن الرباعى المجرد وملحقاته اراد ان يشرع فى المزيد على الرباعى
وملحقات بعضه فقال (وثلثة) اى ثلثة بواب من خمسة وثلثين بابا كائنة
(لما) اى لبناء (زاد) اى وقع الزيادة (فيه) من قبيل وقد حيل بين العير
والنزوان اى وقع الحيلولة بينهما (على الرباعى) المجرد اى الخالى عن الزيادة
(وهى) اى تلك الابواب الثلثة المعبر عنها بالمزيد على الرباعى (على
نوعين) بحسب الزيادة الواقعة فيه لان تلك الزيادة امابحرف واحد
اوحرفين لاغير لانه لم يأت فى مزيد الرباعى مازيد فيه ثلثة احرف كما يأتى
ذلك فى مزيد الثلاثى لاغير لعدم وجود كلمة مبنية على سبعة احرف
ولووجد ذلك لخرج عن حد الاعتدال (النوع الاول) من النوعين (ما)
اى فعل اوالبناء الذى (زيد فيه حرف واحد على الرباعى المجرد وهو)
اى النوع الاول اوذلك البناء (باب واحد) بحسب السماع و انما قدم
هذا النوع على الثانى لكون زائده واحدا والواحد مقدم على الاثنين
طبعا فقدم وضعا ايضا ليوافق الوضع الطبع (وزنه) اى الموزون به له
(تفعلل يتفعلل تفعللا) ضم اللام الاولى فى المصدر فرقا بينه و بين
ماضيه و(موزونه) اى موزون هذا الباب اوموزون مايوزن به منه (تدحرج
يتدحرج تدحرجا) بضم الراء فيه لما مر (وعلامته ان يكون ماضيه
على خمسة احرف) اذا صله دحرج ثم صار تدحرج (بزيادة التاء فى اوله)
وهذه التاء زيدت للمطاوعة كما يجئ ولذا قال (وبناؤه) اى بناء هذا الباب
الحاصل بتلك الزيادة (للمطاوعة) اى للدلالة على التأثر و قبول الاثر

على ماسبق تحقيقها (نحو دحرجت الحجر) اى دورته يقال دحرجه
ودحرجة ودحراجا بكسر الدال والمدحرج المدور كذا فى المختار واعلم
انه بالحاء المهملة لابالمعجمة كما يقرؤه بعض المتعلم بل بعض المعلم و هو غلط
منهم (فتدحرج ذلك الحجر) ى فتدور قال الاستاذ رحمه الله فى الاساس
اى تدورت هكذا فى اكثر النسخ وفى بعضها فتدحرج باضمار الفاعل
وكلتا النسختين ليست بصواب اذ على الاول يجب ان يقال فتدحرج تلك
الحجر لان الحجر مؤنث معنوى وعلى الثانى يجب ان يقال فتدحرجت لانه
مسند الى ضمير الحجر فيجب تأنيث العامل و قصر الاعتراض على الثانية
واختيار الاولى كما فعله بعض الشارحين ليس على ماينبغى فتدبر انتهى
كلام الاستاذ رحمه الله امر بالتدبر مع انه نفسه لم يتدبر وقد قال الله تعالى
اتأمرون الناس بالبر وتنسون انفسكم و العجب كل العجب منه رحمه الله
و من بعض الشارحين القاصر مع كونهما من فضلاء زمانهما حكما
بكون الحجر مؤنثا معنويا وقد قال الله تعالى فقلنا اضرب بعصاك الحجر
فانفجرت منه اى من ذلك الحجر اثنتا عشرة عينا قال صاحب التبيان
فى تفسيره حجر خفيف مربع كانوا يحملون معهم اولم يكن حجرا معينا
بل يضرب موسى عليه السلام اى حجر كان فينشق انتهى وقال البيضاوى
فى تفسيره ايضا اللام فى الحجر للعهد على ماروى انه كان حجرا طوريا
مكعبا حمله معه وكانت تنبع من كل وجه ثلث اعين تسيل كل عين
فى جدول الى سبط اوكان حجرا اهبطه آدم من الجنة ووقع الى شعيب
عليه السلام فاعطاه اوالحجر الذى فر بثوبه لما وضع ليغتسل و برأه الله به
عما رموه به من الادرة فاشار اليه جبرائيل بحمله او للجنس وهذا اظهر
فى الحجة الى اخر ماقال وقال الله تعالى فانبجست منه اى من ذلك الحجر
وقال فى المختار الحجر جمعه اى الحجر الاحجار و الحجارة و جميع الكتب
مشحونة بهذا فانظر الى كلام هؤلاء الفضلاء كيف عبروا فى ضمير الحجر
وصفاته بالتذكير وليت شعرى لم غفلا عما لايمكن الغفلة للطالب فضلا

عن الفاضل الاوحدى ربنا لاتؤاخذنا ان نسينا او اخطأنا واعف عنا
واغفرلنا وارحمنا انت مولانا فانصرنا وانت خير الناصرين اذا عرفت
هذا فكلا النسختين صحيحة سالمة ولله در المصنف رحمه الله تعالى ومن
هذا الباب تسربل يقال سربله فتسربل اى البسه السربال فلبسه وكذا
تبرقع يقال برقعه فتبرقع اى البسه البرقع فلبسه كذا فى مختار الصحاح
(النوع الثانى) من النوعين (هوما زيد فيه حرفان على الرباع المجرد)
فيكون الحروف الاربعة الاصلية مع الحرفين الزائدين ستة ولذا يقال
لهذا النوع السداسى المزيد على الرباعى (وهو) اى النوع الثانى (بابان)
اى منحصر فيهما بحسب الاستقراء باعتبار محل الزيادة وذاتها كما يجئ
(الباب الاول) منهما (افعنلل يفعنلل افعنلا لا) وقد عرفت وجه
زيادة الالف فى المصدر (موزونه احرنجم يحرنجم احرنجاما وعلامته
ان يكون ماضيه على ستة احرف) اربعة منها اصلية واثنان زائدتان
اذاصله حرجم ثم صار احرنجم (بزيادة الهمزة فى اوله والنون بين العين
واللام الاولى وبناؤه للمطاوعة نحو حرجت الابل) يقال حرجم القوم
اذا ازدحموا قال الفراء المحرنجم العدد الكثير يقال احرنجم العدد الكثير
ويقال حرجت الابل فاحرنجمت اذاردد تها فارتد بعضها على بعض
واجتمعت كذا فى كتب اللغات وبما نقلنا عرفت ان قوله (فاحرنجم ذلك
الابل) ليس بصواب بل الصواب فاحرنجمت اوفاحرنجم تلك
الابل لان الابل اسم جمع لاواحد لها من لفظها وهى مؤنثة لان اسماء الجموع
التى لاواحد لها من لفظها اذا كانت لغير الآدميين فالتأنيث لها لازم كذا
فى المختار على ماسبق بيانه (الباب الثانى) منهما (افعلل يفعلل) بتشديد اللام
الاخيرة (افعلالا موزونه اقشعر يقشعر اقشعرارا) وبما قلنا فيما سبق
عرفت ان لهذا الباب يقال باب الافعلال وحاله بالنسبة الى الرباعى كالافعلال
بتخفيف اللام بالنسبة الى الثلاثى تدبر (وعلامته ان يكون ماضيه على ستة
احرف) لان الرباعى المجرد منه قشعر ثم صار اقشعر (بزيادة الهمزة

فى اوله وحرف آخر من جنس لامه الثانية فى آخره) هذا نص فى ان
الزيادة فيه الراء الثانية من الرائين الاخيرتين وانما اختار هنا قول الاكثرين
كما اختاره فى باب الافعلال وان اختار قول الخليل فى فعل لان هذا الباب
بمنزلة افعل فى منشعبة الثلاثى على ماقاله السيد عبدالله فى شرح الشافية
وغيره كما سبق منا آنفا وبالجملة دليل الخليل ودليل الاكثرين يمشى هنا لان
سكون اللام الاولى من الاخيرتين للادغام وللفرار عن توالى الحركات
الاربع من اول الامر معا لكنه اختار قولهم لما قلنا فقط ظهر مما قلنا ان
الخلاف هنا جار وان محل الخلاف اللامان الاخيرتان من اللامات الثلاث
ولادخل للام الاولى المتحركة فى الخلاف والترتيب الطبيعى بين البابين
يقتضى ذلك ايضا فما قاله الاستاذ رحمه الله لاخلاف فيما قاله المصنف
فى تعيين الزائد لما قاله الامام البركوى رحمه الله من انه اذا كان اول
المكررين متحركا فالزائد هو الثانى بلا خلاف انتهى فناش من غفلته عما
قاله سابقا فتدبر وانصف (وبناؤه لمبالغة اللازم) يعنى ان هذا البناء
لافادة المبالغة فى الفعل اللازم لان قشعر لازم واقشعر يفيد المبالغة فيه
(لانه) اى الشان (يقال) اى يقول العرب (قشعر جلد الرجل اذا
انتشر شعر جلده) انتشارا كائنا فى الجملة اى قليلا (ويقال اقشعر جلد
الرجل اذا انتشر) اى اضطرب وتحرك جلده انتشارا (مبالغة) اى
مبالغا بحيث لاانتشار فوقه وفسر العلامة الثانى اقشعر بقوله اى اخذته
قشعريرة وهى بمعنى الاضطراب والحركة ولذا قال صاحب التبيان
فى تفسير قوله تعالى تقشعر منه جلود الذين يخشون ربهم اى تضطرب
وحمل القشعريرة على الحقيقة هو الاولى اذ تجده عند الخشية وفى الحديث
اذا اقشعر جلد العبد من خشية ربه تحاتت منه ذنوبه كما تحاتت عن
الشجرة اليابسة ورقها انتهى فعلم منه ان المعنى الحقيقى للاقشعرار هو
الاضطراب وهوا لحركة والانتشار ايضا يجئ بمعنى الحركة لانه يجئ
بمعنى حركة آلة الرجل وهذه الحركة وان كانت مفيدة لكن مطلق الحركة

٧ قوله معا يعنى ان السكون هنا لغرض الادغام ولغرض الفرار المذكور معا فيتمشى هنا الدليلان لكن اختار قولهم لما قلنا ✱

يوجد فيها لان المطلق فى ضمن المقيد كما ان العام يوجد فى ضمن الخاص
فالا قشعرار بمعنى الا ضطراب وهو بمعنى الحركة وهى احد معانى
الانتشار اذا عرفت هذا فتفسير المصنف الاقشعرار بالانتشار صحيح
وموافق بلغة العرب ولذا اقتفى الشراح كلهم اثر المصنف فالحق احق
ان يتبع فقول الاستاذ رحمه الله ولعل هذا مبنى على غفلته عن معنى
الاقشعرار والانتشار وقوله بعد كلمات لاطائل تحتها فتفطن فى هذا
المقام فان الشراح كلهم لم يعرفوا ايضا معناهما لما اقتفوا اثر المصنف
وافتروا على لغة العرب انتهى افتراء محض عليهم وسوء ظن لهم فنعم
كلام ابى الطيب * اذا ساء فعل المرء ساءت ظنونه * وصدق مايعتاده من
توهم * استغفر الله العظيم فعنده مفاتح الغيب لايعلم الغيب الا الله العزيز
الحكيم وقال الاستاذ رحمه الله ومن هذا الباب بادر اصله ابودر مثل
اقشعر الى آخر ماقال انتهى تدبر (وخمسة) كائنة (منها) اى الابواب
الخمسة والثلثين كائنة (للحق تدحرج) هذا خبر لقوله خمسة بعد
التخصيص بالصفة وانما لم يذكر باقى ملحقاته اعنى تفعلل مثل تزلزل وتفعنل
مثل تقلنس وتمفعل مثل تمسكن لان غرضه بيان ماهو المشهور من هذه
الملحقات وهى الخمسة المذكورة فى المتن واما الثلثة الباقية فغير مشهورة
لايقال ينبغى للمصنف ان يترك الكل فى هذا المختصر كما ترك اكثر
الصرفيين لانا نقول انما ذكر فيه الخمسة ليفيد للمبتدئين فائدة تامة بذكر
جميع الابواب الدائرة فى الالفاظ العربية (الباب الاول من الخمسة تفعلل
يتفعلل تفعللا) قدمه على تفوعل لكون الزائد فيه من جنس بعض
حروفه الاصول (موزونه تجلبب يتجلبب تجلببا وعلامته ان يكون
ماضيه على خمسة احرف) اذ اصله جلب ثم صار تجلبب (بزيادة التاء فى اوله)
ليوافق الملحق والملحق به فى موضع الزيادة وذاته وليفيد المطاوعة كما يجئ
(وبزيادة حرف آخر) اى مغاير للتاء (من جنس لام فعله فى آخره)
هذا يدل على ان الزائد هو الباء الثانى بلاخلاف كما عرفت فى جلبب قال

الامام البركوى رحمه الله اذا كان اول المكررين متحركا فالزائد هو الثانى
بلاخلاف هذا كلامه وقد نقل الاستاذ رحمه الله هذا الكلام منه فى باب
اقشعر مع انه لايوافق دعواه كما بينا هنالك فمحله هذا المقام فنعم ماقيل
لكل مقام مقال ولكل ميدان رجال وهذه الزيادة لمجرد الالحاق (وبناؤه
للمطاوعة) اى لمطاوعة فعلل نحو جلببته اى البسته الجلباب فهذا باعتبار
المعنى متعد الى مفعولين وباعتبار اللفظ الى واحد فتجلبب اى لبس
الجلباب فهو من جهة المعنى متعد الى واحد وكون المطاوع بالكسر
متعديا يجوز كما فى علمته المسئلة فتعلمها وامامن جهة اللفظ فهو لازم وكون
المطاوع بالكسر لازما اكثر من الاول وعلى كلا التقديرين يصح كلام
المصنف على ماحققنا فيما سبق فتذكر وبماذكرنا سقط كلمات الشراح
فى هذا المقام (الباب الثانى) منها (تفوعل يتفوعل تفوعلا) ويقال له
باب التفوعل وكذا الابواب الآتية يسمى باسماء مصادرها كما مر غير مرة
(موزونه تجورب يتجورب تجوربا) والضم فيه وفى السابق واللاحق للفرق
بين المصدر وفعله وتقديمه لكون الواو قويدة ومحلها مقدم ماتدبر (وعلامته
ان يكون ماضيه على خمسة احرف) كتجورب اصله جرب على ماقالوا
ثم صار تجورب (بزيادة التاء فى اوله) لافادة المطاوعة (وبزيادة الواو
بين الفاء والعين) لمجرد الالحاق هذا كلام ظاهرى ومبنى على ماهو
المشهور من مسامحات الصرفيين والتحقيق ان تجورب اصله جورب
وهو رباعى مجرد والواو بين الفاء والعين اصلية لازائدة ومصدره جوربة
على وزن دحرجة وجورب معرب لما قالوا ان جمعه جواربة والهاء
للعجمة ويجئ جمعه على جوارب ايضا مثل كيالج جمع كيلج وهو الكيل
ومقتضى ظاهر كلامهم ان اصل تجورب جرب ولبس بصحيح اذ لامناسبة
بين الجرب والجورب لان الاول علة تحصل من هيجان الدم الفاسد
والثانى لباس القدم المتخذ من الشعر على ماهو المبسوط فى كتب اللغة هكذا
قاله الاستاذ رحمه الله (فان قلت كلامه هنا مخالف لما قال نفسه فى شرح

قول المصنف وستة ابواب للحق دحرج حيث قال هنالك جعل بعضهم
الزيادة للالحاق من قبيل مالا معنى له اصلا غير الالحاق وهو فاسد لان
معنى حوقل وشملل مخالف لمعنى حقل وشمل لان زيادة اللفظ تدل على
زيادة المعنى الى آخر ماقال وفيه مخالفة ظاهرة لماقال هنا لان كلامه هنا
يقتضى اشتراط المناسبة بين معنى الملحق ومعنى الملحق به وكلامه هنالك
يقتضى عدم اشتراطها فكيف التوفيق (قلنا لامنافاة بينهما لان زيادة
المعنى على معنى آخر يقتضى المخالفة بينهما بالزيادة والنقصان ولايقتضى
عدم المناسبة بينهما تدبر (وبناؤه للمطاوعة) اى لمطاوعة فعلل نحو
(جوربته) اى البسته الجورب (فتجورب) اى لبس الجورب تذكرما
قلنا فى تجلبب وفى بعض النسخ وبناؤه للازم تجورب زيد اى لبس الجورب
وعلى هذه النسخة يكون من قبيل التكلم بالمطاوع بالكسر من غير تكلم
بالمطاوع قال الجاربردى فى شرح الشافية وقد يتكلم بالمطاوع وان
لم يكن معه مطاوع كقولك انكسر الاناء وقال عبد القاهر رحمه الله
معنى المطاوع انه قبل الفعل ولم يمتنع فالثانى مطاوع بالكسر لانه
طاوع الاول والاول مطاوع لانه طاوعه انتهى هذا كلام الجاربردى
قوله وان يكن له مطاوع اشارة الى ان المطاوع بالفتح يجوز ان لايوجد
اصلا او يوجد ولكن لايتكلم به كما سبق منا تحقيقها (الباب الثالث) منها
(تفيعل يتفيعل تفيعلا) قدمه لكونه مناسبا للاول فى محل الزيادة (موزونه
تشيطن يتشيطن تشيطنا وعلامته ان يكون ماضيه) المفر المذكر الغائب
(على خمسة احرف) اذ اصله شطن ثم صار تشيطن (بزيادة التاء فى اوله
والياء بين الفاء والعين) وفيه اشارة الى ان الشيطان مشتق من الشطن
بفتحتين اومن شطن شطونا والاول بمعنى الحبل المديد والثانى بمعنى البعد
وكما هما يناسبان معنى الشيطان لطوله او بعده عن رضاء الرحمن وقيل
مشتق من الشيط بمعنى الهلاك وهذا يناسب ايضا لهلاكه فى الدارين
(وبناؤه للمطاوعة) وفى بعض النسخ للازم تذكر ماقلنا آنفا (نحو

تشيطن زيد) اى فعل فعلا مكروها على ما فى بعض شروح المقصود فهو
متعد معنى ايضا او صار كالشيطان فهو لازم قال فى مختار الصحاح
الشيطان نونه اصلية وقيل انها زائدة فان جعلته فيعالا من قولهم تشيطن
الرجل صرفته يعنى يكون منصرفا وان جعلته من تشيط لم تصرفه لانه
فعلان انتهى (الباب الرابع) منها (تفعول يتفعول تفعولا) وانما لم يعل كاعلال
يخاف ويزال لانه يبطل الالحاق اذا كان فى غير الاخر كما سبق (موزونه
ترهوك يترهوك ترهوكا) وتقدم محل الزيادة بالنسبة الى سابقى قدمه عليه
وزيادة الياء بين العين واللام لم تسمع وان اقتضاه الترتيب الطبيعى
(وعلامته ان يكون ماضيه على خمسة احرف) كترهوك اصله رهك على
مذاقه ثم صار ترهوك (بزيادة التاء فى اوله والواو بين العين واللام وبناؤه للازم
نحو ترهوك زيد) اى تبختر يقال مر فلان يترهوك اى يتفاخر ويتمايل الى
طرفيه فى مشيه وهو من الاخلاق والصفات المذمومة قال الله تعالى
ولاتمش فى الارض مرحا انك لن تخرق الارض ولن تبلغ الجبال طولا كل
ذلك كان سيئه عند ربك مكروها وفى بعض النسخ وبناؤه للمطاوعة
فيكون من قبيل مالم يكن له مطاوع بالفتح ايضا كما عرفت مما نقلناه عن
الجاربردى ولعل النسخة الاولى ايضا يحمل عليه لان اللازم والمطاوع
بالكسر قد يتصادقان ولولاه لماقال المصنف فيما سيأتى والتاء انما دخلت
بمعنى المطاوعة لايقال هذا مختص بتجلبب كما يقول المصنف لانا نقول هذا
مبنى على الغفلة عن قوله مثلا ويدل عليه اول كلامه اعنى قوله فى هذه
الملحقات كما سنبين ان شاء الله (الباب الخامس) منها (تفعلى يتفعلى) وقلب
الياء فيهما الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها لايبطل الالحاق لكونه فى الاخر
على ما مر غير مرة (تفعليا) بكسر اللام ولم يضم كما فى مصادر الابواب
السابقة ليسلم الياء عن الاعلال اعنى القلب الى الواو الذى هو اثقل
من الياء مع انه يوهم خلاف المق (موزونه تسلقى يتسلقى تسلقيا) تذكرما
فى الوزن (وعلامته ان يكون ماضيه على خمسة احرف) اذ اصل تسلقى

مثلا سلق ثم صار تسلق (بزيادة التاء فى اوله والياء فى آخره وبناؤه
لمطاوعة) اى لمطاوعة فعل (نحو تسلق زيد) اى سلقه بالكلام اى
اذاه به فتسلق اى فتأذى قيل جراحات السنان لها التيام ولايلتام ماجرح
اللسان ولما كان فى هذه الملحقات نوع خفأ اراد ان يزيله واعتنى بشانه فقال
(اعلم) المخاطب به من يخاطب بماوقع فى اول الرسالة فتذكر (ان حقيقة
الالحاق) حقيقة الشئ وماهية ما به الشئ هو هو كالحيوان الناطق
للانسان وتطلق ايضا على ما يقال بل المجاز والكناية وهذا ليس بمراد
هنا بل المراد هو الاول يعنى ان ما به يتحقق و يحصل الالحاق الكائن
(فى هذه الملحقات) اى الملحقات الخمسة التى زيدت فيها حرفان على
الثلاثى المجرد (انما هو) اى لا يتحقق ولا يحصل ذلك الالحاق الا بسبب
زيادة حرف اى حرف زائد غير التاء اى مغاير للتاء فى نوعه والمراد من حرف
زائد غيره هو الحرف المعلوم عند المخاطب لتقدم ذكر تلك الملحقات لانه قد
علم الزيادتان الواقعتان فى كل واحد منها وهما التاء وغيره من تكرار اللام
او الواو او الياء ولما قال المصنف (بزيادة) لم يعلم المخاطب ان ذلك الحرف
الزائد اما هو التاء ام غيره من المذكورات فعينه بقوله (غير التاء) فعلم من
هذه التقريرات ان قوله غير التاء صفة لقوله زيادة اى حرف زائد سوى
التاء لا مضاف اليه له كما ظن الاستاذ رحمه الله وتكلم بما لا يرضى صاحبه قال
فى مختار الصحاح وغير بمعنى سوى والجمع اغيار وهى كلمة يوصف بها
ويستثنى فان وصفت بها اتبعتها اعراب ما قبلها وان استثنيت بها
اعربتها بالاعراب الذى يجب للاسم الواقع بعد الا لان اصل غير صفة
والاستثناء عارض هذا كلام المختار ولذا قال ابن الحاجب وغير صفة
حملت على الا فى الاستثناء وقال الفاضل الجامى فى شرحه لدلالتها على
ذات مبهمة باعتبار قيام معنى المغايرة بها فالاصل فيها ان تقع صفة كما تقول
جائنى رجل غير زيد واستعمالها على هذا الوجه كثير فى كلام العرب لكنها
حملت على الا واستعملت مثلها فى الاستثناء على خلاف الاصل وذلك

لاشتراك كل منهما فى مغايرة ما بعده لما قبله انتهى وقد يكون بمعنى الا
فتنصب على الحال كقوله تعالى فمن اضطر غير باغ ولا عاد كانه قال
فمن اضطر خائفا الا باغيا وكذا قوله غيرنا ظرين اناه وقوله غير محلى الصيد
لان الحال بمنزلة الصفة على ما بينه المفسرون اذا عرفت هذا قلت
شعرى لمن عدل عن هذا الاصل الكثير الوقوع مع كونه صراطا سويا
الى خلاف الظاهر من غير شاهد فحمله على الاضافة تكلف وتعسف
مع انه اشتغل بما لا يعنى فهذا لا يليق بمنصبه لعالى رحمه الله (مثلا)
هذا ذكر فى مقام يوهم انحصار البيان فى المذكور فيذكر ويدفع به ذلك
الايهام قالوا هو اسم مصدر بمعنى التمثيل يقال مثل له كذا تمثيلا اذا صورت
مثاله بالكتابة او غيرها كذا فى المختار يعنى امثل لك بالحاق تجلبب مع ان
البيان شامل للخمسة واقول (الالحاق) اى تحققه وحصوله (فى تجلبب)
مثلا واختار التمثيل به لكونه اول تلك الملحقات اى هو (بتكرار الباء)
التكرار ذكر الشئ مرة بعد اخرى يقال كرر الشئ تكريرا وتكرارا ايضا
بفتح التاء وهو مصدر و بكسرها وهو اسم كذا فى مختار الصحاح قال الاستاذ
رحمه الله قال ابو سعيد الضرير سألت اباعمرو عن التفعال بفتح التاء والتفعال
بكسرها فقال ابو عمرو الاول مصدر والثانى اسم انتهى هذا مناف لما قاله
فى باب التفعيل ان التفعال بالكسر ايضا مصدر كالتبيان فالصواب ان
يمثل بلفظ التكرار فان هذا المسؤل مخصوص بمادة التكرار وتمثيله بالرزن
هو المقتضى للتنافى بين كلاميه مع ان قوله هنا لك لم يوجد على وزن التفعال
بالكسر غير التبيان والتلقاء نقلا عن الكشاف يؤيد ما قلنا تدبر والمعنى
حصول الالحاق فى تجلبب مثلا بتكرار الباء وذكره مرة بعد اخرى
(و) اما (التاء) التى فيه فهى (انما دخلت بمعنى المطاوعة) اى
لم تدخل الا لافادة معنى المطاوعة على ان يقدر المضاف و يكون الباء
بمعنى اللام يعنى ان الغرض من دخول التاء فيه مثلا تحصيل تلك الافادة
فيكون المفعول له تحصيليا فلعل تمثيل الاستاذ رحمه الله بقوله تعالى

انكم ظلمتم انفسكم باتخاذكم العجل على تقدير صحته يكون تمثيلا لمجرد كون الباء بمعنى اللام مع ان صحته مم لان الباء فيه للسببية اى بسبب اتخاذكم العجل كما فى قوله تعالى وما خلقنا السموات والارض وما بينهما الا بالحق فان الباء فيه للملابسة لا للتعليل كما ظن لان الكلمة اذا امكن الحمل على معنى نفسها فى الجملة لا يحمل على معنى كلمة اخرى تأمل (كما) دخلت التاء (فى تدحرج) لمعنى المطاوعة والكاف فيه وفى مثله بمعنى المثل اى انما دخلت التاء فى الاول لتلك الافادة دخولا مثل دخولها فى الثانى لها فكلمة ما مصدرية على ما قاله الاستاذ النحرير المدقق الحاج سليمان القرق اغاجى فى مثله وقال ايضا الارزنجانى فى مواضع من كتبه والكتب مشحونة بهذا فلا مجال للانكار ولا يبعد ان يكون بعد التأويل بالمصدر خبر مبتداء محذوف فيكون تمثيلا لحال التاء فى تجلبب بحالها فى تدحرج ثم انه لما ورد سؤال للحصر المذكور بقوله والتاء انما دخلت اه بان يقال لانسلم ان التاء فى تجلبب للمطاوعة فقط لم لا يجوز ان يكون له دخل فى الالحاق او يكون لمحض الالحاق دفعه بقوله (لان الالحاق) اى لان مابه الالحاق على ان يقيم المسبب مقام السبب لان زيادة الحرف سبب للالحاق وذلك الحرف الذى هو سبب الالحاق (لا يكون) ولا يوجد (فى اول الكلمة بل) يكون (فى وسطها) بسكون السين قال فى المختار تقول جلست وسط الدار بالتسكين لانه ظرف وجلست فى وسط الدار بالتحريك لانه اسم وكل موضع يصلح فيه بين فهو وسط بالتسكين وان لم يصلح فيه بين فهو وسط بالتحريك انتهى فقد عرفت ان المصنف عبر فيها بقوله بين الفاء والعين وبين العين واللام فصلح فيه بين فهو بالسكون وقد يفرق بينهما بان الوسط بالتسكين يتحرك ويعم ما بين الفاء والعين وما بين العين واللام مثلا والوسط بالتحريك يخص ما بين الشبئين فقط على التعيين سئل ابو السعود مفتى الروم عن الفرق بين الوسط بالتسكين والوسط بالتحريك واجاب المفتى بان يقول الساكن متحرك والمتحرك ساكن كذا قال الاستاذ رحمه الله وعلى

هذا

هذا ايضا يلزم ان يكون بالتسكين فقد ظهر مما نقلناه من المختارات الاولى ان يترك لفظ فى كما صرح الامام البركوى فى اظهار الاسرار تأمل (و) بل يكون مابه الالحاق فى (آخرها) كالباء فى تجلبب والياء فى تسلق وبالجملة ان الحرف الذى يزاد لغرض الالحاق لا يكون فى اول الكلمة التى اريد الحاقها بكلمة اخرى فلا يكون التاء فى تجلبب للالحاق بل لافادة معنى المطاوعة فقط بل يكون ذلك الحرف فى وسطها كترهوك وغيره ويكون فى اخرها ايضا كتجلبب وغيره (على ما صرح به) ابن الحاجب (فى) لايضاح (شرح المفصل) وكذا صرح سائر الشراح ٩ فى شرحه وهذا الكلام يرد ما يقال ان مصنف هذا الكتاب على رضى الله عنه وما ذكره الاستاذ هنا من تقدير سؤال قوله لان الالحاق الخ وبيان ذلك وبيان مورد السؤال فركيك جدا فتفطن فتح الله عليك حقيقة الحال انك لا تهدى من احببت ولكن الله يهدى من يشاء الملك المتعال (واثنان بابا) من الابواب الخمسة والثلثين كائنان (لملحق احرنجم) الذى زيد فيه حرفان على الرباعى المجرد (الباب الاول) من ذينك البابين ما زيد فيه ثلثة احرف على الثلاثى المجرد الاولان لغير الالحاق والاخير لمجرد الالحاق (وزنه افعنلل يفعنلل افعنلالا) هذا باب الافعنلال وتقديمه على باب الافعنلاء لكون احدى زوائده من جنس بعض حروفه الاصول (موزونه اقعنسس يقعنسس اقعنساسا) فان قلت لم كان هذا ملحقا باحرنجم ولم يكن ملحقا باستفعل مع انه جميع تصاريفه على وزنه (قلنا يجب ان يكون فى الملحق كل من الحروف الاصول والزوائد موا قعها ٩ فى الملحق به والحال ان الاستفعال بالنسبة الى هذا الباب اعنى الاقعنساس ليس كذلك لا فى الاصول ولا فى الزوائد لان جميع الزوائد فى الاستفعال اعنى الهمزة والسين والتاء فى الاول والاصول بعدها جميعا بخلاف الاقعنساس فانه تخالف للاستفعال فى مواقع الاصول والزوائد كما ستعرف واما اذا الحق باحرنجم فيوافق مواقعها فى الملحق والملحق به ولذا الحق باحرنجم دون ٦ استفعل

٩ وكذا صرح الجاربردى فى شرح الشافية حيث قال تحقق الالحاق فى تجلبب انما هو بتكرار الباء والتاء انما دخلت لمعنى المطاوعة كما كانت كذلك فى تدحرج لان الالحاق لا يكون فى اول الكلمة انتهى

٩ هذا على تقدير وجود الزوائد فى الملحق به وهو ليس بشرط وكذا موافقة الزوائد والاصول فى العدد فى كل من الملحق والملحق به يعرف وجهه بتأمل

٦ ولان الزوائد كلها فى الاستفعال مطردة لافادة معان بخلاف الاقعنساس

تدبر

كما قال المصنف رحمه الله وما قاله الاستاذ رحمه الله٩ هنا ايضا لايخلوعن الركاكة فليطالع وليتأمل (وعلامته ان يكون ماضيه على ستة احرف) كاقعنسس اصله قعس ثم صار اقعنسس (بزيادة الهمزة فى اوله والنون بين العين واللام) فالهمزة للوصل والنون للمطاوعة كما كانتا فى احرنجم كذلك (و) بزيادة (حرف آخر من جنس لام فعله فى آخره) وفيه اشارة الى ان الزائد فيه السين الثانى ولا يجرى الخلاف المذكور هنا لما عرفت ان البركوى رحمه الله قال اذا كان اول المكررين متحركا فالزائد هو الثانى بلاخلاق ولم يدغم لئلا يبطل الالحاق و بناؤه للازم هذا ايضا من قبيل المطاوع الذى ليس له مطاوع لان معنى القعس والاقعنساس مغايران لان القعس بفتحتين او بفتح القاف وكسر العين وكذا التقاعس بمعنى واحد يقال رجل قعس ومتقاعس اذا ظهر بطنه ودخل صدره وهو ضد الاحدب على مانقله الاستاذ عن الاصمعى ومعنى الاقعنساس التأخر والرجوع الى خلف فلا يكون الاقعنساس مطاوع القعس نحو اقعنسس زيد اى تأخر ورجع الى خلف من غير ملاحظة المؤخر بصيغة الفاعل يعنى تأخر من غير مؤخر كما فى انكسر الاناء من غير ملاحظة الكاسر على مامر غير مرة و فى اكثر النسخ (و بناؤه لما لغة اللازم كما يقال قعس الرجل اذا خرج صدره ودخل ظهره فى الجملة و يقال اقعنسس الرجل اذا كان كذلك مبالغة) وهو غير صحيح بناء على مانقل من الاصمعى٦ (الباب اثانى) منهما (افعلى) وقلب الياء فيه الفا لايبطل الالحاق لكونه فى الاخر كما عرفت (يفعلى) اعلاله كاعلال يرمى (افعلاء) اصله افعلايا فصارت همزة لوقوعها فى الطرف بعد الف زائدة (موزونه اسلنقى يسلنقى اسلنقاء) تذكر ما فى الوزن (وعلامته ان يكون ماضيه على ستة احرف) كاسلنقى اصله سلق ثم صار اسلنقى (بزيادة الهمزة فى اوله والنون بين العين واللام) فالهمزة فيه ايضا للوصل والنون للمطاوعة كما فى الملحق به (والياء) لمجرد الالحاق وفيه

٩فالاستاذ رحمه الله اقتفى اثر السيد عبد الله فى شرح الشافية ولم يفهم من كلامه مافهم من كلام السيد فاول كلامه ينافى آخره بحسب الظاهر مع ان ما ذكره السيد من السؤال والجواب غير السؤال والجواب اللذين ذكرنا هما مع ان المناسب هنا ما ذكرنا تدبر ما فيه ﴿

٦وانما قال بناء على مانقل الخ لانه يكون صحيحا على ماقاله الجاربردى فى شرح الشافية حيث قال اقعنسس اى رجع وتأخر الى خلف من القعس وهو خروج الصدر ودخول الظهر ضد الحدب انتهى وماذكر فى الشرح مبنى على ماذكره الاصمعى وهو الاولى تدبر ﴿

رد لما قيل ان الزائد فيه الالف فى اخره لان مابه الالحاق يجوز ان يكون فى اخر الكلمة كما يكون فى وسطها على ماسبق (و بناؤه للازم نحو اسلنقى زيد) اى نام على ظهره والاستلقاء كالاسلنقاء وزنا ومعنى قال السيد عبد الله فى شرح الشافية يقال سلقيته اذا القيته على ظهره فاسلنقى انتهى فعلم منه انه يجئ لمطاوعة سلقى كما سبق قيل وهنا باب آخر ملحق باقشعر وهو افعئل يفعئل افعئلالا موزونه اطمأن يطمئن اطمينانا يعنى ان اصله طمن زيد فيه ثلثة احرف والحق باقشعر وقال الاستاذ رحمه الله ما المانع من ان يكون مثل اطمأن واشمأن من باب اقشعر وما الداعى الى كونهما ملحقين به لان اصلهما طمأن وشمأز تتبع ولما فرغ عن تعداد الابواب اصلا ومزيدا ملحقا وغيره اراد ان يشرع فى بيان اقسام الفعل من جهة كونه سالما وغيره فقال (ثم اعلم) عاطفا على اعلم الواقع فى اول الكتاب تنبيها على ان ما سيذكره ايضا مطمح انظار الصرفيين وان كان دون الابواب السابقة على مافهم من كلام الاستاذ رحمه الله و يمكن ان يقال ان مابعده اعلى مرتبة مما قبله لان كلمة ثم فى الاصل للتراخى فى الزمان و يستعار للتراخى فى الرتبة فيكون مابعدها اعلى مرتبة مما قبلها اوادنى على ماقاله الفاضل العصام فى حاشية الجامى فكلمة ثم هنا للتراخى فى الرتبة و يمكن حملها على الحقيقة بالاعتبار الاخر فافهم (ان الفعل) الاصطلاحى فهو اذا بكسر الفاء لابفتحها فانه مصدر ولم يذكر الاسم مع ان تلك الاقسام تجرى فيه ايضا لانه اراد بيان حصر الافعال لا الاسماء فيعرف السلامة وعدمها فى الاسم بالمقايسة ولم يذكر الحرف بناء على ان التغير لايتطرق الحرف كما يتطرق الفعل والاسم كذا فى المطلوب وفى بعض شروح الزنجانى ولذا كانت الكلمة المبحوث عنها فى علم الصرف اثنان والكلمة النحوية ثلثة (المنحصر) صفة الفعل والحصر اربعة عند البعض حصر عقلى وهو مالايجوز العقل فيه قسما آخر و يكون ذكر الاقسام فيه بالتردد بين الاثبات والنفى كقولهم المعلوم اما موجود اولا وحصر استقرائى وهو

مايجوز العقل فيه قسما آخر لكن يحتاج الحكم باقسامه الى التتبع والتفحص
ويذكر فيه الاقسام المعلومة بالاستقراء كقولهم العنصر اما ارض اوماء
اوهواء اونار وحقه عدم الترديد بين الاثبات والنفي غالبا تدبر وحصر وقوعي
كحصر الكلمة على الثلثة وفيه كلام وحصر جعلي كحصر رسالة الاظهار
على ثلثة ابواب والظاهر ان الحصر هنا استقرائي او وقوعي لكنه متضمن
للحصر العقلي تأمل فيه تنل ومما ينبغي ان يعلم هنا اجمالا ان التقسيم اما
حقيقي واما اعتباري اما الحقيقي فهو ضم قيود متباينة الى المقسم ليحصل
بانضمام كل قيد قسم واما الاعتباري فهو ضم قيود متغايرة في الجملة الى
المقسم لذلك ويشترط في الاول التباين في الاقسام بخلاف الثاني فانه
لايشترط فيه بل يجوز فيه تداخل الاقسام وهنا من قبيل الاول لتحقق
المباينة بين الاقسام وهذا القدر يكفي لطالبي هذا الكتاب والتفصيل
في كتب الآداب وقد بينته في شرح الكفوي بمالا مزيد عليه يعني ان
لفعل الذي انحصر (في هذه الابواب) اي الابواب الخمسة والثلثين
على مذاق المصنف ثمانية اقسام يجب الاستقراء لانه (اما ثلاثي مجرد
سالم نحو كرم) فانه ثلاثي لكونه على ثلثة احرف ومجرد لكونه خاليا عن
الزيادة وسالم لكونه عاريا عن حروف العلة والهمزة والتضعيف فهو
سالم عند الصرفيين والنحويين لان جميع حروفه الاصلية التي تعبر عنها
بالفاء والعين واللام كما في فعل سلمت عن الحروف المذكورة وكلمة رمى
غير سالمة عندهما وباع غير سالم عند الصرفيين وسالم عند النحويين
لكون آخره عاريا عن الحروف المذكورة واسلنقى سالم عند الصرفيين
وغير سالم عند النحويين فكان بين الطائفتين عموم وخصوص من وجه
باعتبار السلامة لاجتماعهما في مادة وافتراق كل منهما عن الآخر
في مادة اخرى وكذلك غير السالم كما عرفت المواد فعلم مما سبق ان السالم
عند النحويين مالبس في آخره حرف علة سواء كان في غير الاخر اولم
يكن وسواء كان اصلا اومن مزيد اوعند الصرفيين لا يخرج الحرف

الزائد الكلمة عن السلامة لان السالم عندهم ماسلم عن الاعلال فلما سلم
اصوله المعتبرة كان سالما فيكون قاتل واكرم وفرح سالما بزيادة الالف
والهمزة والتضعيف كذا في بعض شروح الزنجاني وغيره (واما ثلاثي
مجرد غير سالم نحو وعد) فانه مثال والمثال غير سالم عندهم والسالم عند
النحويين وقدم الثلاثي على الرباعي لتقدمه عليه طبعا فقدمه وضعا
ليوافق الوضع الطبع وقدم السالم على غير السالم لكون مفهومه وجودي
وقدم المجرد من الثلاثي والرباعي على المزيد منهما لان المجرد اصل بالنسبة
الى المزيد والاصل اولى بالتقديم (واما رباعي مجرد سالم نحو دحرج)
فان جميع حروفه الاربعة اصلي وعاد عن الحروف المذكورة (واما رباعي
مجرد غير سالم) لوجود حرف العلة في حروفه الاصلية ولكونه مضاف
الرباعي وهو ماكان فاء فعله مع لامه الاولى وكذا عين فعله مع لامه الثانية
من جنس واحد كزلزل ولم يدغم هذا النوع من المضاعف لوجود الفاصل
بين المثلين وهو ما نع كما يجيء في بحثه والمضاعف غير سالم (واما
ثلاثي مزيد فيه سالم نحو اكرم) فان الهمزة كانت زائدة والزيادة لاتخرج
الكلمة عن السلامة عندهم بعد ان كان اصله سالما واصل اكرم كرم
وهو سالم كما عرفت وكذا مازاد عليه (واما ثلاثي مزيد فيه غير سالم نحو
اوعد) لعدم السلامة في اصله وكذا المزيد عليه (واما رباعي مزيد فيه
سالم نحو تدحرج) لسلامة اصله وهو دحرج (واما رباعي مزيد فيه
غير سالم نحو توسوس) لعدم السلامة في اصله وهو وسوس وقد عرفت
انه معتل ومضاعف فمزيده ايضا غير سالم (ويقال) او يسمى (لهذه
الاقسام) يعني يميز هذه الاقسام عند المعلمين والمتعلمين (بالاقسام
الثمانية) كما يميز الاقسام الآتية بالاقسام السبعة كما يجيء وقد عرفت
مما سبق ان الفعل يكون ثلاثيا ورباعيا ولايكون الحروف الاصلية زائدة
على الاربعة ولا يكون ثنائيا ايضا وان جوزهما العقل لما قلنا ان الحصر
استقرائي او وقوعي واما الاسم فيجوز ان يكون خماسيا ايضا قال

ابن الحاجب فى الشافية وابنية الفعل الاصول ثلاثية ورباعية وابنية الاسم
الاصول ثلاثية ورباعية وخماسية وللاسم الثلاثى المجرد عشرة ابنية
بحسب الاستعمال وهى فلس وفرس وكتف وعضد وخبر وعنب
وابل وقفل وصرد وعنق وللرباعى المجرد خمسة استعمالا جعفر وذبرج
وبرثن ودرهم وقطر وزاد الاخفش جحدب وللخماسى اربعة سفرجل
وقرطعب وجحمرش وقذعمل وبالجملة ان الفعل اما ثلاثى يحصل حرف
يبتدأ به وحرف يوقف عليه وحرف يفصل بينهما ومادونه خروج
عن حد الاعتدال ولذا لايقع ثنائيا وكذلك الاسم المتمكن ٩ ويشترك الفعل
والاسم فى كونهما ثلاثيا ورباعيا ولم يكن للفعل خماسى لئلا يلزم مساواة
الفرع للاصل وهو مستكره اذ الفرع ينبغى ان يكون منحطا عن الاصل
بدرجة هذا ثم شرع فى بيان تقسيم الفعل الى الاقسام السبعة فقال
(ثم اعلم) بكلمة ثم ايضا لان ماقبلها متضمن لمابعدها ولذا قدم الزنجانى
على الكل فكان ما قبلها اعلى مرتبة مما بعدها ولايبعد العكس لما بينا ه
فتذكر (ان كل فعل) اى كل فرد من افراد الفعل باعتبار آخر منحصر
فى سبعة اذ كلمة كل اذا دخل على المنكر يكون لاحاطة الافراد كقولهم كل
رمان مأكول واذا دخل على المعرف يكون لاحاطة الاجزاء ولذا لم يجز
كل الرمان مأكول لان كل اجزائه لايؤكل كالقشر فاراد كل فى المقسم
مبنى على ماهو المشهور ٤ من ان التقسيم للافراد كما ان التعريف للماهية
(اما صحيح) كلمة اما بكسر الهمزة تدل على انحصار الفعل فى الاقسام
المذكورة وفيه سؤال وجواب مشهوران مذكوران فى كتب النحو فليطالع
ثمة (وهو) اى الفعل الصحيح لان المقسم يدخل فى كل واحد من اقسامه
كما بين فى الاداب فافهم (الفعل الذى ليس فى مقابلة الفاء والعين واللام
حرف من حروف العلة) قدمه على المعتل لانه بالنسبة الى المعتل اصل
بحسب الذات التى نحن بصددها لان مراد المصنف منه التقسيم وهو
يكون بحسب الذات والتعاريف تابعة على مايدل عليه اسلوبه وهذا

٩ وانما قيدنا الاسم بالمتمكن احترازعن المبنى فانه يجوز كونه ثنائيا كمن ومابخلاف المتمكن فانه لايجوز فيه ✻

٤ وانما قال على ماهو المشهور لانه فى التحقيق انها للماهية كالتعريف كما حققه الامدى فى شرح الولدية والفاضل العصام وغيرهما ✻

ظاهر وان خفى على الاستاذ رحمه الله حيث قال المراد مفهومهما اذ البحث
فى تعريفهما والتعريف ليس بحسب الذات بل بحسب المفهوم هذا كلامه
ويمكن ان يقال انما قدمه عليه لانه اراد الاخراج من البين لان مراده هنا
البحث عن الاعلال والادغام فكان ذكر الصحيح هنا للاستطراد لان
الاشياء تنكشف باضدادها ولذا قدم ابن الحاجب المعتل على الصحيح
فلا وجه لما قاله الاستاذ رحمه الله انما قدم الصحيح لتجرده عن الاعلال
لانه ينافى ماهو الغرض من هذا البيان كما عرفته قيل لو قدم المصنف المعتل
على الصحيح لكان اولى لان مفهوم المعتل وجودى ومفهوم المعتل عدمى
فيستدعى الوجودى التقديم والعدمى التأخير انتهى يعنى ان مفهوم
الاول وجودى مقيد بوجود حرف العلة ومفهوم الثانى عدمى مقيد
بعدم ذلك الوجود فالوجودى المقيد يستحق التقديم على العدمى المقيد
قال الارزنجانى فى حاشية التصورات الوجود المطلق لايكون مقدما
على العدم المطلق بل يستحق الوجود المقيد التقديم على العدم المقيد
اى عدم ذلك الوجود وكذلك العدم المطلق يستحق التقديم على الوجود
المطلق كما كان عدم العالم مقدما على عدمه هذا وقد اعترض الاستاذ
رحمه الله على ذلك القيل بقوله وفيه نظر الى آخر ماقال وتكلم بما لايعنى
ايضا وتعبيره فيه وما له ركيك جدا (وهى) اى حروف العلة ثلثة
(الواو والالف والياء) وسميت هذه الحروف بحروف العلة لان العليل لايتلفظ
الا بها عند الانين نحو واى فاضافوا هذه الحروف الى العلة لتلفظ العليل بها
لان من عادتهم انهم اضافوا شيئا الى شئ بادنى ملابسة ولايبعد ان تسمى
بحروف العلة لوقوع التغييرات فيها كثيرا وحقيقة العلة تغيير الشئ
عن حاله وتسمى هذه الحروف ايضا حروف الزوائد واللين والمدا ما تسميتها
بالزوائد فظاهر واما باللين فلما فيها من اللين لاتساع مخارجها واما
بالمد فلقبولها الامتداد فالعلة اعم من المد واللين لصدقها على المتحرك
والساكن منها ثم اللين اعم من المد لعدم اشتراط ان يكون حركة ماقبلها
من جنسها واما المد فهو مشروط بهذا الشرط واما الزوائد والعلة

فبينهما عموم من وجه لصدقهما فى واوقعود وصدق الزوائد فى همزة
اكرم وصدق العلة فى وسط قال كذا فى الاساس لكن الحق ان الزوائد
اعم من العلة لان حروفها عشرة وهى اليوم تنساه اويااوس هل نمت
اولم يأتنا سهو جمعها بعضهم فى بيت وهو يااوس هل نمت ولم يأتنا سهو
فقال اليوم تنساه اوانانى سلميون او سئلتمونيها اوهويت السمان قيل
سئل ابو العباس المبرد اباعثمان المازنى عنها فانشد المازنى هويت السمان
فشيبنني وقد كنت قدما هويت السمان فقال انا اسأل عن حروف الزيادة
وانت تنشدنى الشعر فقال قد اجبت مرتين كذا فى الشافية وشرحها
(والهمزة والتضعيف) معطوفان بالرفع على قوله حرف من حروف
العلة لاعلى الواو واختيها وفيه اشارة الى ان الهمزة ليست من حروف
العلة اذ الهمزة لاتجرى فيها مايجرى فى حروف العلة فى كثير من الابواب
على ماذهب اليه الجمهور ولذا لم يعدوا المهموز من المعتل واخرجوه عن
حده وفيه اشارة ايضا الى ان المختار عنده المساواة بين الصحيح والسالم على
ماذهب اليه البعض واما عند البعض الاخر فبينهما عموم وخصوص مطلق
والسالم اخص مطلقا والصحيح اعم مطلقا اذ لم يشترط فيه عدم وجود
الهمزة والتضعيف بخلاف السالم فانه شرط فيه ذلك وبالجملة ان الصحيح
والسالم على ما اختاره ما سلمت حروفه الاصلية التى تقابل بالفاء والعين
واللام من حروف العلة والهمزة والتضعيف وانما اعتبر الخلو من الهمزة
والتضعيف لانه قد يترتب عليهما احكام المعتل من الابدال والحذف
وغيرهما على ماسيجئ فى بحث المهموز والمضاعف (واما مثال) سمى به
لمماثلة ماضيه الصحيح فى تحمل الحركات وعدم الاعلال ويقال له المعتل
الفاء ايضا لوجود حرف العلة فى فائه وهو يجئ من الباب الثانى نحو
وعد يعد عدة والامر عد والنهى لاتعد و يسر ييسر يسرا والامر ايسر
والنهى لاتيسر ومن الباب الثالث نحو وهب يهب هبة والامر هب والنهى
لاتهب ومن الباب الرابع وجل يوجل وجلا والامر ايجل والنهى لاتيجل

ومن الباب الخامس وجه يوجه وجاهة والامر اوجه والنهى لاتوجه ومن
الباب السادس ورث يرث وراثة والامر رث والنهى لاترث ثبت الواو والياء
فى الماضى لانهما اذا وقعتا فى الاول لاتتغيران غالبا لكن الواو قد تقلب
ياء مثل التكلان والتراث والتهمة وقد تقلب همزة كما قال النبى عليه السلام
لرجل اشار بسبابتيه فى التشهد احد احد بمعنى اجعل واحدة ووترا اصله
وحد تدبر وكما قال الله تعالى واذا الرسل اقتت اصله وقتت من التوقيت
بمعنى تعيين الوقت كذا فى الاساس مع بعض التغيير ولما اخرج الصحيح
من البين اراد الشروع فى المقصود الاهم هنا الذى هو المعتل وقدم المثال
على سائره لتقدمه طبعا باعتبار ما لاجله البحث اعنى حرف العلة كما عرفت
فى بحث الصحيح فتذكر (وهو) اى المثال الفعل (الذى يكون) اى
يوجد او يكون واقعا (فى مقابلة فائه حرف من حروف العلة) وذلك
الحرف اما واو (نحو وعد) من وعد يعد وعدا وعدة والوعد يستعمل
فى الخير والشر واما الايعاد والوعيد فمختصان بالشر (و) اما ياء نحو (يسر)
من اليسر بسكون السين وضمها ضد العسر والميسور ضد المعسور كذا
فى المختار واما الالف فهو ساكن دائما فلا يقع فى الاول ولذا لم يمثل
فى المثال بما فى اوله الف والتمثيل يقتضى الوجود (واما اجوف) جوف
الانسان بطنه ويقال للشئ الذى فيه تجويف مجوف واجوف كذا
فى المختار وسمى المعتل العين باجوف لما وقع فى وسطه الذى هو بمنزلة
البطن تجويف اى خلو من الحرف الصحيح ويقال له ذو الثلثة لصيرورته
فى المتكلم وحده على ثلثة احرف كقلت وبعت كذا قالوا وبما عرفت
من التقدم الطبيعى يعلم تقديم المعتل العين على المعتل اللام ويجئ هذا القسم
من الباب الاول نحو قال يقول وكان يكون ومنه قوله تعالى ولم يك شاكرا
وقوله تعالى فلا تك فى مرية حذف النون فيهما تخفيفا ومن الباب الثانى
نحو باع يبيع وساح يسيح ومجهول يبيع يباع كما وقع فى قول على رضى الله عنه
* بكيت على شباب قد تولى * فيالبت الشباب لنا يعود * ولو كان الشباب

يباع بيعا * لاعطيت المبايع مايريد * ومن الباب الرابع نحو خاف يخاف وزال يزال وكقوله تعالى يخافون ربهم من فوقهم وانا نخاف من ربنا وهذا القسم يعل فيه من الزوائد اربعة ابواب باب الافعال نحو اقام يقيم اقامة والاصل اقوم يقوم اقواما اعل بالنقل والحذف وتعويض التاء عن المحذوفة وكذا اباع واجاب وغيرها كقوله تعالى واجيبوا داعي الله وباب الافتعال نحو ارتاب يرتاب واصطاد يصطاد كما فى قوله تعالى ولاترتابوا وفاصطادوا وباب الانفعال نحو انقاد ينقاد وباب الاستفعال نحو استفاد يستفيد واستجاب يستجيب كقوله تعالى استجيبوا لله وللرسول وامثالها كثيرة (وهو) اى الاجوف الفعل (الذى يكون فى مقابلة عينه حرف من حروف العلة) وهو ايضا اماواو نحو (قال) واما باء نحو (كال) اصلهما قول وكيل قلبت الواو والياء الفا لتحركهما وانفتاح ماقبلهما فصارا قال وكال وقد يكون القال كالقيل اسما وفى الحديث نهى عن قيل وقال اعلم ان هذا القلب ليس على اطلاقه بل بعد وجود شرائط سبعة الاول كون الكلمة على وزن الفعل وبه يخرج نحو الحركة بسبب التاء ونحو حيدى بسبب الف التأنيث فانهما لا يوجدان فى الفعل والثانى ان يكون حركتهما اصلية وبه يخرج نحو دعوا القوم والثالث ان لايكون فتحة ماقبلهما فى حكم السكون وبه يخرج نحو عوروا جتوروا اللذين فى حكم اعور وتجاور تدبروا الرابع ان لايكون فى معنى الكلمة اضطراب وبه يخرج الحيوان فان الحركة فى لفظه تدل على الحركة ٨ والاضطراب فى معناه فلو اعل لفات هذه الدلالة وكذا لا يعل موتان حملا على نقيضه والخامس ان لايجتمع فى الكلمة اعلالان وبه يخرج طوى بالنسبة الى الواو والسادس ان لايلزم ضم حرف العلة فى مضارعه وبه يخرج نحو حبى فانه لو اعل وقيل حاى لكان مضارعه يحاى وكيخاف والسابع ان لايفوت الدلالة على اصلها فلا يعل نحو استحوذ والقود ليعلم انهما واوى واذا لم يوجد هذه الشروط لا يعل كما فى المخرجات هذا تلخيص مافى روح الشروح (واما

٨ يعرف من قوله وان الاخرة لهى الحيوان اى الحيوان الابدية كما فى ديباجة الطريقة اقتباسا من القرآن

ناقص) ويقال له المعتل اللام وكونه ناقصا لنقصانه فى الاخر حركة اوحرفا فى مثل يغزو ولم يغز ويقال له ايضا ذوالاربعة لكون ماضيه على اربعة احرف فى المتكلم وحده كذا قالوا لكن فيه وفيما سبق كلام محال الى المطولات (وهو) اى الناقص (الذى يكون فى مقابلة لامه حرف من حروف العلة) وهى اماواو (نحو غزا) اصله غزو ففعل به ماعمل بقال (و) اماياء نحو (رمى) اصله رمى بفتح الميم والياء قلبت الفا وكتب على صورة الياء كما سبق فى سلقى وهذا القسم يجئ من الباب الاول نحو دعا يدعو دعوة ودعاء ومن الباب الثانى كقضى يقضى قضاء ومن الثالث كسعى يسعى سعيا ومن الرابع كخشى يخشى خشية ومن الخامس كسرو يسرو سراوة ولا يجئ من السادس ويعمل فى هذا القسم من الزوائد تسعة ابواب باب الافعال نحو اعطى يعطى اعطاء بالهمزة المقلوبة من الياء كما فى سلقاء ومنه قوله تعالى فان اعطوا منها رضوا وان لم يعطوا منها اذا هم يسخطون وباب التفعيل نحو حلى يحلى تحلية كما فى قوله تعالى وحلوا اساور من فضة ويحلون فيها من اساور وفى الحديث حلوا انفسكم بالطاعة وامثالها كثيرة وباب المفاعلة نحو داراى يدارى مداراة قيل بالتجنيس دارهم مادمت فى دارهم وارضهم مادمت فى ارضهم وفى الخبر عليكم بالمدارى ومنه ناجى يناجى وماراى يمارى ونادى ينادى الى غير ذلك وباب الافتعال اهتدى يهتدى اهتداء كما فى قوله تعالى والذين اهتدوا زادهم هدى وفى الحديث اصحابى كالنجوم بايهم اقتديتم اهتديتم وغير ذلك وباب الانفعال نحو انجلا ينجلى انجلاء كما فى قول امرئ القيس الايانيها الليل الطويل الا انجلى وباب الافعلال نحو ارعوى يرعوى ارعواء وقد سبق فى حقه كلام فى بابه وباب التفعل تلقى يتلقى تلقيا بكسر القاف وباب التفاعل نحو تراضى يتراضى تراضيا وفتعالى الله الملك الحق وباب الاستفعال نحو استدعى يستدعى وكقوله تعالى واستغشوا ثيابهم ولايستثنون وغير ذلك وقد يعل باب الافعيعال نحو

اعروري يعروري اعريراء وتصريف اسلنقى مثل تصريف هذه
الكلمات واعلم انه قد يسقط اللام اكتفاء بالكسرة الدالة على الياء
كقوله تعالى والليل اذا يسر ويوم يأت لا تكلم نفس ويوم يدع الداع
وفى يدع سقط الواو اكتفاء بالضمة الدالة على الواو (واما لفيف) سمى به
لان فيه اجتماع حرفى العلة اذ يقال للمجتمع لفيف وفيه وجه آخر (وهو)
اى اللفيف (الذى يكون فيه حرفان من حروف العلة) سواء كانتا
واوين او ياءين ثم شرع فى تقسيمه فقال (وهو) اى اللفيف باعتبار
اقترانهما وافتراقهما (على قسمين) اى على نوعين القسم (الاول اللفيف
المقرون) سمى بالمقرون لاقتران الحرفين العلتين من غير فاصل بينهما
ولذا قال (وهو) اى اللفيف المقرون الفعل (الذى يكون فى مقابلة عينه
ولامه حرفان من هذه الحروف) اى من حروف العلة اعلم ان الاحتمال
العقلى فى هذا الباب اثنا عشر قسما لان الواو والياء اما ان تكونا فاء وعينا
اوفاء ولاما اوعينا ولاما فهذه ثلثة وعلى كل تقدير من الثلثة اما ان تكونا
واوين اوياءين اوالاولى واوا والثانية ياء اوبالعكس فهذه اربعة فاذا
ضرب الثلثة فى الاربعة يحصل اثنا عشر قسما لكن كون الفاء والعين حرفى
علة لم يوجد فى الافعال بل هو مختص بالاسم مثل بين فى اسم مكان ويوم
لازمنة مخصوصة وويل لكلمة العذاب فسقط اربعة وبقى ثمانية اربعة
للمقرون واربعة للمفروق ولم يوجد فى المفروق غير ما كان فائه واوا ولامه
ياء الايدى يبدى فسقط منه ثلثة اخرى وبقى اربعة ثلثة فى المقرون وواحد
فى المفروق اما مثال ما كان عينه ولامه واوا نحو قوى يقوى قوة اصله قووقلبت
الواو الثانية ياء لانكسار ماقبلها فصار قوى كرضى ولم يدغم مع وجود
مقتضى الادغام ايضا لان التحقيق الحاصل بالاعلال ازيد منه بالادغام
يعرفه ذو الطبع السليم وانما اعل لامه دون عينه مع وجود مقتضى
الاعلال فيه ايضا لان الاخر اولى بالتغيير والتصرف فيه ويفهم منه
وجه آخر لعدم الادغام تدبر واما مثال ما كان عينه ولامه ياءين مثل

حيى يحيى حيوة من باب علم فحيى كرضى بلا اعلال العين لانه لواد غم
فى الماضى لادغم فى المضارع ولواد غم فيه لزم ان يقال يحيى بضم الياء
وهو مرفوض عندهم وجوز فيه الادغام بلا ادغام المضارع كما فى قوله
تعالى ويحيى من حى عن بينة وحيوة بقلب الياء الفا وكتب بصورة الواو
على لغة من يميل الالف الى الواو وكذلك الصلوة والزكوة والربوا كذا
ذكره صاحب التكشاف فيه والحق ان امثال ذلك تكتب فى المصحف
بالواو اقتداء بالسلف وفى غيره بالالف لخيانة الافهما وان كانت منقلبة
عن الياء لكن الالف المنقلبة عنها اذا كان ما قبلها ياء تكتب بصورة
الالف الافى يحيى كذا ذكره العلامة التفتازانى وكذا صرح الحقق بما
قلنا بالحقيقة واما مثال ما كان عينه واو ولامه ياء (نحو طوى يطوى)
طيا من باب ضرب واصل طيا طويا اعل بقاعدة قد سبقت ومثله غوى
يغوى غيا وعوى يعوى ولوى يلوى كما فى قوله تعالى والنجم اذا هوى
وتهوى اليهم ويلوون السنتهم ليا بالسنتهم وما فهم من كلام الاستاذ رحمه الله
ان المقرون يجئ من البابين من الثانى كطوى ومن الرابع كقوى تبع ومن
المزيدات يعل فيه عشرة باب الافعال نحو احيى يحيى احياء وفى القرآن
والله يحيى ويميت فلنحيينه حيوة طيبة ومثله اغوى يغوى اغواء كما قال الله
تعالى اغوينا اغوينا هم كما غوينا وقال ايضا ومتاعا للمقوين وباب التفعيل
نحو قوى يقوى تقوية وحيى يحيى تحية كما فى قوله تعالى واذا حييتم
بتحية فحيوا باحسن منها ومثله سوى يسوى تسوية كما فى قوله تعالى فاذا
سويته ونفخت فيه وفى الحديث سووا صفوفكم وباب المفاعلة نحو
داوى يداوى مداواة وساوى يساوى مساواة وفى التنزيل حتى اذا ساوى
بين الصدفين وفى الشعر يعمرك لو ساويت قارون فى الغناء وساويت
نوحا ثم لقمان فى العمر ونلت الذى نال ابن داود ناله البس فصار بك
المصير الى القبر وان كنت لا تدرى متى الموت فاعلمن بانك لا تبقى الى آخر
الدهر وباب الافتعال كما فى قوله تعالى لا يستوى اصحاب النار واصحاب الجنة

وباب الافعلال كما فى احوو يحووا حووا ء بالادغام او الاعلال وباب الافعيلال احواوى يحواوى احويواء وباب التفعل نحو تسوى يتسوى تسويا وباب التفاعل كما فى حديث تداووا فان الذى انزل الداء انزل الدواء وباب الاستفعال نحو استحيى يستحى استحياء كما فى قوله تعالى ان الله لا يستحيى ان يضرب مثلا ما بعوضة (و) القسم (الثانى اللفيف المفروق) ويقال المعتل الفاء واللام (وهو الذى يكون فى مقابلة فائه ولامه حرفان من هذه الحروف) المذكورة وتسميته باللفيف لما مر و بالمفروق لكون الحرفين العلتين مفصولين بالحرف العلة وقد عرفت انه لا يوجد فى المفروق غير ما كان فائه واوا ولامه ياء ولذا قال المصنف (نحو وقى يقى وقاية) وهو باعتبار لامه كالناقص فالامر منه ق والنهى لا تق كما فى قوله تعالى وقهم السيئات وقنا عذاب النار وهو من الباب الثانى و يجئ من الرابع نحو وورى يورى والامر وقى فى حال الوقف ره بالهاء ومن باب حسب نحو ولى يلى ولاية و يعل فيه من المزيدات باب الافعال كاولى يولى ايلاء واوحى يوحى ايحاء وباب التفعيل كولى يولى تولية وباب المفاعلة كوالى يوالى موالاة وقوله تعالى يوارى سوآتكم وباب التفعل نحو قوله تعالى الله يتوفى الانفس وتوفنى مسلما وباب التفاعل نحو قوله تعالى وتواصوا بالحق وباب الافتعال كاتقى يتقى اتقاء وباب الاستفعال كاستولى يستولى استيلاء (واما مضاعف) اسم مفعول ويقال له ذلك لان فيه ضعف اى تكرار حرف واحد ولذا يقال له الاصم لاحتياجه الى تكرار الحرف كما ان الاصم يحتاج الى تكرار صوت ليفهم قدمه على المهموز لزيادة قربه منه الى الصحيح بسبب قلة التغيير اذ ابدال احد حرفى التضعيف و حذفه فى مواضع مخصوصة وهى فى نحو تقضى البازى بقلب الضاد ياء و فى مثل مست و ظلت و احست بحذف السين اذ اصل الاول تقضض و اصل البواقى مسست و ظللت واحسست وقد قرئ فظللتم تفكهون وظللتم ايضا على الاصل بخلاف تليين الهمزة فانه فى مواضع كثيرة على ما سيجئ ولذا جعلها البعض

من حروف العلة كذا فى بعض الشروح فافهم (وهو) اى المضاعف البناء (الذى يكون عينه ولامه من جنس واحد) فان قيل هذا التعريف غير جامع لانه لا يدخل فيه مثل وسوس و قالت طائفة بل التعريف الجامع هو هذا وهو الذى اجتمع فيه حرفان متماثلان او متقاربان فى المخرج فى كلمة او كلتين قلنا المضاعف له معنيان اعم واخص اما المعنى الاعم فهو ماذكر واما الاخص فهو ماذكره المصنف و مراده بيان المعنى الاخص لا الاعم فلا يرد ذلك الاعتراض (نحو مد) اصله مدد بالتحريك لانه ماض من باب نصر هذا مثال لما يكون التضعيف فى اصوله وقد يكون فى غيرها كاحمر واقشعر فيجرى فيه من الادغام ما يجرى فى الاول واما نحو وسوس وزلزل من مضاعف الرباعى فلا يدغم لوجود الفاصل بين المتجانسين حذفت الدال الاولى لاجل الادغام لان اسكان الاول شرط فيه ليتصل بالثانى يحصل التخفيف المط وكذا تحريك الثانى شرط فيه لانه مبين للاول الساكن والساكن كالميت لا يبين نفسه فكيف يبين غيره (ثم ادغمت الدال الاولى) الساكنة (فى الدال الثانية) المتحركة فصار الحرفان فى الحقيقة والتلفظ حرفا واحدا فى الكتابة قد يكونان حرفين فى الكتابة ايضا كالرحمن والشمس فان المدغم و المدغم فيه حرفان فيهما فى التلفظ والكتابة معا الا انهما متحدان فى التلفظ نوعا فانهما ان فى الاول وشيء ان فى الثانى وفى الكتابة مختلفان نوعا لان المدغم لام والمدغم فيه راء فى الاول وشين فى الثانى و يقال لهذا الادغام الادغام الشمسى لكون لفظ المدغم متعديا فى المدغم فيه كما ان الكواكب تنعدم بالشمس على ما فى بعض كتب الاداء فاقاله الاستاذ رحمه الله فى هذا المقام ركيك جدا فليط ثم لما كان هذا المقام مظنة سؤال ناش من ذكر الادغام بان يقال ما معنى الادغام قال (الادغام) عندهم (ادخال احد المتجانسين) اى المتماثلين على مذاقه وادغام المتقاربين وغيره ٨٠ متروك البيان هنا على ما عرفت (فى الآخر) اى فى الحرف الآخر و يعلم منه و مما سبق ان الحرف قد يذكر وقد يؤنث

واعلم ان ادغام على ثلاثة اقسام ادغام مثلين وهما المتفقان مخرجا و صفة وادغام متجانسين وهما المختلفان صفة والمتفقان مخرجا وادغام متقاربين وهما المتقاربان مخرجا او صفة كما سبق فى الشرح

على مابين فى محله والادغام من الافعال والادغام بتشديد الدال من الافتعال لغة الادخال المخصوص فيناسب الاصطلاح ولايبعد ان يقال هو عينه ولذا قال فى مختار الصحاح يقال ادغمت اللجام فى الفرس اى ادخلته فى فيه ومنه ادغام الحروف يقال ادغم الحرف وادغمه هذا كلام المختار تدبر واعلم ان الغرض من الادغام طلب التخفيف اذ مع الادغام يرتفع اللسان ارتفاعة واحدة كما يظهر للراجع الى الوجدان ثم شرع فى تقسيم ماعرفه ليكون اوقع فى النفس فقال (وهو على ثلثة انواع) باعتبار اختلاف العارض كما ستقف عليه النوع (الاول) منها ادغام (واجب) ولقوة الوجوب وشرفه قدمه على الجائز والممتنع (وهو) اى الادغام الواجب يكون فى صورتين الصورة الاولى (ان يكون الحرفان المتجانسان متحركتين) فى كلمة واحدة بقرينة المثال فان الادغام فى مثل ضرب بكر غير واجب وان وجد فيه الحرفان المتماثلان لكونهما فى كلمتين واما اذا كانتا فى كلمة واحدة فيجب (فان قلت لم لم يدغم قرددوسرر وجدد وطلل بحركتين بلا ادغام فى الكل قلنا اما عدم الادغام فى قرد د فلئلا يبطل الالحاق فان قردد بمعنى المكان الغليظ ملحق بجعفر ولذا قالوا قرادد وقريدد كما قالوا جعافر وحعيفر على ماقاله السيد عبدالله فى شرح الشافية واما عدم الادغام فى البواقى فلئلا يلتبس الصك بالصك اى صك القاضى والسرر بالسراى السرة والجدد بالجداى البئر فى الطريق وطلل بالطل اى المطر الضعيف وكذا قطط شعره وطبب البلد تدبر واما عدم ادغام حيى فى بعض اللغات فلئلا يقع الضمة على الياء فى مضارعه كما سبق والادغام فيه اكثر وقرئ ويحيى من حى عن بينة على مافى المختار والصورة الثانية من صورتى الادغام الواجب ماينه المصنف بقوله (او يكون الحرف الاول) منهما (ساكنا) فكلمة او لتقسيم المحدود لا لتقسيم الحد ولا للشك ولا للتشكيك لان الكل ينافى الغرض من التعريف كما بين فى محله (و) الحرف (الثانى متحركا) فى كلمة واحدة (نحو مديمد) هذان مثالان للصورة

وانما قال الادخال المخصوص لان الادغام فى اللغة ادخال الشئ فى الشئ على ما نقله المرعشى عن الجار بردى ويؤيد ما فى المختار ✻

الاولى اصلهما مددیمدد من باب نصر يقال مد الثوب فامتد و قدعرفت انهما اذا كانتا فى كلمتين لايجب الادغام كضرب بكر ولذا قيدنا بقولنا فى كلمة واحدة وكذلك يجب تقييد الصورة الثانية بذلك القيد وكما قيدنا ايضا نحو (مدا) اصله مددا كقتلا اذهو مصدر مد فالدال الاولى ساكنة والثانية متحركة فادغمت فيها وفى بعض شروح هذا الكتاب ان الادغام فى هذه الصورة اى الثانية ضرورى لانه لامجال لعدم الادغام فيها ولو فى كلمتين انتهى وصاحب روح الشروح والاستاذ رحمه الله اقتفيا اثره وتكلما بما لم يعنيا وهذا سهو منهم لان الياء اوالواو وقعت فى آخر كلمة مع مثلها فى اول كلمة اخرى مع ان الاولى ساكنة والثانية متحركة ولم يدغما كما فى قوله تعالى فى يوم ٢ كان مقداره وفى قالوا وهم فيلزم التقييد فى تلك الصورة بذلك القيد ايضا فتدبر ٨ (و) النوع (الثانى) من الانواع الثلثة (جائز) اى جائز ادغامه وعدمه فالجواز بمعنى سلب الضرورة اى الوجوب عن الطرفين اى الوجود والعدم جميعا فهو امكان خاص على ماستقف عليه ان شاء الله تعالى وانما قدمه على الممتنع لكونه وجوديا (وهو) اى الادغام الجائز يتحقق فى كلمة وقع فيها (ان يكون الحرف الاول من المتجانسين متحركا و) الحرف (الثانى ساكنا) لكن لابمطلق السكون بل (بسكون عارض) بسبب الوقف كما فى الامر بغير اللام على المذهب الاصح او بسبب الجزم كما فى المضارع المجزوم اى جازم كان (نحو لم يمد) ولم يعض ولم يفر ولم يمد وغيرها ويقال فى الامر بغير اللام مد بحركات الدال وعض وفر بفتح اللام وكسره فقط فيهما والاصل لم يمدد ولم يعضض ولم يفرر ولم يمددوا ومدد واعضض وافرر (نقلت حركة الدال الاولى) اى حركة اول المتجانسين ليمكن الادغام (ثم) اى بعد ذلك النقل (حركت الدال الثانية اما بالضمة) اتباعا لحركة العين اذا كان من يفعل بضم العين (او بالفتح) فى الكل لخفته (او بالكسر) فى الكل ايضا لانه اصل فى تحريك الساكن لشبهه بالسكون فى انه يوجد فى بعض الكلمات دون بعض فان السكون يوجد فى الفعل

١٢ اعلم ان المثلين اذا سكن اولهما يجب الادغام عند اهل اللغة واهل القراءة واهل الاداء بلا خلاف سواء كانا فى كلمة نحو يدركهم الموت او فى كلمتين نحو ان اضرب بعصاك واذ ذهب وآووا ونصروا الا اذا كان الاول حرف مد فان كان المثلان فى كلمتين فلا يدغم احد من اهل اللغة والقراءة والاداء نحو فى يوسف والذى يوسوس وقالوا واقبلوا بل يمد الاول هكذا نقله المرعشى فى الجهد عن ابى شامة فتغطن وانصف ✻

٨ فتدبر وجهه ان البعض ذهب الى عدم الادغام اذا كان الاول حرف مد وان كانا فى كلمة واحدة لكنه غير مختار والوجه ما فى الشرح تدبر ✻

دون الاسم لان انواع اعراب الاسم رفع ونصب وجر ولاجزم فيه اعرابا
فانه مختص بالفعل وكذا الكسر يوجد فى غير المضارع وغير المنصرف
ولايوجد فيهما بخلاف اخويه من حركة الاعراب اعنى الضمة والفتحة
فانهما يوجدان فى الكل ولان السكون والجزم عوض فى الفعل من الكسر
فى الاسم فعوض الكسر من السكون ايضا كما فى لم يمد وانما حركت الثانية
(لكون سكونها عارضا) بسبب الجزم اوالوقف فلااعتداد بما يكون
كالمعدوم فيجوز تحريكها (ثم ادغمت الدال الاولى فيها) اى فى الثانية
(فصار لم يمد بالادغام) نظرا الى عروض سكون الغير المعتد به لكونه
كالعدم كما عرفت وهذا لغة بنى تميم (ويجوز لم يمددبالفك) اى بفك الادغام
وفصله اى عدمه نظرا الى سكون الثانى وان كان عارضا مع ان شرط الادغام
تحرك الثانى فلم يدغم لعدم شرطه مع وجود الخفة بلاادغام وهذا لغة
اهل الحجاز وهواقرب الى القياس وردعليه القرأن وهوقوله تعالى ولاتمنن
تستكثر ولاتشطط واهدنا وفلم يقل الذى عليه الحق وهذا عطائنا
فامنن (والثالث) من الانواع الثلثة ادغام (ممتنع وهو) يتحقق فى كلمة
وقع فيها (ان يكون الحرف الاول من المتجانسين متحركا والحرف الثانى
ساكنا بسكون اصلى) لازم فلم يدغم لعدم تحرك الثانى الذى هو شرط
الادغام ولانه لوادغم لزم اجتماع الساكنين لان الادغام يقتضى سكون
الاول مع ان الثانى ساكن لاتصال ضمير الفاعل (نحو مددن) وكذلك
يمددن وتمددن وامددن ولاتمددن وكذلك مددت الى مددن وانما كان
الادغام فيها ممتنعا لان سكون الثانى فيها لازم لانه بسبب لازم وهو الضمير
المرفوع المتصل الذى هو كالجزء من الفعل واعلم ان المضاعف يجئ
من الباب الاول كمن يمن منا ومن الثانى كفر يفر فرارا ففروا الى الله ومن الرابع
كعض يعض كما فى ويوم يعض الظالم على يديه ومن الخامس قليلا كحب
يحب فهو حبيب وتب يتب فهو تيب ومن المزيدات يجئ من باب الافعال
كما فى قوله تعالى يحبونهم كحب الله وكما قوله عليه السلام عش ماشئت

فانك

فانك ميت واحبب من شئت فانك واعمل ماشئت فانك مجزى به ومن التفعيل
نحو خفف يخفف تخفيفا ومن المفاعلة كما فى قوله تعالى الم تر الى الذى حاج
ابراهيم فى ربه وكما فى قوله تعالى يوادون من حاد الله ومن الانفعال كانقد
ينقد ومن الافتعال كاعتد يعتد ومن التفعل كتعزز يتعزز ومن التفاعل
نحو تمادى يتمادى ومن الاستفعال كاستعد يستعد وحكم احمر واحمار واقشعر
مثل حكم سائر المضاعف الغير الاصلى كذا فى الاساس (واما مهموز)
هو فى اللغة اسم مفعول من همز يهمز همزا وهمزة يقال همزة الكلمة
فكانت مهموزة وهى حرف من حروف التهجى غير الالف التى هى
من حروف العلة الاانها اذا وقعت فى اول الكلمة تكتب على صورة
الالف فى كل حال لقوة الكاتب عند الابتداء وقدرته على مدة ولكون اول
مخرج الالف متحدا لمخرجها ويجئ الهمز بمعنى عصر الشئ باليد وبمعنى
التعييب والغمز قيل لاعرابى انهمز الفأز فقال الاعرابى السنور يهمزها
بحمله على معنى العصر باليد مع ان مراد السائل معنى آخر له وهو تلفظ
لفظ الفاء بالهمزة (وهو) اى المهموز فى الاصطلاح البناء (الذى يكون
احد حروفه الاصلية همزة) وهذا يناسب المعنى اللغوى بل لايبعد
ان يقال هوعينه فلايرد اعتراض الاستاذ على بعض الشارحين قدعرفت
ان المهموز لم يكن من الصحيح على ما يدل عليه كلام المصنف هنا
وفى السابق لان الهمزة قد تخفف بالحذف والقلب بالالف اوالواو والياء
او بين وبين وهو جعل الهمزة بينها وبين حرف من جنس حركتها
اذا وقعت فى غير الاول بخلاف الحرف الصحيح فانه لاتخفف اصلا
وانما تخفف الهمزة لانها حرف شديد مع ان مخرجها اقصى الحلق
وابعده فاستثقل النطق بها وجوز التخفيف لما فيه نوع تسهيل النطق
وهو لغة قريش وكثير من الحجازيين واما بنو تميم فلا يخففونها قياسا
على سائر الحروف الحلقية وانما قلنا اذا وقعت فى غير الاول لانها اذا وقعت
فيه فلاتخفف نحو احمد وابراهيم واخذ واذا كان المهموز عبارة عما ذكر

فهى تقع امافاء اوعينا اولاما (فان كان الهمزة فى مقابلة الفاء يسمى
هذا النوع منه (مهموز الفاء نحو اخذ) قدعرفت آنفا انها لاتتغير اذا وقعت
فاء وامامثل هراق فى اراق فشاذ ويجئ هذا النوع من الباب الاول نحو
اثر يأثر ومن الثانى كادب يأدب ادبا ومن الثالث كاهب ومن الرابع كامن
يأمن ومن الخامس كاصل يأصل (وان كان الهمزة فى مقابلة العين
يسمى مهموز العين نحو سأل) بثبوت الهمزة وهو الاكثر ويجوز قلبها الفا
نحو سأل وفى المضارع يقال يسئل بثبوتها و يسأل بقلبها الفا و يسئل
بحذفها وفى الامر كذلك قال الله تعالى فاسئلوا اهل الذكر وسل بنى اسرائيل
وقد يحذف الهمزة فى الامر من النوع الاول ايضا لكنه على غير القياس
نحو كل وخذ ومر من اكل واخذ وامر والاصل اؤكل واؤخذ واؤمر ويستعمل
فيها على الاصل كما فى قوله تعالى وأمر اهلك بالصلوة وهذا النوع يجئ
من الباب الثالث نحو رأى يرأى ومن الرابع نحو بئس يبؤسا ومن الخامس
نحو لؤم ومن الثانى قليلا نحو نئم ينئم نئيما بمعنى صوت فيه ضعف كالانين
كذا فى الاساس (وان كان الهمزة فى آخره يسمى مهموز اللام نحو قرأ)
بثبوتها وقد تخفف كما فى الوسط بجعلها بين بين تدبر و يجئ هذا النوع
من الباب الثانى و الثالث و الرابع نحو هنئ فانه يجئ من الابواب الثلثة
وفى مختار الصحاح هنؤ الطعام صار هنيئا وبابه حسن و هنأنى الطعام
من باب فتح وضرب هذا كلامه فاعترض الاستاذ على صاحب المراح
و غيره حيث قال الاستاذ انهم قالوا ان هنئ يهنأ هنأ من الباب الثانى
والصحيح انه من الباب الخامس مبنى على غفلته عما فى المختار فافهم ويجئ
من الباب الرابع ايضا نحو صدئ يصدأ صداء و صدء الحديد وسخه
وفى الحديث ان هذه القلوب اى قلوب بنى آدم يصدئ اى يعرضه
الوسخ كما يصدأ الحديد قالوا فما جلاؤه يارسول الله قال قرأة القرأن
وذكر الموت ولايجئ من الاول والسادس (تتمة) فى بيان اجتماع الهمزتين
اعلم انهما اذا كانتا فى كلمة واحدة يجب قلب الثانية بجنس حركة ماقبلها

كآمن واومن وايمانا لشدة الثقل باجتماع الهمزتين وفيه وجه آخر تدبر
قال المرعشى اذا اجتمعتا فى كلمة فالهمزة الاولى اماهمز وصل اوهمز قطع
فان كان همز الوصل فالثانية لاتكون الاهمز قطع ساكن نحو الى الهدى
ائتنا وفليؤد الذى اؤتمن ولقائنا ائت وصالح ائتنا ويقول ائذن لى والارض
ائتيا فان ابتدأ بهمز الوصل بان يوقف على ماقبلها تبدل الهمزة الساكنة
بحرف من جنس حركة همز الوصل فتبدل واوا فى اوتمن و ياء فى البواقى
لاخلاف بين القراء فى هذا والتفصيل فى كتب الاداء والقرأآت ولقد نقلت
هذا فى هذا المقام لان اكثر العلماء والحفاظ غافلون عن هذا المرام ولانى
قصدت التبرك بان تكون من خدمة كلام الملك العلام (وهذه الاقسام) اى
لاقسام المذكورة (يقال لها اقسام سبعة و) هذا التقسيم اعتبارى فيجوز فيه
تداخل بعض الاقسام فى بعضها فلايرد بمثل ساء يسوء وآد يئيد وآر
يؤل تفطن (يجمعها) اى تلك الاقسام (هذا البيت) وهو مايجمعه الوزن
والقافية المشتمل على مصراعين كذا فى بعض شروح الادلسى و هو
(صحيحست مثالست مضاعف * لفيف ناقص مهموز اجوف * فهو خبر
مبتدأ محذوف اوبدل من هذا البيت وذلك البيت اذا اريد التطبيق بالعروض
العربى يكون من البحر الهزج المسدس المحذوف على ماهو المشهور لكن
عندى انه ونظائره من البحر الوافر يعرف وجهه الاهل وزنه مفاعيلن مفاعيلن
فعولن مرتين فالاولان مفصوبان والاخير مقطوف ومن نظائره الابيات
الآتية مناواعلم ان لفظ است علامة كون الكلمة خبرا واذا كان آخر
الكلمة مفتوحا يجب اثبات الفه فى الخط ولا يلزم فى التلفظ مثل دانسته
است واذا كان آخرها ساكنا يجب حذف فها فى الخط والتلفظ مثل
قريبتست كذا فى المفاتيح الدرية وهنا من قبيل الاخير ولذا حذف الالف خطا
ولفظا (فان قلت لم لم يذكر الرابطة فى غير الاولين قلنا الرابطة لاتحصر
فى لفظ است بل قد تكون كسرة وغيرها وفى غير الاولين الرابطة هى
الكسرة كما فى زيد دبير بكسر الراء على مايفهم من نظم البيت فعلم

من هذا البيان ان كل واحد من السبعة خبر مبتدأ محذوف اى الاول
صحيحست والثانى مثالست الى آخره لكن الانسب بتركيب البيت ان
يقدر المبتدأ بالفارسية هكذا يكى صحيحست دوم مثالست سيوم اجوف
چهارم ناقص پنجم لفيف ششم مضاعف هفتم مهموز ولم يراع فيه
الترتيب السابق رعاية لنظم البيت اولعدم وجوب ذلك الترتيب والله اعلم
بحقيقة المرام وعنده مفاتح الغيب لايعلمها الا هو الملك العلام هذا آخر
تلخيص الاساس ولم آل جهدا فى تهذيبه بعناية رب الناس مع ضمى اليه
المسائل الكثيرة بتوفيق ملك الناس نفع به وباصله جميع الطلاب اله
الناس وغفر لنا ولوالدينا ولاساتيذنا واعاذ نا من شر الوسواس الخناس
الذى يوسوس فى صدور الناس من الجنة والناس واناجى بالنظم منه فنقول

* ايا رب اجعلنا بالعطاء * يوم الحشر فى ظل اللواء *
* لواء محمد خير البرايا * و شفعه بنا يوم اللقاء *
* فقد احبته والرسل كلا * وهم ذخرى الى يوم الجزآء *
* و قد اقررت يارب ذنوبى * رجوت بك العطايا ذا العطاء *
* فقابلنى بعفو منك جم * وكثر بعد موتى بالثناء *
* ولاتوحش بيوم الحشر قلبى * بحق العلم واسمع لى دعائى *
* وللاباء مع استاذ نا اغفر * وسلم كلهم يوم البلائى *
* وجازهم الجميل وكل خير * واكرم روحهم فى الاولياء *
* ايامولى الموالى جد بلطفك * بشئ تافه جاء الرضائى *
* وفيه الذنب اكثر من بحار * فانك لاتؤاخذ بالخطاء *
* وزجو من جميع طالب الحق * بتبديل الخطاء بالنداء *
* عفوت جميع طلابى الهى * فكن بالعفو واقبل لى رجائى *
* بحمد الله لتلخيص الاساس * وصليت الرسول ذا الوفاء *
* وقد تممته حمدا لحمدا * بعام السين شين ظاء بائى *

الحمد

الحمد لله الذى منح علينا بختم طبع هذا الشرح الاليف * والسفر المنيف *
المسمى بتلخيص الاساس * المؤسس ابنية العلم فى فؤاد الناس * لتسهيل
قواعد العربية * فى قلوب طلاب العلوم الشرعية * وقد وقع ذلك الختم
فى دار الطباعة العامرة بنظارة اطمع العباد الى افضال ربه خالق الاصباح
والدياجى * العبد الراجى محمد رجائى * فى اواخر ذى الحجة
الشريفة لسنة ست وستين ومائتين والف

م